تفعيل تمويل مشروعات البحوث العلمية الجامعية وإدارتها بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية : دراسة حالة

د.عبد الرازق محمد زيان
قسم الإدارة التربوية وسياسات التعليم – كلية التربية
جامعة الأسكندرية

تفعيل تمويل مشروعات البحوث العلمية الجامعية وإدارتها بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية : دراسة حالة

د.عبد الرازق محمد زيان
قسم الإدارة التربوية وسياسات التعليم – كلية التربية
جامعة الأسكندرية

ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع ومشكلات تجربة برنامج تمويل المشروعات البحثية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، من أجل مراجعتها والوقوف على نتائجها وتقييم الجهود المبذولة لإنجاحها من قبل إدارة الجامعة، وذلك عبر محاولة لرصد الواقع والتعرف على المشكلات القائمة، مما يسهم في تطوير برنامج تمويل المشروعات البحثية، وتحسين الجودة النوعية للبحوث، وبالتالي تحقيق الإفادة منها في مجالات التنمية المختلفة بالجامعة والمجتمع. وتناولت الدراسة أبرز الاتجاهات المعاصرة في تمويل وإدارة مشروعات البحوث العلمية الجامعية، وواقع تمويل وإدارة مشروعات البحوث العلمية الجامعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية على المستوى الكمي والكيفي، وأبرز المشكلات الإدارية التي تواجه المستفيدين من برنامج تمويل المشروعات البحثية بالجامعة. ومن أهم نتائج الدراسة : أن المشكلات المادية جاءت ككل على رأس المشكلات، يليها المشكلات الإجرائية، ثم مشكلات التحكيم، والاتصال. كما قدمت الدراسة تصوراً مقترحاً لتفعيل تمويل وإدارة مشروعات البحوث العلمية الجامعية في إطار أبرز الاتجاهات المعاصرة لتمويل وإدارة مشروعات البحوث العلمية الجامعية، حيث ارتكز التصور المقترح على مجموعة اجراءات اهمها: تطوير الهيكل التنظيمي لإدارة برنامج تمويل المشروعات البحثية، و إعادة تشكيل اللجنة الدائمة لتمويل المشروعات البحثية، وتطوير مراكز ووحدات البحوث بالكليات الجامعية وتفعيل دورها في المشاركة في إدارة مشروعات البحوث العلمي، وتطوير بعض العمليات خاصة التحكيم والاتصال والتحفيز والجودة والتنافسية، وتطوير الإجراءات والنماذج لبرنامج تمويل المشروعات البحثية، وتطوير التقنيات المستخدمة في برنامج تمويل المشروعات البحثية.

الجزء الأول: الإطار العام للدراسة:

١- مقدمة:

للبحوث العلمية على اختلاف أنواعها، وتعدد اتجاهاتها دور هام في رقي المجتمعات، وتميزها، وريادتها. ويعتبر البحث العلمي المهمة الرئيسة الثانية للجامعات، والمهمة الأولى للمراكز البحثية. الأمر الذي أدى إلى تنامي الاهتمام به، والعمل الدؤوب على تطويره، وتحسين عملياته ومخرجاته. ولا تألوا الجامعات جهداً في هذا الصدد، حيث سارع العديد منها لتطوير، واستحداث آليات متعددة لدعم البحث العلمي من أبرزها إنشاء المراكز البحثية، ومراكز التميز وإطلاق برامج لدعم مشروعات البحث العلمي وتمويل الباحثين لتحقيق العديد من الأهداف مثل: تشجيع الباحثين، ودعمهم مالياً، وتوجيه البحث لخدمة أهداف وأولويات وطنية محددة، وتطوير فرق البحث وتشجيع المشاركين بها. فضلاً عن تأكيد السعي نحو الريادة والتميز والتصنيف والاعتماد العالمي. وكلها أمور ترتبط بجودة البحث العلمي، وحجم مخصصاته، ومردوده على المجتمع.

وتشير الدراسات التي تناولت واقع البحث العلمي إلى أنه يمثل نشاطاً هامشياً في اهتمامات الجامعات العربية، وبالتالي فأكثر البحوث انتشاراً هي البحوث التي تجري لمجرد الترقية؛ حيث تهتم بجانب الفكر أكثر من اهتمامها بجانب التطبيق، وتكون بعيدة عن رؤية المجتمع وحاجاته ومشكلاته، ويغلب عليها الطابع الفردي (مطر،١٩٩٠: ٣٨). ويعود ذلك لما تواجهه الجامعات العربية من تحديات داخلية لعل أبرزها: انخفاض المواءمة بين مؤسسات التعليم العالي واحتياجات التنمية وسوق العمل، ومحدودية الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي، ونقص المخصصات المالية وقصور بدائل التمويل الذاتي للجامعات مقابل زيادة الإنفاق على التعليم، تدني مستوى نوعية وجودة البرامج الدراسية، ومستوى البحث العلمي. كما تواجه الجامعات العربية مجموعة من التحديات الخارجية لعل أبرزها: الاقتصاد المبني على المعرفة (العقلة، ٢٠٠٧: ١٠٢-١٠٤). وفي الوقت الذي تشير فيه الدراسات إلى "وجود تأثير كبير للميزانيات المالية المخصصة

لأنشطة البحث والتطوير على نمو المعرفة تطورها، والاقتصاد والمجتمع، ونمو معدلات التشغيل والتوظيف (Lecht، ٢٠١٢:١) ". يلحظ أن الجامعات في كل أنحاء العالم تواجه تغيرات كثيرة تتعلق بميزانياتها نتيجة محدودية الموارد المالية، وتخفيض الإنفاق الحكومي بسبب زيادة الضغوط على الموازنات العامة للدول، وتزايد حدة الرقابة والتدقيق المالي، والتنافس على الموارد المالية، والمحاسبية (Cornell، ١٥ :٢٠٠٦).

وتلعب الإدارة الجامعية دوراً بارزاً في مواجهة هذه التحديات في الوقت الحالي وفي المستقبل. ،حيث إن نمط الإدارة الجامعية الذي يلائم المستقبل، هو ذلك "النمط الذي يحقق التميز، والفعالية، ويتسم بالتطور والكفاءة في ترشيد الموارد، والمعطيات المتاحة لمؤسسات التعليم العالي والجامعي.

أما بالنسبة للتمويل فلا توجد حلول جاهزة لهذه المشكلة كما أنه يندر أن يتمكن أي بلد اليوم من تحمل عباء نظام متكامل للتعليم العالي على حساب الخزانة العامة وحدها، لذلك فإن الدعوة إلى البحث عن موارد بديلة للتمويل يشكل جزءاً من كل السياسات الراهنة للتعليم العالي والجامعي" (مدكور، ٢٠٠٥: ١٤٥).

إن أحد أهم العوامل الكبرى التي يتوجب على الكليات والجامعات مراعاتها عند تطوير السياسات، والإجراءات العامة لبرامج البحوث، والمنح، والتعاقدات البحثية هي إدارة تلك البرامج، وتنظيمها، ومواجهة مشكلات المستفيدين منها بما يحقق فعالية تلك البرامج.

ويحقق الدعم المالي للبحث العلمي إيجابيات عديدة تعود بالنفع على كافة الأطراف المشاركة من باحثين، وجامعات، ومجتمعات، بل يتعدى ذلك الأثر حدود الدول من خلال التبادل العلمي، والتكنولوجي. ويعد برنامج تمويل المشروعات البحثية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أحد أهم مسارات التطوير التي أوجدتها الجامعة بهدف دعم البحث العلمي، ونشره، وتطويره، وربطه بخطط التنمية، واهتماماتها على كافة الصعد، والمستويات.

وقد بدأت عمادة البحث العلمي بالجامعة في العام ١٤٢٨ / ١٤٢٩هـ بتطبيق برنامج تمويل المشروعات البحثية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة، ومن في حكمهم، ووضعت مجموعة من الضوابط، والتنظيمات للبرنامج، أعقبها محاولات لتوعية أعضاء هيئة التدريس بالبرنامج. ومن الملاحظ ازدياد أعداد البحوث الممولة من البرنامج، وبالتالي أصبح البرنامج أحد العلامات البارزة الدالة على ما تقدمه الجامعة من دعم رشيد للبحث العلمي، وللباحثين بالجامعة من مختلف الفئات والتخصصات.

ومن المسلم به أن أي تجربة جديدة تحتاج – وباستمرار – إلي المزيد من الجهود الرامية إلى تحسينها، وتطويرها، وخاصة في ضوء مجموعة من العوامل على رأسها: الحاجة المستمرة للتحسين، والتطوير في إطار تبني الجامعات، وباقي مؤسسات المجتمع لفكر الجودة وثقافتها الشاملة، ونظم الاعتماد المختلفة، التغيرات الاجتماعية وانعكاساتها، ومتطلبات مواجهتها، الاتجاهات المعاصرة في مجال تمويل وإدارة البحوث العلمية.

٢- مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

يَكمُن الإسهام الحقيقي للبحث العلمي في تطوير المجتمع، وإحداث نقلة نوعية فيه، وهذا مرهون بجودة البحوث العلمية، ومدي رصانتها وتميزها سواء على مستوى البرامج، أو الهياكل، أو القائمين عليها من أفراد، ومؤسسات ،حيث تُستثمر كافة الطاقات، والإمكانات، وتوظف بوعي وفكر إبداعي لتحقيق التقدم المنشود. الأمر الذي دفع العديد من الجامعات لتبني سياسات و برامج لتدعم البحوث العلمية، وتحفيز الباحثين لإجراء بحوث متميزة يمكنها حل المشكلات وتطوير الواقع باتجاه مستقبل أفضل. ،حيث أُنشئت في بعض الجامعات العربية والسعودية وحدات بحثية، وبرامج لتمويل المشروعات البحثية بهدف دعم الباحثين وتشجيعهم من منسوبي تلك الجامعات.

وتشير الدراسات إلى أن الباحثين المتفرغين للبحث العلمي في تلك الوحدات في تخصصات العلوم الطبية، والأساسية، والهندسية، والزراعية، لا يتجاوز (٧%) من إجمالي أعضاء هيئة التدريس في تلك التخصصات، والمتفرغين للبحث في تخصصات العلوم الإنسانية (٤,١%) من إجمالي أعضاء هيئة التدريس في تلك التخصصات. وأن ما يتم تنظيمه من بحوث في برامج هذه الوحدات البحثية لا يتعدى (١٥%) من مجهودات البحث في الجامعات العربية. كما تشير الدراسات إلى معاناة البحث العلمي من إشكاليات عديدة أهمها: التهميش، وعدم إدراك المؤسسات الاقتصادية لأهميته بالنسبة لها، نقص التجهيزات العلمية، والتقنية الضرورية، عدم توافر كميات المعلومات ونوعياتها للبحوث العلمية، غياب أولويات البحث والتطوير الواضحة والواقعية (عامر، ٢٠١٠: ٩٥–١٠٢).

كما تشير التقارير الخاصة بمراجعة منح البحوث في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن العديد من الكليات والجامعات، تُسِئ استخدام التمويل المخصص للبحوث العلمية القادم من الحكومة، مما دفع المراجعين والمدققين إلى تبنى إجراءات صارمة للحد من هدر الأموال نتيجة الإهمال المحاسبي، والتسيب الإداري، وحالات الاحتيال البحثي (Author، ٧٣–١ :٢٠١٢). كما تشير دراسات أخرى عديدة على البيئة العربية إلى قلة المبالغ المالية المخصصة لإجراء البحوث العلمية، وعدم مشاركة قطاعي العمل والإنتاج في مشاريع البحث العلمي، فضلا عن عدم تفرغ عضو هيئة التدريس للبحث العلمي، واعتماد البحث العلمي على العمل الفردي، وغياب روح الفريق بين الباحثين، وغياب التسهيلات المطلوبة من مراجع، وتجهيزات، ونفقات مؤتمرات، ونفقات نشر علمي.

وعليه فهناك حاجة في دراسة الواقع لبرامج تمويل المشروعات البحثية الجامعية، والتعرف على أبرز مشكلات المستفيدين منها، وذلك لتقديم تصور مقترح لتفعيل هذه البرامج وتطويرها من خلال دراسة حالة تحليلية لتمويل، وإدارة مشروعات البحوث العلمية – بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ويمكن التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية:

١- ما أبرز الاتجاهات المعاصرة في تمويل مشروعات البحوث العلمية الجامعية وإدارتها؟

٢- ما واقع تمويل مشروعات البحوث العلمية الجامعية وإدارتها بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية على المستوى الكمي والكيفي ؟

٣- ما أبرز المشكلات الإدارية التي تواجه المستفيدين من برنامج تمويل المشروعات البحثية بالجامعة ؟

٤- ما التصور المقترح لتفعيل تمويل مشروعات البحوث العلمية الجامعية وإدارتها في إطار أبرز الاتجاهات المعاصرة لتمويل مشروعات البحوث العلمية الجامعية وإدارتها؟

٣- أهداف الدراسة:

تسعي الدراسة الحالية إلى التعرف على الواقع، ومشكلات التجربة لبرنامج تمويل المشروعات البحثية بجامعة الإمام، والتي دخلت عامها الخامس، من أجل مراجعتها والوقوف على نتائجها، والجهود المبذولة لإنجاحها من قبل إدارة الجامعة، وعمادة البحث العلمي في محاولة رصد الواقع، والتعرف على المشكلات القائمة، مما يسهم في التطوير لبرنامج تمويل المشروعات البحثية، وتحسين الجودة النوعية للبحوث، وبالتالي تحقيق الإفادة منها في مجالات التنمية المختلفة بالجامعة، والمجتمع. وتسعي الدراسة المقترحة إلى تحقيق الأهداف الرئيسة التالية:

- التعرف على أبرز الاتجاهات المعاصرة في تمويل البحوث العلمية الجامعية.وإدارتها

- رصد واقع التمويل وإدارته لبرنامج تمويل المشروعات البحثية بالجامعة على المستويين الكمي والكيفي.

- التعرف على أبرز المشكلات الإدارية التي تواجه المستفيدين من البرنامج.

– تقديم تصور مقترح لتفعيل تمويل البرنامج وإدارته في إطار الاتجاهات المعاصرة في مجال تمويل البحوث العلمية الجامعية.وإدارتها

٤- أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

– تزويد القائمين على إدارة البرنامج بفهم واضح لواقع البرنامج، وسياسات العمل المرتبطة به، ومؤشرات الأداء الكمية والكيفية.

– إتاحة الفرصة للقائمين على إدارة البرنامج لفهم المشكلات التي تواجه المستفيدين من البرنامج وخاصة المشكلات ذات الطبيعة الإدارية للعمل على تلافيها.

– الارتقاء ببرنامج تمويل المشروعات البحثية، والتغلب على بعض أوجه القصور في جوانبه المختلفة (التنظيمية، والإدارية، والإجرائية). بما يمكن من تجاوز الممارسات التقليدية في إدارة البرنامج وتنفيذه.

– إتاحة الفرصة لمراجعة البرنامج وتطوره وقواعد العمل فيه، وإجراءاته.

– التأكيد على ضرورة التقويم الدوري للبرامج الجامعية وتطويرها –باستمرار – من قبل الجهة المسئولة عن تمويل البرنامج. وإدارته.

– التعرف على أبرز الاتجاهات المعاصرة في تمويل البحوث العلمية الجامعية. وإدارتها

– دراسة برنامج تمويل المشروعات البحثية بشكل متكامل من خلال التعرف على وجهات نظر المستفيدين من البرنامج، مما يشجع آخرين على الإفادة من البرنامج والمشاركة فيه.

– إمكانية الإفادة من نتائج الدراسة، ومقترحاتها في تطوير برامج تمويل المشروعات البحثية المنتشرة في الجامعات الأخرى.

٥- مفاهيم الدراسة:

– برنامج تمويل المشروعات البحثية:

هو أحد البرامج الموجودة بالجامعات السعودية، والهادفة إلى تقديم الدعم المالي لأعضاء هيئة التدريس بكل جامعة ومن في مستواهم للقيام بالبحث العلمي، من خلال تمكين الباحثين وتحفيزهم للاضطلاع بالدور المأمول منهم في الحركة البحثية بالمملكة، وخاصة في ظل تراكم الأعباء التدريسية، والإدارية، ويمكن من خلاله تقديم تمويل لإجراء البحوث العلمية على المستويين (الفردي والمشترك،) في مختلف مجالات المعرفة، وذلك وفقاً للنظم، واللوائح الإدارية المعمول بها.

– البحوث العلمية الجامعية: هي مشروعات بحوث يتقدم بمخططاتها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات مرفقة بطلب لتمويل تلك البحوث، ويتم إنجازها من خلال باحث رئيس، أو فريق بحثي وفقاً لعقد تمويل يبرم بين الباحث الرئيس، وعميد البحث العلمي بالجامعة، يحدد مدتها، وفريقها، وميزانياتها، وذلك في ضوء المخططات المرفقة وإجراءات تمويل المشروعات البحثية بالجامعة، وقواعدها

– المشكلات الإدارية: هي مجموعة العقبات ذات الطبيعة الإدارية التي تواجه المستفيدين من برنامج تمويل المشروعات البحثية بالجامعة، وتحول دون الإفادة من دعم الجامعة للبحوث، أو تتسبب في معاناة المستفيدين من الباحثين المشاركين في البرنامج. و المصنفة إلى خمس مجالات هي: (مشكلات التحكيم، مشكلات الاتصال، المشكلات الإدارية، المشكلات المادية، المشكلات الإجرائية).

– إدارة البحوث والمنح والتعاقدات: وتعرف على" أنها العملية التي تتضمن مراجعة مخططات البحوث المقدمة للتمويل وقبولها واعتمادها، والتنسيق لتوفير التسهيلات، والتجهيزات، والميزانية، فضلاً عن أنشطة التنفيذ، الاتصالات، الرقابة والتقويم. وغالباً ما تدار المنح المقدمة من الكليات، والجامعات من خلال لجنة للبحوث المدعومة على مستوى الجامعة، أو الكلية، وتكون مهمتها حفز الباحثين لإنجاز المشروعات البحثية

المتفق على دعمها" (Lyons، ١٤-١ :١٩٨١). وتعرف إدارة البحوث العلمية الجامعية على أنها العملية التي تضطلع بها الجامعة من خلال التنظيمات الإدارية المعمول بها ضمن عمادة البحث العلمي، ،حيث القيام بمجموعة كبيرة من المهام، والأنشطة الإدارية، والأكاديمية بدءاً من استقبال مخططات المشروعات البحثية، وطلبات التمويل من وحدات البحوث بالكليات الجامعية، وانتهاءً بتعاقدات التمويل البحثية، وإنجاز المشروعات البحثية وتقييمها.

دراسة الحالة:

تعني دراسة الحالة في البحث التربوي"وسيلة جمع البيانات والمعلومات في دراسة وصفية حول حالة محددة، وهي –أيضاً – منهج لتنسيق المعلومات وتحليلها، والتي يتم جمعها عن الحالة وبيئتها (المهدي،٢٠١٣: ٤١٥)". ويقصد بها من الناحية الإجرائية، ذلك المدخل النوعي المستخدم لدراسة حالة برنامج تمويل المشروعات البحثية بجامعة الإمام، ويركز فيه الباحث على البرنامج بوصفه وحدة لدراسة الحالة،حيث يتم – من خلال الدراسة – وصف الواقع – بدقة– على المستوي الكمي والكيفي، وتحديد أبرز المشكلات المتعلقة به من وجهة نظر المشاركين، والخروج بتعميمات تفيد تلك الحالة، والحالات المشابهة لها من برامج التمويل الأخرى المنتشرة بالعديد من الجامعات.

٦- حدود الدراسة:

– تناولت الدراسة برنامج تمويل المشروعات البحثية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

– لا تتناول الدراسة –بحال من الأحوال– نتائج البحوث الممولة، أو موضوعاتها، أو أي جوانب تتعلق بالنواحي الأكاديمية التخصصية لمشروعات البرنامج المعتمدة سواء موضوعاتها، أو نتائجها. إنما تقتصر الدراسة على جانبي التمويل والإدارة.

– التركيز على المشكلات ذات الطبيعة الإدارية التي تواجه المستفيدين من البرنامج.

– اعتمدت الدراسة على منهجية دراسة الحالة كأحد أنواع البحوث الوصفية.

– غطت الدراسة في تحليل الواقع– كمياً وكيفياً– البرنامج خلال الدورات الأربع الأولى.

٧- منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ،نظراً إلى ملاءمته لموضوع الدراسة وطبيعتها، وذلك من خلال منهجية دراسة الحالة. واستخدم الباحث منهجية دراسة الحالة لعدة اعتبارات توافرت للباحث وللدراسة أهمها:

– أن دراسة الحالة أحدى طرق البحث / المنهج الوصفي. المفيدة في الإجابة عن الأسئلة البحثية الوصفية والاستكشافية وهو ما يتناسب مع طبيعة الدراسة.

– أن منهجية دراسة الحالة تكون خياراً مناسباً، إذا كان الباحث مهتماً بدراسة عملية إجرائية، أو عند وصف سياق ما، أو عند بحث مدى تنفيذ برنامج ما. كما أن دراسات الحالة ذات فائدة كبيرة – بخاصة – في تقويم البرامج القائمة(جاى، ل.ر، وأخرون: ٢٠١٢، ٦٤٧).

– أن دراسة الحالة تهتم بحالة فرد، أو جماعة، أو مؤسسة من خلال جمع معلومات عن الوضع الحالي، مع الوصف الدقيق له من خلال التعبير النوعي والكمي (عباس،٢٠٠٧: ٧٤).

– أن بحوث دراسة الحالة تتطلب التعمق في دراسة الحالة، وجمع المعلومات عنها لمدة زمنية من تاريخ الوحدة، أو جميع المراحل التي مرت بها، بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة. كما أن دراسة الحالة، أو تحليل الحالة Case Analysis ينصب التركيز فيها على تحليل الحالة كماً وكيفاً، وإبراز مشكلاتها (البوهي،٢٠١١: ١١٦). كما تهتم دراسة الحالة برصد الحالة

فـي بيئتهـا الطبيعيـة، والتعـرف علـى وجهـات نظـر المـشاركين والبـاحثين مـن خـلال الاستبانات، والمقابلات الشخصية، وتحليل الوثائق والملاحظة (أبو علام، ٢٠١١: ٣٠٢).

وذلك من خلال الإجراءات التالية.

– تحديد الحالة: وتتمثل في برنامج تمويل المشروعات البحثية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

– إعداد مخطط دراسة الحالة، وجمع البيانات الأولية عنها.

– تحديد العينة والمدى الزمني لدراسة الحالة.

– توضيح الإطار المرجعي النظري المناسب للحالة.

– مراجعة الأدبيات والوثائق المتعلقة بالحالة.

– جمع البيانات والمعلومات عن الحالة من خلال القيام بالملاحظات والمقابلات (وقام الباحث بالعديد من المقابلات مع المستفيدين والمشاركين في البرنامج من خلال عمل الباحث بالجامعة).

– بناء أداة الدراسة (الاستبانة) وتطبيقها على العينة التي يمكنها أن تزود الباحث بأكبر قدر من البيانات والمعلومات.

– تحليل الواقع وإبراز المشكلات الخاصة بالحالة محل الدراسة.

– تقديم تصور مقترح للتطوير.

وقد جمعت البيانات للدراسة الميدانية من خلال استبانة طبقت على المستفيدين من البرنامج من أعضاء هيئة التدريس بالكليات الجامعية المختلفة، كما استفاد الباحث من المقابلات الشخصية مع المستفيدين من البرنامج في رصد الواقع والتركيز على أبرز المشكلات وتفسير النتائج.

٨- الدراسات السابقة:

– دراسة بيتر جونسون (Johnson، ٢٠١٢: ١٥–٢٠): سعت الدراسة للتعرف على أسباب زيادة التعاون والشراكة بين الجامعات الأسترالية، وقطاع الصناعة في مجال منح

البحوث التنافسية، كما ركزت على خطط البحوث التنافسية المدعومة من خلال المنح المقدمة من الجامعات والصناعة خاصة شركات البحث والتطوير في مجال الطاقة، في محاولة لفهم كيفية استجابة الجامعات لتلك الفرص المتاحة للبحث والتطوير. ومن أهم نتائج الدراسة صعوبة تحديد نهايات محددة لكل مرحلة من مراحل المشروع البحثي المدعوم (Research Milestones) وإدراجها ضمن اتفاقيات التمويل ،حيث يتعذر على الباحثين توقع اكتمال التقدم المنشود في كل مرحلة – بدقة– ،نظراً إلى طبيعة البحث والتطوير. كما أشارت الدراسة إلى صعوبات أخرى تواجه الباحثين مثل: عدم السماح للباحثين بنشر نتائج بعض البحوث، وصعوبة احتفاظهم في بعض الجامعات بحقوق الملكية الفكرية، وحقوق التطوير والمشاركة في العائد المادي ،حيث يكون ذلك ملكاً للمؤسسات الصناعية أو الجامعات. كما أشارت الدراسة إلى مشكلة إنهاء المشروعات البحثية بشكل مفاجئ Termination))من قبل الجامعات، أو المؤسسات الصناعية الداعمة لما لذلك من تأثيرات سلبية على الباحثين، وخاصة في حالة المشروعات ذات الفرق البحثية الكبيرة.

– دراسة بيرت برادلى Bradley)، ٨٤–٧٧ :٢٠١٢): هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المنح البحثية، ودورها في الترقية الوظيفية، والنمو المهني في كلية الآداب بجامعة أوبورن.، و من أهم نتائجها وجود علاقة بين عدد المنح البحثية وقيمتها، واستفادة أعضاء هيئة التدريس منها في ترقيتهم ونموهم المهني. كما أشارت الدراسة إلى ضرورة زيادة عدد تلك المنح البحثية وقيمتها والعمل على توظيفها بما يحقق التقدم للجامعة.

– دراسة فيلالبا ويونج.Villalba J. A. & Young J. S) ، ١٠–١ :٢٠١٢): هدفت الدراسة إلى توضيح إستراتيجيات البحث عن المنح البحثية، وكيفية الحصول عليها. وأشارت الدراسة للتحديات والصعوبات التي تواجه الباحثين في الإفادة من المنح البحثية

والفوز بها، ومن أهمها وجود ميل لدعم تخصصات علمية معينة أكثر من غيرها، وصعوبة الحصول على منح البحوث ،نظراً للجهل بالعديد من المتطلبات والإجراءات.

– دراسة اريك كيلدرمان Kelderman، .E، ٣ :٢٠١٢)): أشارت الدراسة إلى أحد أخطاء إدارة المنح البحثية، وهو توجيه جزء من المنحة المقدمة لدعم بحث معين إلى بحث أخر، أو نشاط لا يرتبط بالمشروع البحثي المتفق عليه، أو لا يندرج ضمن المهام الواردة بالمخطط البحثي. كما ناقشت الدراسة ما يترتب على ذلك من إجراءات ترتبط بالمراقبة والمحاسبة المالية. وأكدت الدراسة على أهمية التدقيق في المحاسبة والتسوية المالية وفقاً للقواعد المتفق عليها.

– دراسة مونيكا ليزي وآخرين، (M. et al ،Leisey ٢٠١٢: ٤١–٤٨): سعت الدراسة إلى التعرف على أهمية دعم البحوث الجامعية من خلال المنح البحثية التي تربط الجامعة بالمجتمع. ومن أهم نتائجها: أن الشراكة بين الجامعة والمجتمع أصبحت ممارسة أساسية معروفة للعديد من الجامعات، وخاصة المتقدمة، وأن هذه الشراكة تعود بمنافع عديدة إلى كل الأطراف في المجتمع والجامعة، حيث تتيح الشراكة الفرصة للجامعات للإفادة من تطبيق المشروعات البحثية في السياق الاجتماعي من خلال إجراء بحوث يحتاجها المجتمع ومؤسساته. كما أن تطبيق نتائج البحوث في المجتمع يحسن من إنتاجية الأفراد داخل المجتمع. كما أن تخصيص المنح البحثية الجامعية لخدمة الشراكة بين الجامعة والمجتمع تعد دليلاً قوياً على دعم المجتمع القائم على التعلم والبحث والاكتشاف.

– دراسة ويليام فيريرا (Ferreira ٧٣–٩٣، W. F. ٢٠١٢:): هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية، في إطار المنح المقدمة من الحكومة الفيدرالية. ومن أهم نتائجها: أن العديد من البرامج الحكومية البحثية تؤكد على الشراكة بين الجامعات والقطاع التجاري، والصناعي بوصفه وسيلة للدمج، والتكامل بين البحوث الأساسية، والبحوث التطبيقية. وتهدف تلك الشراكة إلى

تنشيط النمو الاقتصادي، وتحسين عمليات نشر وتبادل المعرفة. كما أشارت الدراسة إلى التعقيدات المالية، والإدارية، والتشريعية الخاصة بالبحوث الفيدرالية مثل: حساب التكاليف، والعائد من المنح البحثية، مشكلات التدقيق والمراجعة، ملكية الأدوات والتجهيزات.

– دراسة على مير وآخرين Ali، M. M. et al، ١٧٨–١٦٤ :٢٠١٠)): هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير كل من الإنتاجية العلمية، وخصائص المؤسسة العلمية على توزيع منح البحث الفيدرالية. ومن أهم نتائج الدراسة: أن الكليات ذات الإنتاجية العلمية المرتفعة– مقاسه من خلال الأوراق البحثية المنشورة والوثيقات– لها احتمالية أعلى للحصول على المنح البحثية التنافسية. كما أن خصائص المؤسسة العلمية ومواصفاتها مثل: عضوية بعض الهيئات، والاتحادات والوضع الاجتماعي والاقتصادي، يوفر عدداً أكبر وقيماً مالية أعلى لمنح البحوث. كما أن الجامعات الخاصة أكثر نصيباً من المنح البحثية من الجامعات الحكومية. وبصفة عامة تلعب خصائص الجامعات، ومواصفاتها دوراً مهماً في القيم المالية للمنح البحثية أكثر من عدد المنح البحثية.

– دراسة (المجيدل وشماس:٢٠١٠، ١٧–٥٧): هدفت الدراسة إلى تقصي المعوقات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بصلاله وتحول دون انجازهم لأبحاث علمية وانخراطهم في البحث العلمي. وأظهرت النتائج أن المعوقات الإدارية كانت هي الأشد وطأة، كما أشارت الدراسة إلى عدم وجود فروق في معاناة أعضاء هيئة التدريس من معوقات البحث العلمي تعزى للجنس، أو التخصص، ووجود دلالة لمعاناة صغار الباحثين ذوى الخبرة الأقل من معوقات البحث العلمي.

– دراسة كيفن بوياك، وكاتي بورنرBoyack، Kevin W.& Borner، Katy، ٢٠٠٣: ٤٦١–٤٤٧): هدفت الدراسة إلى تحيل تأثير المنح الحكومية على حجم النشر وعدد مرات التوثيق للبحوث. ومن أهم نتائج الدراسة وجود ارتباط بين الدعم المالي في صورة المنح الحكومية، وارتفاع معدلات النشر والتوثيق العلمي. كما أشارت الدراسة إلى عدة

صعوبات تواجه البحوث العلمية المدعومة من الجامعات لعل أهمها: ضعف الاهتمام بالتوثيق والنشر، ضعف آليات التنقيب في البيانات، ضعف الاهتمام بتحليل النصوص، الحاجة إلى توفير قاعدة بيانات للمنح والبحوث الناتجة عنها، ضعف الاهتمام بالمكتبات الرقمية، ضعف الارتباط بمصادر المكتبات المفتوحة، تكرار البحوث، عدم واقعية البحوث، ضعف التركيز على الأولويات البحثية.

– تقرير روبرت جيلمور وآخرين R. J. et al ،Gilmore. (١٩٩٩: ١–٦٨): قدم التقرير وصفاً ملخصاً للمنح البحثية المقدمة من مكتب برامج التربية الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من العام المالي ١٩٩٠ حتى ١٩٩٩م. وهدف التقرير إلى تشجيع المزيد من الباحثين للحصول على دعم مالي لبحوثهم في مجال القيادة والتربية الخاصة. كما اهتم التقرير بمنح التدريب للباحثين في درجة الدكتوراه وما بعد الدكتوراه، وأظهر مدى الحاجة للتطوير المستمر للمهارات والمعارف المهنية للقيادات الإدارية. وأشار تحليل المنح في مجال القيادة إلى: انخفاض حاد في طلب المنح لبحوث القيادة في الفترة من ١٩٩٢حتى ١٩٩٨م، انخفاض كبير في أعداد البرامج التدريبية المقدمة للباحثين في مستوى الدكتوراه وازدياد التدريب في مجالات: الإصلاح المدرسي، والإدارة المدرسية، وعلم النفس، و الشراكة المجتمعية، والتوحد، وبرامج التربية للأقليات.

– دراسة (فطاني: ١٩٩٩، ٩٧–١٠٩): هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المختلفة التي تؤثر على نجاح المشروعات البحثية الوطنية ومدى تأثير كل عامل. وتناولت الدراسة إجراءات المشروعات البحثية وناقشت تحديد المشكلات، وأشارت إلى أهمية مناقشة المشروعات المطروحة مع الجهات المستفيدة قبل التمويل. ومن أهم نتائج الدراسة أن فرق البحث الوطني النمطي تتكون في معظمها من أفراد ذوى خبرات خاصة (الباحثون) يعاونهم عدد محدود من مساعدي الباحثين، ويندرج هذا التركيب تحت ما يسمى بالتركيب الهيكلي المسطح والناتج عن تعود أعضاء هيئات التدريس بالجامعات على العمل الفردي على عكس التكوين النمطي لفرق البحث

والتطوير في المؤسسات الصناعية، أو البحثية المتخصصة الذي يتوفر فيه طبقة بحثية متوسطة مع تعدد جهات عمل الباحثين، واحتمال تباعد مواقع عملهم جغرافياً، كما أشارت الدراسة إلى أهمية توافر قنوات الاتصال العلمي.

– دراسة (البار: ١٩٩٨، ١١١–١٢٢): أشارت الدراسة إلى تزايد أهمية البحوث العلمية على المستوى المحلي والعالمي، ووجود أكثر من آلية لدعم البحث العلمي منها ما هو ذاتي، ومنها ما هو حكومي، ومنها مبادرات القطاع الخاص من مؤسسات وشركات، وألقت الدراسة الضوء على أنواع البحوث العلمية وتصنيفاتها المختلفة، وكذلك حددت الدراسة أهم خصائص الباحث الجيد، وأوصت الدراسة بضرورة الاستيعاب الجيد للوائح، والأنظمة، وخاصة المالية التي تحكم المشروع والتصرف ضمن الميزانية المحددة، والبنود المخصصة للإنفاق، وتوثيق المصروفات، وتسديد العهد المالية في أوقاتها.

– دراسة راندال ماكفرسون MacPherson، R. T.، ١٣–١ :١٩٩٦)): أشارت الدراسة إلى ارتفاع تكلفة إنشاء برامج التقنية الصناعية وتشغيلها، وانكماش الميزانية لتمويل البحوث العلمية اللازمة لتطوير التقنيات الصناعية. ومن أهم نتائجها: التأكيد على دور مؤسسات الدعم المالي الخارجية بوصفها مصدرا مهما لتمويل البحث والتدريب في قطاع التقنيات الصناعية، ضرورة الأخذ في الاعتبار عند التقدم للحصول على دعم مالي لمشروعات البحوث والتدريب، حاجة المؤسسات الخارجية المانحة لاستثمار الأموال في البحوث التي تحقق أهداف تلك المؤسسات،ضرورة تضمين مخططات البحوث للأهداف على المدى الزمني القريب والبعيد بشكل واضح، كما عرضت الدراسة لخطوات الحصول على الدعم بدءاً من التقدم بطلب الدعم المالي، و انتهاءً بتوقيع اتفاقية التمويل.

التعليق على الدراسات السابقة:-

أوضحت الدراسات السابق عرضها أهمية المنح، والدعم المالي المقدم للباحثين في الجامعات المختلفة، كما تناولت الدراسات المنح البحثية في ارتباطها بعدة قضايا مثل:

أهداف البحث والتطوير، الترقية والنمو المهني، التدريب، تطوير الصناعة والتقنية، التكامل بين البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية، إنتاجية الأفراد داخل المجتمع، الشراكة بين الجامعة والمجتمع بوصفها ممارسة أساسية للجامعات المتقدمة، التدقيق المحاسبي، والتسوية المالية، تأثير كل من الإنتاجية العلمية، وخصائص المؤسسة العلمية على توزيع منح البحوث، تأثير المنح الحكومية على حجم النشر، وعدد مرات التوثيق للبحوث.

أشارت الدراسات إلى مجموعة من النتائج أهمها: ارتباط أعداد المنح البحثية وقيمها – بنوعية البحوث– وأهداف المؤسسات المانحة، ارتفاع نصيب الجامعات الخاصة من المنح البحثية عن الجامعات الحكومية، ومن أبرز المشكلات التي رصدتها الدراسات: إنهاء المشروعات البحثية بشكل مفاجئ، صعوبة احتفاظ الباحثين في بعض الجامعات بحقوق الملكية الفكرية، وحقوق التطوير، والمشاركة في العائد المادي، صعوبة السماح للباحثين بنشر نتائج بعض البحوث، صعوبة تحديد نهايات محددة لكل مرحلة من مراحل المشروع البحثي المدعوم، وإدراجها ضمن اتفاقيات التمويل، توجيه أجزاء من المنح لخدمة أغراض بحثية أخرى، صعوبة الحصول على منح البحوث ،نظراً إلى جهل في العديد من المتطلبات والإجراءات، ضعف التركيز على الأولويات البحثية، تكرار البحوث، ضعف قواعد بيانات المنح، والبحوث الناتجة عنها، ضعف الاهتمام بالتوثيق والنشر، معاناة صغار الباحثين ذوى الخبرة الأقل في الحصول على المنح البحثية، تعود أعضاء هيئات التدريس بالجامعات على العمل الفردي، ضعف قنوات الاتصال العلمي، الحاجة إلى الاهتمام بمناقشة المخططات البحثية المطروحة مع الجهات المستفيدة قبل تمويلها.

وركزت الدراسة الحالية على موضوع تمويل البحوث العلمية الجامعية وإدارتها من حيث واقعها الكمي والكيفي، وأبرز المشكلات ذات الطبيعة الإدارية التي تواجه المستفيدين منها في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية دون الدخول في مناقشة،

أو تحليل نوعيات ونتائج البحوث الممولة، إذ إنها عمل علمي أكاديمي يقع في تخصصات علمية متنوعة وكثيرة، لا يمكن للباحث أن يتصدى لها.

ويشير الباحث إلى محدودية / قلة الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع على مستوى الجامعات العربية، وبالتالي تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التي توصل إليهاالباحث في أنها تعتمد على منهجية دراسة الحالة التي تجمع بين الجانبين الكمي والكيفي في دراسة الواقع والتعرف على أبرز المشكلات ذات الطبيعة الإدارية، و هي المشكلات الأشد وطأة، مما يسهم في تطوير تمويل البحوث العلمية وإدارتها بالجامعة، كما يمكن الإفادة من الدراسة في تطوير البرامج المشابهة في الجامعات الأخرى؛ حيث تبدو الحاجة ماسة لمراجعة برامج التمويل وتطويرها، وإدارة مشروعات البحوث العلمية الجامعية.

* * *

الجزء الثاني: الإطار النظري للدراسة:

١- أهمية دعم مشروعات البحوث العلمية:

يحرص الباحثون للحصول على دعم لمشروعاتهم البحثية سواء كان دعماً داخلياً من داخل المؤسسة العلمية التي يعملون بها، أو من خارجها من خلال بعض المؤسسات المانحة؛ نظراً إلى أهمية الدعم والتمويل التي تتمثل في:

– لم يعد نشر البحوث والدراسات في المؤتمرات، والمجلات العلمية، هو المعيار الوحيد للترقي في الجامعات الكبرى، ففي ظل التغيرات الاقتصادية التي انعكست على الجامعات، أصبح يؤخذ في الاعتبار قدرة الباحث على الفوز بمنح بحثية؛ إذ يعد ذلك دليلاً عملياً على اقتراب بحوثه من الواقع وتصديها لمشكلات واقعية (Villalba and Young، ٢٠١٢:٣).

– انخفاض المخصصات المالية لقطاع التعليم والبحث العلمي بوصفه نتيجة للأزمة الاقتصادية في العديد من البلدان.

– محدودية ميزانية أنشطة البحث، والتطوير في الجامعات.

– أن الحصول على مشروعات بحثية مدعومة، يعني مزيداً من الاعتراف الأكاديمي بالباحث، وبالمؤسسة العلمية التي يعمل بها.

– إنتاج بحوث علمية ذات جودة عالية ؛حيث تؤمن لها كافة المستلزمات والتجهيزات، ويمنح الباحثون مكافآت مالية، أو رواتب عنها.

– أن تلقى المنح البحثية، يعني توفير مزيد من الوقت للعمل البحثي المتعمق، وإحالة الأعمال البحثية الفرعية وغير المؤثرة إلى آخرين يقومون بها من مساعدين علميين نظير مبالغ مالية تغطيها الدعم المالي للبحث، كالتحليل الإحصائي، وكتابة البحث، وجمع البيانات وغير ذلك.

– تعمل المنح البحثية على زيادة دافعية الباحثين.

– تـدعيم العلاقـة بـين الجامعـة والمجتمـع المحلـي بمختلـف مؤسـساته الـصناعية والتجارية والخدمية.

– تطـوير المجتمـع وتحـسين الأداء الاقتـصادي والتـشغيل، وحـل المـشكلات المجتمعية (Dorsett and Weiler، ١٩٨٢: ٤١٩).

– تحقيق التنمية والرفاهية الاجتماعية، وتحسين نوعية الحياة.

– تدريب الباحثين، والفرق البحثية على إجراء البحوث العلمية.

٢- أنماط تمويل المشروعات البحثية:

قدم كل من بودين وايبستن Boden & Epstein تصوراً مبسطاً لأنماط التمويل، نظرا إلى التمويل باعتباره الوقود الذي يضخ في محرك البحث والتطوير العلمي على النحو التالي (Boden and Epstien، ٢٠٠٥: ١٤–٢٠):

أ– المنح غير المقيدة (النمط الأول) "Unrestricted Funds Type I Support": وغالباً يتم – خلاله– دعم مشروعات البحوث دون قيود، أو شروط للمانحين تجاه الباحثين، ومؤسساتهم العلمية، ومصدر التمويل داخلي (من داخل الجامعات عبر ميزانياتها الخاصة بدعم البحث العلمي). ويحق لأي باحث الحصول على الدعم المالي ،نظراً إلى مكانته ووظيفته في الجامعة المانحة. وغالباً ما يخصص لدعم المؤتمرات العلمية، والنشر العلمي ومكافآت التميز البحثي. وهو دعم محدود قصير المدى.

ب– المنح غير المقيده) النمط الثاني) "Unrestricted Funds Type II Support": وغالباً يتم – خلاله– دعم مشروعات البحوث في ظل قواعد التمويل المعمول بها وإجراءاتها في جامعة محددة، ومصدر التمويل الداخلي (من داخل الجامعات). ويحق لأي باحث الحصول على الدعم المالي من خلال منافسة داخلية بين الباحثين داخل الجامعة المانحة. وغالباً ما يخصص لدعم الباحثين الجدد وتشجيعهم. وهو دعم محدود قصير المدى أيضاً.

ج- المنح المقيدة (النمط الأول) "Restricted Funds Type I Support": وهو التمويل الذي يحصل عليه الباحث في ظل قيود واشتراطات محددة، ومصدر التمويل يكون داخلياً، أو خارجياً، وتشير الأدبيات إلى قلة أنشطة البحث وندرتها في هذا النوع من التمويل.

د- المنح المقيدة (النمط الثاني) "Restricted Funds Type II Support": وهو التمويل الذي يحصل عليه الباحث في ظل قيود واشتراطات محددة، ومصدر التمويل يكون خارجياً (عبر جهات المنح الخاصة، ومؤسسات المجتمع، والصناعة). ويتبنى هذا النوع من التمويل دعم المشروعات البحثية الكبرى وفقاً لأولويات واشتراطات الجهات الخارجية المانحة وعبر تعاقدات تمويل ذات بنود تفصيلية صارمة.

كما يشيع في أدبيات تمويل البحث العلمي، خاصة الأمريكية تقسيماً لأنماط التمويل – اعتماداً- على نوعية المجال البحثي والاشتراطات المصاحبة للمنح، حيث يوجد نمطان من المنح الفيدرالية. الأول: المنح غير المصنفة Non-Categorical وهي المنح المخصصة من الحكومة الفيدرالية لدعم البحث العلمي في الولايات دون تحديد لمواصفات، أو اشتراطات، أو توقعات، أو مجالات بحثيه تستخدم فيها، وهي منح تقليدية لم تعد تستخدم كثيراً. والآخر: المنح المصنفة Categorical وهي منح تقدم من الحكومة الفيدرالية لدعم البحث العلمي في الولايات في مجالات محددة ،كالتعليم، أو تنمية المجتمع، وتأخذ هذه المنح العلمية شكلان رئيسيان هما: منح المشروعات البحثية (Project Grants) وتقدم لدعم المشروعات البحثية في البحوث الأساسية والإستراتيجية، والمنح المقطوعة (Block Grants) وتقدم دفعة واحدة، أو على مجموعة دفعات، وترتبط -غالباً- ببحوث السياسات في مجال محدد (Hall، ٢٠ :٢٠٠٩).

كما يمكن أن تأخذ المنح البحثية أشكالاً عديدة بخلاف التمويل المباشر فالأدوات، والتجهيزات، والمرافق، والمباني، والمساعدات الفنية والإدارية والتسهيلات، وقطع

الأراضي تدخل في نطاق المنح البحثية، وعلى الرغم من ذلك يبقى الدعم النقدي المباشر هو الدعم الأكثر جاذبية ومنافسة وصعوبة.

ويستخلص الباحث من ذلك:

١- أن هناك عاملين رئيسيين يحددان نوعية التمويل لمشروعات البحوث الأول:

يتعلق بالشروط والقيود المحددة لنوعية وجودة المشروعات بالإضافة إلى مراعاة العديد من البنود القانونية في اتفاقيات وتعاقدات التمويل، والآخر: يتعلق بالمنافسة بين الباحثين.

٢-أن أفضل وأصعب أنواع التمويل هو المنح المقيدة)النمط الثاني)؛حيث تتميز المشروعات البحثية الممولة بالجودة التنافسية والتميز العالي، ويفوز بها -غالباً- الجامعات المتقدمة، وكبار الباحثين، والعلماء. وتكون القيمة المالية للدعم كبيرة للغاية وربما مفتوحة.

٣- أن الأنواع الثلاثة الأولى تدعم أنشطة البحث والتطوير في كافة مجالات البحوث الأساسية (بحوث الفضول العلمي)، وكافة مجالات البحوث التطبيقية (المعروفة في أدبيات إدارة البحوث وتمويلها ببحوث السياسات).

٤- أن النوع الرابع من المنح – غالباً- ما يخصص للبحوث الإستراتيجية (Strategic or Generic) التي تنشأ عن البحوث الأساسية النظرية، حيث تتوافر فيها تطبيقات محتملة وممكنة التحقق، لكنها غير محددة -بدقة – في المستقبل القريب، ولم تعرف أبعادها بعد، كما تتسم نتائجها بإمكانية التطبيق في مجالات أخرى عديدة (Bushaway، ١٨ :٢٠٠٣). بمعنى أنه لا يتوقع منها عائد مادي مباشر وسريع، لكنها تقود لاكتشافات بحثية تحقق التميز والأسبقية والعوائد المالية على المدى البعيد.

٥- أن التمويل المقدم لدعم البحوث العلمية يرتبط بتوجهات وسياسات الجهات المانحة سواء الداخلية (داخل الجامعة أو داخل الدولة)، أو الخارجية (خارج الجامعة أو خارج الدولة).

٦- أن هناك تبايناً في تحديد المسئول عن إدارة أنشطة البحث والتطوير الممولة، فقد تترك الحرية للباحث وفريق البحث كاملة، وقد تدير الجهة المانحة كافة الأنشطة والفعاليات المرتبطة بالبحوث الممولة، وقد تتم المشاركة بين المانحين والمستفيدين في إدارة المنحة البحثية وتوجيه الأنشطة.

٣- جهات تمويل المشروعات البحثية:

توجد جهات متعددة (مصادر) لتمويل أنشطة البحث العلمي والتطوير منها:

أ- الجهات المانحة الحكومية:

- مجالس / مراكز البحث العلمي: توجد لدى معظم الدول جهات حكومية في صورة مجالس، أو مراكز للبحث العلمي ولجان للبحث والتطوير ومسميات أخرى مشابهة، وهي تمثل المصدر التقليدي لمنح تمويل البحوث، حيث تعمل هذه الجهات حلقة اتصال بين الباحثين والجامعات من جانب، والدولة والحكومة من جانب أخر. وتتفرع المجالس البحثية لأنواع عديدة من المجالس المتخصصة في مجالات بحثية محددة، أو أماكن محددة، ولكل منها موقع الكتروني على شبكة االإنترنت. ومنها في إنجلترا: مجلس البحوث الإنسانية، ومجلس البحوث الاجتماعية والاقتصادية، ومجلس البحوث الهندسية وعلوم الفيزياء. وفي كندا مجلس بحوث العلوم، وفي جنوب أفريقيا مؤسسة البحث الوطني، وفي الولايات المتحدة مجلس البحث الفيدرالي، وفي ألمانيا مؤسسة البحوث، وفي اليابان وزارة التربية والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا.
- الجامعات الحكومية: وتمول البحوث فيها من خلال الميزانية العامة المخصصة لكل جامعة.
- مراكز البحوث التابعة للجامعات تنظيمياً، ولكنها شبه مستقلة مالياً.
- مراكز البحوث المستقلة: وهي مراكز بحوث حكومية مستقلة مالياً وإدارياً عن الجامعات والوزارات، وتدار من خلال مجالس الإدارة، وتخضع لإشراف الدولة.

– الاستشارات والتعاقدات الحكومية: وهي الاستشارات والتعاقدات التي تبرمها الحكومة مع الجامعات والباحثين لتقديم خدمات علمية بحثية، أو استشارية محددة لقاء أموال يتم دفعها.

ب– الجهات المانحة غير الحكومية: وتمثلها العديد من الكيانات المانحة التي تختلف من دولة لأخرى في مقار إسهاماتها المادية، ومدي حرصها، واهتمامها بدعم البحث العلمي مثل: المؤسسات الصناعية والتجارية، كراسي البحث العلمي الوطنية،الأوقاف العلمية،التبرعات والهبات، الخدمات الاستشارية والتعاقدات البحثية والتطويرية،والرعاة المهتمين بالبحث العلمي.

٤- مشكلات تمويل وإدارة البحث العلمي بالجامعات:

بينما يواجه تمويل لبحث العلمي وإدارته في الدول المتقدمة بعض المشكلات والتحديات النوعية الخاصة، نجد أن الدول النامية والفقيرة مازالت تواجه مشكلات أساسية تتعلق بهياكل البحث العلمي وسياساته، ومصادر تمويله. فعلى سبيل المثال: يشير تقرير مجلس البحث القومي في الولايات المتحدة الأمريكية (NRC) إلى وجود مشكلات تتعلق بتنظيم هياكل مؤسسات البحث العلمي المعنية بالبحوث العلمية البينية ذات المدى الزمني والمكاني الواسع، كما لا توجد خطة قومية شاملة لمشروعات البحث العلمي في بعض المجالات كالبحوث البيئية، يمكن أن تنسق الجهود البحثية والتمويلية في ضوئها، ويمكن التنبؤ باتجاهات البحوث خلالها لأكثر من عشرين عاماً (National Research Council، ١٩٩٣: ٢).

وتواجه هياكل البحث العلمي الجامعي في البلدان العربية العديد من المشكلات ذات الارتباط بتمويل البحث العلمي وإدارته ومن هذه المشكلات مايلي:

– قلة الموارد البشرية اللازمة لإجراء البحوث (الباحثين ومساعديهم)، وعدم وجود سياسة محددة للبحث العلمي، وقلة الموارد المخصصة للبحث العلمي، ونقص البيانات الإحصائية، والافتقار إلى جو البحث والدراسة، وتدني مستوى التنظيم الإداري، وهجرة

الكفاءات العلمية، وضعف الصلة بين مؤسسات البحث العلمي والباحثين والمؤسسات المجتمعية ورجال السياسة(مطر، ١٩٨٦: ١٢٦– ١٤٨).

- قصور الاهتمام بالبحث العلمي، وضعف الدراسات التطويرية التي يحتاجها صناع القرار لتطوير هياكل البحث العلمي، والتأخير في تقييم الأبحاث العلمية، وعدم الالتزام بالأنظمة والتعليمات التي تنص على وجود مدة معينة لتقييم الأبحاث، وعدم وجود كوادر مؤهلة للتقييم، وضعف تحفيز أعضاء هيئات التدريس في مجال بحوث الترقية(الرواشدة، ٢٠١١: ٢٧٢).

- ضعف المرصود من الأموال للإنفاق على البحث العلمي، ضعف مشاركة المؤسسات الكبرى، والشركات، والأثرياء من الأفراد في نفقات البحث العلمي، قلة أعداد العاملين في مجال البحث العلمي، ظروف العمل والمعيشة للباحثين والعلماء،عدم ربط البحوث بخطط التنمية، كثرة الأعباء التدريسية والإدارية لعضو هيئة التدريس (الحراحشة، ٢٠١١: ١٧٤– ١٧٥).

- ضعف التعاون بين أعضاء هيئة التدريس، وضحالة الدعم المخصص للبحث العلمي، ضعف التعاون بين الجامعات بعضها ببعض، وبين الجامعات والوزارات المعنية (عاشور، و العمري: ٢٠٠٣، ١٢٢) .

كما أشارت إحدى الدراسات إلى أبرز مشكلات البحث العلمي في جامعة الطائف والتي تمثلت في نقص الأجهزة والتسهيلات ومصادر المعلومات، ظروف العمل، الفرق البحثية، النشر، التحكيم وذلك على الترتيب من الأعلى إلى الأقل(السلامات، والزبون: ٢٠١٢، ١٠٧). كما تشير اتجاهات أعضاء هيئات التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية حول واقع البحث العلمي في الجامعات السعودية إلى ضعف حركة البحث العلمي في الجامعة نتيجة وجود مشكلات لعل أهمها: العجز المالي في ميزانية البحوث العلمية، والإجراءات الإدارية المعقدة للصرف المالي، وعدم تقدير البعض لقيمة البحوث العلمية (السالم: ١٩٩٧، ٢٩٠).

ومن مشكلات البحث العلمي – أيضاً–: الاستغراق في المشكلات الأكاديمية والبعد عن المشكلات الواقعية (سكران: ٢٠١٠،٢)، غياب الجو العلمي المناسب للبحث العلمي، والضغوط على الباحث في متطلبات الترقية لإنجاز بحوث فردية، قلة البحوث التي تواكب المستجدات العالمية، وتساهم فيها بإنتاج علمي متميز، قلة الحوافز المشجعة على البحث، غياب المساءلة عن التقصير في البحث العلمي، غياب التكامل بين الجامعات العربية (الخليلي: ٢٠١٠، ٤٠٩–٤١٢).

كما يمكن تلخيص الوضع القائم في تمويل البحث العلمي في الدول العربية على النحو التالي (العنقري: ٢٠٠٧، ٩٢–٩٣):

– هيمنة الدعم الحكومي على مصادر تمويل البحث العلمي من خلال الميزانيات السنوية التي تعاني من نقص الموارد، ومحدودية إسهام القطاع الخاص، على الرغم من أن الحكومات في أغلب دول العالم لم تعد المسئولة بمفردها عن البحث العلمي.

– لا يوجد تأثير ملحوظ في التعاون بين الدول العربية في مجال تمويل البحث العلمي. كما لا يوجد تعاون كبير بينها وبين الدول الأجنبية في تمويل البحث العلمي كذلك.

– الاختلال في توزيع مصادر التمويل للبحث العلمي بين القطاعات المختلفة، مع سوء تخطيط الموارد الضئيلة للبحث العلمي.

– خضوع ميزانيات البحث العلمي في الدول العربية لنفس ضوابط الصرف المعتمدة في القطاعات الحكومية؛ مما يقيد نشاطها ويصيبه بالجمود.

– معاناة بعض الدول من كثرة تكرار البحوث العلمية المتخصصة، ووحداتها، مع ارتفاع نسبة التمويل المخصص للرواتب والأجور والمزايا الوظيفية.

– انخفاض النفقات التشغيلية والرأسمالية لسد عجز الموازنات المالية الناجم عن خفض الموارد المالية المخصصة لأنشطة البحث والتطوير، وغياب أولويات واضحة للبحث العلمي.

كما تشير الدراسات في مجال إدارة المشروعات العلمية إلى معاناة البحث العلمي من مشكلات إدارية عديدة تتمثل في ضعف الالتزام لدي الباحثين والإداريين، وغموض الأدوار، ونقص الموارد والمخصصات، وضعف نظم المعلومات (Elonen and Artto، ٢٠٠٣: ٣٩٥). كما أوصت الدراسات –بضرورة توجه وحدات البحث والتطوير في الجامعات التي تعاني من مشكلات تخص البحث العلمي خاصة في البلدان النامية – إلى التنسيق التكامل من خلال الشراكة الإستراتيجية مع جامعات خارجية وشركاء من القطاع الخاص لدعم جهود وإمكانات البحث والتطوير في تلك الجامعات (Numprasertchai and Igel، ٢٠٠٥: ١١٧٣).

وفي ظل هذه المشكلات المؤثرة يلحظ تردي وضع البحث العلمي في الجامعات العربية، حيث تركز غالبية الجامعات على التدريس، وبطريقة تقليدية، مع إهمال البحث العلمي رغم دوره الفعال في التنمية الحقيقية. ففي الوقت الذي تواجه الدول والجامعات المتقدمة مشكلات ترتبط بالبحث العلمي ذات طبيعة نوعية، مازالت الدول والجامعات العربية تخفق في التعامل مع المشكلات الأساسية للبحث العلمي المتعلقة ببناه، وهياكله، وسياساته، ومصادر تمويله.

وعلى الرغم من كل تلك المشكلات التي تواجه البحث العلمي، فإننا لا نستطيع أن نقول: إن البحث العلمي في الجامعات العربية غائب، لكن المشكلة الأساسية تكمن في وجوده – بشكل غير فاعل وغير مؤثر– ؛ حيث يغيب التطبيق وتكاد تنعدم الإفادة من نتائجه، ولو في إطار محدود، إن أهم سبل النهوض بالبحث العلمي لا تتمثل في مجرد زيادة موارده ومخصصاته المالية، أو زيادة عدد الجامعات، والمؤسسات، والمراكز البحثية فحسب، بل يكمن جوهر النهوض بالبحث العلمي في جودة نظم إدارته، وقابليته للتطبيق، واعتباره مرتكزاً أساسياً لجهود التنمية والنهضة العلمية والمجتمعية، وإتاحة صناع القرار الفرصة أمام مؤسسات البحث العلمي العربية لإثبات وجودها وقدرتها على العمل والمنافسة.

٥- ملامح من بعض التجارب في مجال إدارة وتمويل مشروعات البحوث:

تواصل الجامعات دعمها للبحث العلمي، وتحفز منسوبيها من أعضاء هيئات التدريس على المشاركة الفعالة في البحث العلمي عبر برامج المنح والدعم بمختلف أشكالها ومستوياتها، ومن الجدير بالذكر أن دعم الجامعات يتزايد – بشكل ملحوظ – في هذا الاتجاه، حيث أصبح مقدار ما تنفقه الجامعات على البحوث الممولة والمدعومة، وكذلك على البحث العلمي – بصفة عامة–أحد أهم مؤشرات جودة البحث العلمي بالجامعات، كما أن هذه الأموال الموجهة لهذا المسار تسهم –بشكل جوهري– في رفع مستوي الجودة النوعية للبحوث المدعومة وغير المدعومة، فضلاً عن ارتباط حجم الإنفاق على البحث العلمي بمؤشرات أخرى ذات علاقة بالنشر العلمي والتطوير التقني، وحل المشكلات، والقدرات التنافسية للجامعات .. إلى غير ذلك.

وأشارت إحدى الدراسات حول تأثير المنح الفيدرالية الموجهة إلى بعض مؤسسات التعليم العالي الخاصة لدعم البحث والتعليم في مجال العلوم إلى وجود تأثير كبير لتلك المنح على تطوير برامج تعليم العلوم، وتحسين التعليم، والتدريب في المختبرات وتطوير التجهيزات المعملية اللازمة للطلاب وتحسين المناهج وتحقيق النمو المهني، وتوفير التسهيلات التي تمكن الطلاب من مواصلة دراساتهم (Donaldson، ٢ :٢٠١٢).

ويستعرض الباحث بعض التجارب المعاصرة في تمويل البحث العلمي وإدارته على النحو التالي:

جامعة الملك فهد للبترول والمعادن: حيث بلغ مقدار الدعم المباشر لتمويل البحوث حوالي ٩,٦ مليون ريال عام ١٤٢٨/ ١٤٢٩هـ لعدد ١١٢ مشروعاً بحثياً تضمنت مشاريع سابك ومنح التفرغ العلمي، ومنح التأليف والترجمة، ومنح المسار السريع، ومنح أعضاء هيئة التدريس الجدد والمنح الداخلية، كما بلغ مقدار الدعم المباشر للمشروعات البحثية خلال الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٧/٢٠٠٨م أكثر من ٣٠ مليون ريال، إضافة إلى ما يقارب ١٠ ملايين ريال لدعم حضور الأساتذة للمؤتمرات الدولية. وقد حققت

الجامعة المرتبة الأولى عربياً عام ٢٠٠٨ م ضمن التصنيف العالمي (التايمز كيو إس) ،لتكون من بين أفضل ٤٠٠ جامعة عالمياً ؛ حيث احتلت المرتبة ٣٣٨ بين أكثر من ثلاثين ألف جامعة ومؤسسة تعليمية للتعليم العالي في العالم(جامعة الملك فهد للبترول والمعادن: ٢٠٠٩، ٤).

كما دخلت جامعة الملك سعود تصنيف شنغهاى، الذي يعد الأرقى والأصعب والأكثر انتشاراً وقبولاً في الأوساط الأكاديمية، ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة على مستوى العالم مسجلة الحضور العربي المنفرد في هذا التصنيف واحتلت المرتبة ٤٠٢ من بين أفضل ٥٠٠ جامعة مصنفة في عام ٢٠٠٩م (جامعة الملك سعود: ٢٠١٠، ٩). كما حققت الجامعة المرتبة ١٩٧ في يوليو ٢٠٠٩ ضمن أفضل ٢٠٠ جامعة في تصنيف ويبو ماتريكس الإسباني. وحققت الجامعة المرتبة ٢٤٧ عالمياً وفقاً لتصنيف التايمز كيو إس .

وفي تكساس تم استحداث نوعين من برامج تمويل مشروعات البحوث العلمية التنافسية لأعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي. احدهما لدعم المشروعات البحثية في العلوم الأساسية بغرض توسيع قاعدة المعرفة اللازمة للنمو والإبداع، ودعم القدرات العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعات تكساس الحكومية، وثانيهما لدعم المشروعات البحثية في العلوم التطبيقية بغرض تحسين الاقتصاد، ومعدلات النمو من خلال تطوير العمليات والمنتجات، وإيجاد تقنيات جديدة."وخصص حوالي (٦٠ مليون) دولار لكلا البرنامجين خلال العامين الماليين ١٩٨٨ – ١٩٨٩م، وحوالي (٦١ مليون) دولار في العامين ١٩٩٠– ١٩٩١م. كما يتم توجيه حوالي ثلث الدعم المخصص من الولاية لدعم المشروعات البحثية في مجال العلوم الأساسية، كما تركز تلك البرامج على تدريب الطلاب والخريجين والباحثين في الدراسات العليا على مهام البحث والاكتشاف. وتوجد هيئة لإدارة كل برنامج تكون مهمتها الأساسية اختيار المشروعات البحثية وفق معايير الجدارة، وعدم التكرار والتطابق، وجودة البحث والتعليم، مدى مشاركة الطلاب. وتقدمت (٥٦) مؤسسة علمية بحوالي (٣١٠٨) خطط

بحثية . وتم التعاون مع أكثر من (١٢٥) محكماً من العلماء والمهندسين لمراجعة وتقييم مخططات المشروعات المقدمة عبر (١٤) منصة علمية تتكون من ٤-١٨ عضواً وفقاً لعدد المخططات التي ستحكم. وبعد عرض ومناقشة المخططات اختير مبدئياً منها (٦٠٠) مخطط بحثي. ويجتمع رؤساء المنصات العلمية معاً بعد ذلك لتوزيع الميزانية على المخططات وفقاً لأولوية كل مخطط، وهنا يتم الاختيار والانتقاء مرة أخرى ؛حيث تم اختيار (٤٣٤) مخططاً يتم دعمهم، حوالي نصفهم لأساتذة والربع لأساتذة مشاركين والباقي لأساتذة مساعدين، وطلاب، وأخصائيين علميين. وبلغت الكلفة الإدارية للبرنامج خلال (١٧) شهراً حوالي (٢٢٠ ألف) دولار (Elliot·Bowers، and Caldwell، ٢٠١٢: ١٩-٢٥)".

ويشير تقرير لجنة التعليم العالي بكاليفورنيا ٢٠٠٨م، والخاص ببرنامج منح تحسين جودة المعلم، إلى صدور إعلان سنوي للتقدم بطلبات تمويل للبحوث في مجال تحسين جودة المعلم. ويركز الإعلان على أهداف المشروعات البحثية ومدى ارتباطها بأولويات البحث في مجال جودة المعلم، وتم تمويل ثمانية مخططات ركزت على تعليم الرياضيات والعلوم، كما تم اعتماد مؤشرات جديدة للجودة والمفاضلة بين المشروعات المقدمة مثل:(California Post Secondary Education Commission، ٢٠٠٨: ١-٦): مدى الإسهام في تطوير الممارسات الفعلية للمعلم في الصف الدراسي، تقدم التحصيل الدراسي للطلاب، خبرة الفريق البحثي والمؤسسة العلمية التي ينتمي لها، مدى وضوح إستراتيجية تنفيذ المشروع البحثي، مدى قدرة الباحث والفريق البحثي على تحديد المشكلة البحثية وإيضاح الجهود المشتركة للفريق البحثي في التعامل معها، قدرة الباحث على تقديم عرض علمي عن مشروعه، القدرة على تحديد النواتج المتوقعة والعقبات المحتملة عند وصف المشروع البحثي.

كما تقدم عدة مؤسسات علمية دعماً مالياً لطلاب الدراسات العليا لاستكمال دراستهم، من خلال المنح البحثية Research Grants، ومنح الزمالة الأكاديمية

Academic Fellowships. والمنح البحثية عبارة عن مخصصات مالية تقدم مباشرة للأفراد لتغطية تكاليف المعيشة، وتكاليف الدراسة التي يتحملها الدارس، بينما منح الزمالة الأكاديمية، أو ما يعرف بالبعثات الدراسية–أحياناً – فهي مخصصات مالية تقدم للمؤسسات العلمية لتوزيعها على الباحثين، وتغطي تكاليف الدراسة، والبحث، والسفر، وجمع البيانات، والتحليل الإحصائي، والتكاليف المكتبية، ويعتمد كلاهما على الحاجة المالية، فضلاً عن المؤهلات الأكاديمية ومخططات البحوث المتميزة، وتشير الدراسات إلى إخفاق العديد من الباحثين في الإفادة من المنح البحثية ،نظراً إلى نقص المعلومات عن الجهات المانحة، وعدم معرفة الباحثين بكيفية التنافس للحصول على الدعم في صورة منح، أو غير ذلك. ومن أهم المعايير التي يجب مراعاتها في حال الرغبة في الإفادة من تلك المنح مايلي:(Health، Adams، Fravel and ٤٢١–٤١٦ :٢٠١٢): السجل الأكاديمي للباحث، جودة المخطط البحثي، الاهتمام بعمق المخطط البحثي أكثر من اتساعه، توزيع الميزانية، خطابات التزكية، مدى الاهتمام في ملء نماذج المنح البحثية، مدى التطابق بين المخطط البحثي وأهداف الجهة الداعمة، مدى التطابق بين تخصص الباحث واهتمامه، وموضوع المخطط البحثي.

أما مؤسسة العلوم الوطنية (NSF) فقدمت برنامج منح لدعم التكامل الرأسي بين البحث والتعليم في مجال العلوم الرياضية (VIGRE)،حيث صممت المنح لتقدم لمؤسسات التعليم العالي بهدف تحسين جودة البرامج التعليمية المقدمة بها في كافة المستويات الدراسية من خلال التكامل بين أنشطة البحث العلمي وتطوير البرامج الدراسية وتطوير التدريس(National Science Foundation، ١٣٠ :٢٠٠٩).

وقدمت جامعة كارولينا لطلاب الدراسات العليا والباحثين منحاً للبحث والتطوير، بلغت عام ١٩٩٩م حوالي (١٩,٣) مليون دولار، وزعت وفقاً لقواعد مكتب الإدارة والميزانية الأمريكي، كما حصل طلاب الدراسات العليا والباحثين الأجانب على نصيب أكبر من الدعم المالي عن الطلاب المقيمين (Hast، ٢٦ :١٩٩٩).

لقد أصبحت الشراكة في البحث العلمي بين مؤسسات البحث العلمي وعلى رأسها الجامعات، والمجتمع ممثلاً في الحكومة، والوزارات المعنية بالتعليم العالي والبحث العلمي واقعاً ملموساً في العديد من الدول. ففي الولايات المتحدة الأمريكية: "لا تستطيع الجامعات والكليات تقديم الدعم المالي الكاف لأنشطة البحث والتطوير من خلال ميزانياتها فقط، كما لاتستطيع الحكومة الفيدرالية الاستغناء عن الخبرات العلمية رفيعة المستوى التي تمتلكها الجامعات والمراكز البحثية، في سعيها نحو إجراء بحوث ترتبط بأولويات وأهداف وطنية كبرى" (Scurlock، ٣ :١٩٧٥). الأمر الذي يعزز فرص التعاون والشراكة العلمية . لقد أصبح الاستثمار في أنشطة البحث العلمي والتطوير عبر الأنواع العديدة من المنح سمة أساسية للبلدان التي تنشد التقدم والنمو. ويؤكد ذلك مؤشر نسبة الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير (R&D) من إجمالي الناتج القومي العام. "ففي عام ٢٠٠٣م كانت الولايات المتحدة في المرتبة الخامسة في نسبة الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير، والأولى في إجمالي نسبة الإنفاق من القطاعين الحكومي والخاص (Kulakowski، ٣٤ :٢٠٠٦)". وفي فرنسا يتم تمويل البحوث العلمية بنسبة (٣٠%) من داخل الجامعات، و (٢٠%) من مؤسسات العمل والإنتاج، و(١٠%) من المحليات، و(٤٠%) من الدولة (القصبي،٢٠١٣: ٧٥).

كما اتبعت الحكومة الكندية سياسة جديدة للدعم المالي للجامعات الكندية حيث خفضت الدعم المالي للجامعات الموجه لبعض الجوانب الإدارية والاجتماعية والصحية وتكاليف الانتقال والسفر وغير ذلك، واتبعت منذ ١٩٩٧م سياسة توجيه تلك المخصصات المالية لاستثمارها في أنشطة البحث العلمي من خلال المنح البحثية التي تتاح عبر العديد من برامج التمويل البحثية، مما أدي إلى ارتفاع نسبة الإنفاق على البحث العلمي من (١٥,٦%) عام ١٩٩٢م إلى (٢٣,٥%) عام ٢٠٠٣م من دخل الجامعات (Polester، ٦٠٢–٦٠١ :٢٠٠٧) . ومن الحقائق التي تستدعي إعادة النظر، أن البلدان المتقدمة تخصص ما يزيد عن ٣% من الناتج القومي الإجمالي لدعم البحث العلمي، في

حين تخصص الدول العربية من ٣,١– ٠,٥ % من دخلها القومي لدعم البحث العلمي، وتعتبر المملكة العربية السعودية الأولى عربياً في الإنفاق على البحث العلمي بنسبة ٣,١% من دخلها القومي، في حين تنفق مصر أقل من ١% من دخلها القومي في دعم البحث العلمي. ووفقاً لمعايير المنظمات الدولية كالبنك الدولي والأمم المتحدة، تعد النسب الأكثر من ٣% نسباً مثالية، ومن٢– ١,٦% جيدة، ومن ١,٦–١% حرجة، وأقل من ذلك تعد نسباً ضعيفة جداً(Al-Ahram Gate، ١ :٢٠١٢).

ويشكل البحث العلمي محوراً رئيساً في الخطط الإستراتيجية الجامعية ،نظراً إلى أهميته الإستراتيجية. الأمر الذي دفع العديد من الجامعات، وخاصة المتقدمة للتوسع في هياكل البحث العلمي، واستحداث وظائف عديدة تضطلع بمهام ومسئوليات إدارة البحث العلمي داخل وخارج الجامعات، وتتنوع مسميات وأدوار شاغلي هذه الوظائف من جامعة لأخرى، ومنها وظيفة مدير البحوث (CRO) أو مدير المشروعات البحثية RPM))، أو نائب مدير الجامعة للبحث العلمي والدراسات العليا، أو وكيل الجامعة للبحث العلمي، والتبادل المعرفي، وتهدف تلك الوظائف إلى تنمية البحث العلمي وتطويره وقيادته داخل وخارج الجامعة (Dingerson، ٦٣ :٢٠٠٦). وتجدر الإشارة في هذا الصدد لدورين مهمين هما: دعم الباحثين وتحفيزهم من داخل الجامعة، والتفاوض لإبرام تعاقدات المنح البحثية خاصة مع الشركاء من الجهات الخارجية (Hogan and Clark، ١٢٧ :٢٠٠٠).

ويساعد التعرف على تلك التجارب في تلمس أوضاع تمويل البحوث العلمية الجامعية وإدارتها، والأطراف المعنية والمشاركة في دعم البحث العلمي، وأبرز الاتجاهات المعاصرة في هذا المجال.

٦- أبرز الاتجاهات المعاصرة في إدارة وتمويل المشروعات البحثية كما يلي:

يمكن استخلاص أبرز الاتجاهات المعاصرة وعرضها في مجال تمويل البحوث العلمية وإدارتها بالجامعات من خلال مراجعة الأدبيات التربوية و الدراسات السابقة، وذلك كما يلي:

– الاهتمام المتزايد للحكومات والجامعات بالبحوث العلمية في ظل تنامي اقتصاد المعرفة.

– اعتماد التنافسية بين الجامعات على مؤشرات عديدة منها البحوث العلمية ونتائجها.

– تنوع آليات دعم البحث العلمي، وتعدد مصادر الدعم والتمويل.

– زيادة التوجه لدعم البحوث العلمية في مجالات العلوم البينية، والمجالات العلمية الجديدة.

– التوسع في بحوث الفرق الكبرى، ودمج أعداد من الطلاب وصغار الباحثين، بشكل أكبر– من تمويل البحوث الفردية والصغيرة.

– سعي الجامعات نحو تحقيق قدر أعلى من التوازن بين التدريس الجامعي، والبحث العلمي.

– تنامي الاتجاه نحو بذل مزيد من الجهد لتحقيق فوائد وعوائد مادية مباشرة من نتائج البحوث العلمية، مما جعل الباحثين والمؤسسات العلمية إلى تسويق المعارف والنتائج والتطبيقات العلمية.

– ازدياد الاتجاه نحو فرض رقابة صارمة، ومحاسبة دقيقة على نفقات وعوائد البحوث العلمية.

– ازدياد الرغبة في تقنين أخلاقيات البحث العلمي، وحث الباحثين على الالتزام بذلك.

– ازدياد الاتجاه نحو التأطير القانوني لكافة إجراءات البحوث الممولة وتعاقداتها؛حرصاً على حقوق جميع الأطراف المشاركة في البحث.

–الاهتمام المتزايد بإدارة البحث العلمي بالجامعات – بطريقة احترافية – للوصول لنواتج معرفية وتطبيقات ذات جودة عالية تحقق عوائد مالية وعلمية عالية للجامعة، الأمر الذي يمكن أن يطلق عليه الإدارة البرجماتية.

– الحرص على توجيه البحوث المدعومة والمنح البحثية لخدمة أولويات وطنية محددة.

– الاتجاه نحو تخصصية المنح والبرامج البحثية، حيث تركيز الممولين على مجال بحثي محدد، أو نوعية معينة من التطبيقات، أو المشكلات، أو فئة محددة من المستفيدين.

– الاتجاه نحو تقليص الدعم الحكومي للجامعات، والبرامج البحثية.

– الاعتماد المتزايد للباحثين، والمؤسسات العلمية، والجامعات على التمويل القادم من الرعاة من القطاع الخاص (المؤسسات الصناعية والتجارية).

– ارتكاز جهود الإصلاح الجامعي على تطوير البحث العلمي، وربط التعليم العالي بالإنتاج (خضر: ٢٠١٠، ٦٨).

– الاتجاه المتزايد للشراكة بين مؤسسات البحث العلمي والجامعات ومؤسسات المجتمع الصناعية.

– الاتجاه لاستحداث وظائف جامعية جديدة تضطلع بمهام البحث العلمي وإدارة المشروعات البحثية.

– الاتجاه نحو الإفادة من المنح والتمويل المخصص للبحوث العلمية في دعم النفقات الرأسمالية والتشغيلية للبحث العلمي.

٧- مقترحات لتعزيز مساعدة الباحثين في الحصول على الدعم المالي للبحوث العلمية:

يعاني كافة الباحثين في كل أنحاء العالم من صعوبة الحصول على المنح البحثية، وتأمين الدعم المالي اللازم لإجراء بحوثهم، لذا يوجد العديد من الإرشادات، والأدلة، والكتب التي توضح كيفية إعداد مخطط البحث، وإدارة الفرق البحثية، ويمكن من خلال الإرشادات التالية زيادة فرصة الباحث في الحصول على المنح.

– العمل والتدرب مع أحد الباحثين الذين سبق لهم الحصول على منح بحثية، وذلك للتدرب على كتابة المخطط البحثي بطريقة سليمة تفي بالغرض منه.

– مقابلة أحد المسئولين عن إدارة برنامج التمويل والذين يعملون مثل حلقة اتصال بين الجهات المانحة للدعم والكليات، أو الوحدات البحثية التي ينتمي لها الباحث من أجل الاستفسار عن كل ما هو غامض من إجراءات وخطوات، فضلاً عن الإفادة من خبرات التمويل وتجاربها، وما يرتبط بها من التزامات واستحقاقات مالية و إدارية.

– عقد ورش عمل تدريبية لتدريب الباحثين على ملء نماذج التمويل، وإعداد مخططات البحوث المطلوب دعمها وإعداد الميزانيات ومخططات توزيع العمل والمهام وتوقيتاتها(Chronister and Killoren، ٢٠٠٦: ٤٧).

– الالتزام بمعايير وأولويات وأهداف الجهة المانحة عند إعداد مخطط المشروع البحثي.

– التواصل المستمر مع إدارة المنح البحثية، وتنمية علاقات تبادل الآراء والتفاهم والمشورة.

– تسليم كافة المرفقات المطلوبة مع مخطط المشروع المطلوب دعمه.

– إظهار الوعي واليقظة في التعامل مع إدارة المنح البحثية.

– مراجعة الإجراءات والقواعد المنظمة للمنح البحثية بدقة مع الالتزام بها.

– الحرص على تشكيل فرق بحثية تتكامل خبراتها، وتكون كلها مهمة لإجراء الدراسة.

– أن يكيف الباحث اهتماماته البحثية مع أهداف البحث المعلن عنها وأولوياتها في دعوة تمويل المشروعات البحثية.

– التعرف على محددات التمويل، ونسب الرواتب، والدعم المباشر، ونسب الدعم غير المباشر، وتوزيع الميزانية وآليات الصرف.

– الإفادة من التغذية الراجعة وقبول إجراء التعديلات على مخططات البحوث.

– الالتزام بالمواعيد والتوقيتات المحددة للتقدم بطلبات التمويل ولإجراء التعديلات والرد على المراسلات.

* * *

الجزء الثالث: وصف الحالة: واقع تنظيم البرنامج وإدارته لتمويل المشروعات البحثية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية:

يعد برنامج تمويل المشروعات البحثية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أحد الروافد الأساسية لتحفيز الباحثين من أعضاء هيئة التدريس ومن في مستواهم على إجراء البحوث الأصيلة والمبتكرة التي تُسهم في إثراء المعرفة المتخصصة، وتخدم المجتمع، وتحقق أهداف التنمية، وتوفر سبل إنجازها.

بدأ البرنامج انطلاقته الفعلية في عام ١٤٢٩/٢٨هـ بالدورة الأولى، وتلتها الدورات الثانية والثالثة والرابعة، و يمول البرنامج مشروعات بحثية في مختلف التخصصات الأكاديمية للجامعة من فئات البحوث الصغيرة والمتوسطة والكبيرة حتى الدورة الثالثة، والمعدلة إلى فئات البحوث المفردة والمشتركة بدءاً من الدورة الرابعة وفق التعديلات التي طرأت على القواعد والإجراءات التنظيمية للبرنامج، ويستفيد من البرنامج العديد من الباحثين والفرق البحثية.

الواقع الكيفي للبرنامج:

١- الوصف العام للبرنامج:

هو برنامج يتبع عمادة البحث العلمي يهدف إلى الوفاء بمتطلبات تمويل المشروعات البحثية وفقاً لمقتضيات الفقرة (ج) من المادة (٦) من اللائحة الموحدة للبحث العلمي، التي تنص على تشجيع الباحثين، وأعضاء هيئة التدريس على إجراء البحوث العلمية (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠١١: ٩). ويوجد للبرنامج هيكل إداري يقوم بكافة العمليات والمهام التي تؤدي لتحقيق المستهدف منه، كما ينتظم العمل بالبرنامج وفق قواعد وإجراءات خاصة معتمدة من مجلس الجامعة، ويمول البرنامج المشروعات البحثية عبر دورات تمويل سنوية بدأت عام ١٤٢٨هـ ومازالت مستمرة، كما يتبع البرنامج مجموعة من وحدات / مراكز البحوث بالكليات المختلفة بالجامعة وعددها (١٤) وحدة / مركز بحوث، و كذلك لجنة تمويل المشروعات البحثية بعمادة البحث العلمي

بالجامعة. ويتم توفير المخصصات المالية للبرنامج عن طريق ميزانية الجامعة، أو عن طريق التعاقدات التي تبرمها الجامعة مع الجهات الحكومية، أو الخاصة، أو غير الربحية، المحلية والدولية لتنفيذ مشروعات بحثية لمصلحة هذه الجهات.

٢- التنظيمات والهياكل المرتبطة بالبرنامج:

أ- مجلس عمادة البحث العلمي:

ويقوم باقتراح اللوائح والقواعد المنظمة لحركة البحث العلمي في الجامعة (الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي، ١٩٩٩: ٥). ويرفع بها لمجلس الجامعة لإقرارها واعتمادها.

ب- وكالة عمادة البحث العلمي لمراكز البحوث وقواعد المعلومات:

وهي أحدى وكالات عمادة البحث العلمي، وتقوم الوكالة بإدارة برنامج تمويل المشروعات البحثية بالجامعة والإشراف على وحدات، ومراكز البحوث بالكليات وذلك من خلال وحدة تمويل المشروعات البحثية بالعمادة، كما تتولي عمادة البحث العلمي إدارة قواعد بيانات البحث العلمي، ومراكز التميز البحثي وغيرها من الأعمال والمهام.

ج- اللجنة الدائمة لتمويل المشروعات البحثية:

هي لجنة يكونها مجلس عمادة البحث العلمي من بين أعضائه، أو من غيرهم، بهدف القيام بجميع المهام التي يتطلبها تمويل المشروعات البحثية في الجامعة، وعلى وجه الخصوص: استقبال طلبات التمويل ومراجعتها، واختيار المحكمين ومتابعة ردودهم والتوصية وفقاً لذلك بالتمويل ومقداره، مع متابعة تنفيذ المشروعات، والتوصية بصرف المستحقات المالية للباحثين وفق التنظيمات المعدة لهذا الجانب (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠٠٧: ١٤).

د- وحدات / مراكز البحوث العلمية:

هي وحدات علمية تابعة لعمادة البحث العلمي، تعمل في كليات الجامعة ومعاهدها العليا لتنفيذ الخطط الإستراتيجية والمرحلية للبحث العلمي في الجامعة، وترتبط وحدات البحوث بعميد البحث العلمي مباشرة (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،

٢٠٠٨: ٢). ويتولى عميد البحث العلمي الإشراف على أعمال وحدات البحوث ومراكزها المرتبطة بعمادة البحث العلمي ومتابعة نشاطاتها، وتقييم أدائها[1] (الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي، ١٩٩٩: ٦) – أي أنها تنظيمات إدارية علمية تقام بكليات الجامعة ومعاهدها العليا بهدف دعم البحث العلمي بالجامعة، وتتبع تنظيمياً عمادة البحث العلمي بالجامعة.

ومن أهم أهداف تلك الوحدات الإسهام في إعداد خطط البحث العلمي بالجامعة، وتنفيذ البرامج والمشروعات المنبثقة عنها. فضلاً عن توفير السبل الكفيلة بدعم الباحثين في الكلية / المعهد وتطوير إمكاناتهم، كما تلعب تلك الوحدات دوراً مهماً في التواصل بين الباحثين بالكليات، وعمادة البحث العلمي .

ويشرف على وحدة البحوث في كل كلية مجلس يسمى مجلس وحدة البحوث ويتألف من رئيس وممثل واحد لكل قسم علمي في الكلية، ويجتمع المجلس مرة في كل شهر على الأقل، ويتولى مسئوليات عديدة منها: اقتراح الخطط السنوية للبحوث، إعداد ميزانية الوحدة، والرفع بها لعمادة البحث العلمي، تنظيم أنشطة البحث العلمي بالوحدة، تقديم المشورة للباحثين، استقبال طلبات التمويل ودراستها، متابعة سير المشروعات البحثية الممولة، والاتصال بالأقسام العلمية وحفز الباحثين..إلى غير ذلك من أنشطة ومهام تخدم البحث العلمي والباحثين. ويرفع المجلس توصياته وقراراته لعميد البحث العلمي.

٣-القواعد والإجراءات التنظيمية:

أقرت الجامعة الدعم المالي للمشروعات البحثية لتحفيز أعضاء هيئة التدريس بالجامعة على القيام بالبحث العلمي من خلال مشروعات بحثية منفردة، أو مشتركة يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بالجامعة. سواء كانت هذه المشروعات مبادرات ذاتية تعكس الاهتمامات العلمية لأصحابها، أو كانت ضمن خطة البحث السنوية للجامعة، والتي تنطلق من أولويات البحث العلمي بها.

ولتنظيم العمل في هذا المجال أُعدت القواعد والإجراءات المنظمة لتمويل المشروعات البحثية، وكذلك النماذج والاتفاقيات الخاصة بذلك، وفقاً لما جاء باللائحة الموحدة للبحث العلمي بالجامعات السعودية، إلى جانب مراجعة تجارب عدد من الجامعات ومراكز البحوث السعودية والعربية والأجنبية واستطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وقد اعتمدت هذه القواعد عام ١٤٢٨هـ انطلقت الدورة الأولى لتمويل المشروعات البحثية بالجامعة.

كما تمت مراجعة تلك القواعد والإجراءات وتنقيحها بعد مرور عامين على تطبيق البرنامج، وتمخض ذلك عن إصدار دليل قواعد تمويل المشروعات البحثية وإجراءاتها في نسخته الثانية والمعتمدة بقرار مجلس الجامعة رقم (٢٢٩٢) عام ١٤٣٢هـ.

٥- فئات التمويل التي يقدمها البرنامج:

تمول الجامعة من خلال البرنامج المشروعات البحثية وفقاً لما يأتي:

أ- المشروع المنفرد: وهو المشروع الذي يقوم به باحث واحد فقط، ولا تزيد مدة إنجازه عن (١٢) شهراً، ولا يزيد مبلغ تمويله على ١٤،٤٠٠ريال.

ب- المشروع المشترك: وهو المشروع الذي يتم إنجازه من خلال فريق بحثي، أقله اثنان، أحدهما باحث رئيس، ويمكن أن يتكون الفريق البحثي إلى جانب الباحث الرئيس من باحث مشارك، أو باحثين على الأكثر، من حملة الدكتوراه، ومستشار أو مستشارين على الأكثر، ومساعد باحث من حملة الماجستير، بما لا يزيد عن ثلاثة، ومساعد باحث أو أكثر من حملة الشهادة الجامعية، أو طلاب المرحلة الجامعية، أو الفنيين، أو المهنيين، ولا تزيد مدة إنجاز المشروع المتوسط عن (٢٤) شهراً، ولا يزيد مبلغ تمويله على ٢٠٠،٠٠٠ريال في المشروعات المتخصصة في المجالات الشرعية، والعربية، والإنسانية والاجتماعية، والإدارية والاقتصادية، و٣٠٠،٠٠٠ريال للمشروعات المتخصصة في المجالات التطبيقية، تشمل تكاليف تأمين التجهيزات والمواد اللازمة لهذه

المشروعات، شريطة ألا تزيد قيمة المكافآت عن ٧٠% من التكلفة الإجمالية لتمويل هذه المشروعات.

٦- دورات تمويل المشروعات البحثية بالبرنامج:

بدأ البرنامج عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ. وأطلقت الدورات التمويلية التالية: الدورة الأولى عام ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، وتم تمويل (٨٧) مشروعاً بحثياً بميزانية (٣٩١٩٤٠٠)ريال. الدورة الثانية عام ١٤٢٩/١٤٣٠هـ، وتم تمويل (٦٦) مشروعاً بحثياً بميزانية (٣٣٥٥٢٠٠)ريال. الدورة الثالثة عام ١٤٣٠/١٤٣١هـ، وتم تمويل (٧٤) مشروعاً بحثياً بميزانية (٢٧٥٩٢٠٠)ريال. الدورة الرابعة عام ١٤٣١/١٤٣٢هـ، وجاري إغلاق المشروعات المقدمة واعتمد لتمويلها حوالي(٥٠٠٠٠٠٠) ريال.

٧- أهم ملامح التطوير في الدورة الرابعة للتمويل:

تم العمل في الدورة الرابعة وفقاً لقواعد وإجراءات تمويل المشروعات البحثية التي تم تطويرها. ومن أبرز ملامح التطوير الذي شهده البرنامج بدءاً من دورته الرابعة ما يلي:

– تطوير القواعد والإجراءات الخاصة ببرنامج التمويل لتصبح أكثر مرونة في تلبية احتياجات الباحثين للتمويل، والعمل على خدمة البحث العلمي بالجامعة وتطويره.

– تطوير نماذج التمويل المختلفة المستخدمة بالبرنامج.

– تطوير اتفاقيات التمويل.

– تمويل التجهيزات والمستلزمات التي تتطلبها بعض البحوث، خاصة في المجالات التطبيقية قدر المستطاع.

– العمل على تطوير بعض وحدات البحوث، وتحويلها إلى مراكز بحثية.

٨- المهام الرئيسة لبرنامج تمويل المشروعات البحثية:

–الإعلان عن بدء الدورة الجديدة لتمويل المشروعات البحثية بالكليات والوحدات البحثية .

– استقبال أمانة برنامج التمويل في عمادة البحث العلمي للمشروعات البحثية المرشحة للتمويل من قبل الوحدات.

– مخاطبة الوحدات البحثية لاستكمال بعض الملاحظات على المشروعات المرفوعة إن وجدت.

– التنسيق لاجتماعات أعضاء لجنة برنامج التمويل، و عقد الاجتماعات لمناقشة المشروعات المرفوعة والتوصية بشأن كل منها.

– تحكيم المشروعات المقترحة، وصرف مستحقات المحكمين.

– تعديل مخططات المشروعات المحكمة.

– إعداد اتفاقيات تمويل المشروعات، وتوقيع الاتفاقيات مع الباحثين.

– إرسال نسخة معتمدة من كل المشروعات واتفاقياتها إلى وحدات البحوث بالكليات.

– مراسلة الباحثين ورؤساء الوحدات البحثية للتقدم بطلبات صرف المستحقات المالية، وإرفاق تقارير المتابعة الدورية الفنية في المواعيد المقررة.

– متابعة تصفية الدورات التمويلية السابقة، و الفحص النهائي للمشروعات المنتهية وصرف باقي المستحقات المالية للفرق البحثية والفاحصين.

٩- ملاحظات نوعية أسفرت عنها المقابلات الشخصية مع المستفيدين من البرنامج:

قام الباحث بالعديد من المقابلات الشخصية المركزة مع (٣٠) عضواً من أعضاء هيئة التدريس المستفيدين من البرنامج، وتم سؤالهم عن رؤيتهم لواقع البرنامج وأبرز مشكلاتهم، وأسفرت النتائج المستمدة من تلك المقابلات عن الملاحظات التالية:

– أن البرنامج لا يمول فئة واحدة من المشروعات البحثية، إنما يمول أكثر من فئة وفقاً لاهتمامات الباحثين، حيث يمول البحوث العلمية، تأليف الكتب الدراسية والمراجع العلمية، الترجمة وتحقيق المخطوطات. وأشارت نتائج تحليل المقابلات إلى وجود توجه

عـام لـدى المـستفيدين بـضرورة التركيـز علـى تمويـل البحـوث العلميـة ولـيس الكتـب والمؤلفات والترجمات ؛حيث توجد مصادر تمويل أخرى، يمكن أن تدعمها.

– أن تشكيل فرق العمل في مشروعات البحوث العلمية، لا يتم – في الغالب– وفقاً لطبيعـة المـشروع البحثي والحاجـة لتكامـل الخبـرات الأكاديميـة، بـل قـد يتحـدد وفقـاً لاعتبـارات أخـرى كتبـادل المـشاركات فـي الفـرق البحثيـة لزيـادة نـصيب كـل باحـث مـن التمويل المقدم من البرنامج؛ نظراًإلى ضعف قيمة المكافآت المالية.

– ضـعف قيمـة التمويـل المخـصص لـدعم البحـوث العلميـة سـواء فـي بنـد الأجـور والرواتـب بـصفة عامـة، أو فـي بنـد التجهيـزات والمـواد والمـستلزمات بـصفة خاصـة لمشروعات البحوث التطبيقية.

– اقتـصار تمويـل التجهيـزات، والمـواد، والمـستلزمات علـى البحـوث التطبيقيـة فـي مجالات الطب والهندسـة والعلـوم والحاسـب الآلي فقـط، وحرمان الباحثين في مجـالات العلوم اللغوية والشرعية والاجتماعية من تلك المميزات المادية.

– افتقـار العديـد مـن الباحثين لأساسـيات التعامـل مع نمـاذج التمويـل واسـتيفائها – كاملة وصحيحة – بالشـكل المطلوب.

– التأخر في إبرام التعاقدات وصرف المستحقات المالية.

– صعوبة صرف نفقـات دعـم الأجهـزة والمـواد العلميـة للبـاحثين فـي المـشروعات التطبيقية، وتعقد إجراءات الصرف والتسوية.

– رغبة عدد كبير من الباحثين في التعامل – مباشـرة – مع عمادة البحث العلمي دون المرور بوحدات البحوث بالكليات.

– نظرة بعض الباحثين لتمويل البحوث العلمية بالجامعة على أنه مصدر دخل إضافي يمكن الإفادة منه، أكثر من كونه مصدراً لدعم الباحث وتشجيعه لإنتاج بحوث علمية ذات جودة.

– ضعف التوعية والإعلان عن البرنامج في الكليات المختلفة، وضعف المشاركة لبعض الوحدات البحثية في الإفادة منه.

– كثرة تغيير رؤساء وحدات البحوث ومراكزها بالكليات، وضعف الدور الذي تقوم به بعض الوحدات والمراكز.

– الشكوى من وحدة معايير التقييم لكل نوع من أنواع البحوث. وحاجة الباحثين في كل تخصص إلى نماذج مخططات بحثية تتناسب مع تخصصاتهم سواءً في بنودها أو لغتها.

ج– الواقع الكمي للبرنامج:

فضل الباحث استعراض الواقع الكمي، وتطوراته خلال الدورات الأربع للبرنامج من خلال مؤشرات أداء محددة ترصد هذا الواقع، وتساعد في إعطاء فكرة واضحة عنه، وقد قام الباحث بحساب هذه المؤشرات من خلال جداول البيانات الأساسية التي أعدها من خلال استخراج البيانات وتبويبها لكافة المشروعات المقدمة للتمويل والمعتمدة (الممولة).

١- أعداد المشروعات المعتمدة في الدورات من الأولى إلى الرابعة وفقاً لوحدات البحوث:

يوضح جدول (١) عدد المشروعات الممولة لكل وحدة /مركز بحوث في كل دورة من دورات التمويل الأربع والمجموع الكلية للمشروعات الممولة لكل دورة والإجمالي العام للدورات الأربع، ونسب التمويل، وترتيب الدعم من الأعلى إلى الأقل خلال الأربع دورات لكل وحدة بحوث.

وحدة البحوث بكلية/عدد المشروعات	د١	د٢	د٣	د٤	المجموع	نسبة الدعم لمجموع المشروعات للوحدة إلى إجمالي عدد المشروعات الممولة ككل	الترتيب
الطب	٠	١	٠	٧	٨	% ٢,٥٦	١٣
الهندسة	٠	٠	٣	٦	٩	% ٢,٨٨	١٢
العلوم	١٢	٦	١٦	٦	٤٠	% ١٢,٨٢	٣
الحاسب	١١	٦	١٢	١٣	٤٢	% ١٣,٤٦	٢
معهد القضاء العالي	٣	٤	٠	٣	١٠	% ٣,٢١	١٠
الشريعة	١٢	٥	٥	٤	٢٦	% ٨,٣٣	٦
أصول الدين	٩	٢	٣	٢	١٦	% ٥,١٣	٧
اللغة العربية	٧	١٢	٩	٨	٣٦	% ١١,٥٤	٤
الدعوة والإعلام	٢	٠	٠	٢	٤	% ١,٢٨	١٤
العلوم الاجتماعية	٢٠	١١	٧	١٤	٥٢	% ١٦,٦٧	١
اللغات والترجمة	٢	٢	٨	٤	١٦	% ٥,١٣	٨
الشريعة بالإحساء	٦	١١	٥	٨	٣٠	% ٩,٦٢	٥
معهد اللغة العربية	٠	٦	٠	٤	١٠	% ٣,٢١	١١
الاقتصاد	٣	٠	٦	٤	١٣	% ٤,١٧	٩
المجموع	٨٧	٦٦	٧٤	٨٥	٣١٢	–	–

جدول (١) إجمالي المشروعات المعتمدة بالبرنامج خلال الدورات الأربع وفقاً لوحدات البحوث

بلغ إجمالي المشروعات المعتمدة بالبرنامج خلال الدورات الأربع (٣١٢) مشروعاً، توزعت على (١٤) وحدة / مركز بحوث. منها (٨٧) مشروعاً اعتمدت في الدورة الأولى. و(٦٦) مشروعاً اعتمدت في الدورة الثانية، و (٧٤) مشروعاً اعتمدت في الدورة الثالثة، و(٨٥) مشروعاً اعتمدت في الدورة الرابعة. وكانت أكثر الوحدات مشاركة واستفادة خلال الدورات الأربع وحدة البحوث بكلية العلوم الاجتماعية ،حيث بلغت نسبة الدعم لمشروعاتها (١٦,٦٧%) من إجمالي الدعم للمشروعات، تليها وحدة البحوث بكلية الحاسب، اللغة العربية، العلوم، الشريعة بالإحساء، الشريعة أصول الدين اللغات والترجمة الاقتصاد معهد القضاء العالي معهد اللغة العربية الهندسة الطب، وكانت أقلها

استفادة وحدة البحوث بكلية الدعوة والإعلام ،حيث بلغت نسبة الدعم لمشروعاتها (١,٢٨ %) من إجمالي الدعم للمشروعات خلال السنوات الأربع.

٢- أعداد المشروعات المعتمدة في الدورات من الأولى إلى الرابعة وفقاً لمجالات الدعم:

الكلية/عدد المشروعات	ع مشروعات د١	ع مشروعات د٢	ع مشروعات د٣	ع مشروعات د٤	المجموع	نسبة مجموع المشروعات المدعومة إلى كل نوع للعدد للكلي المدعوم
ع المشروعات الاجتماعية	٦٤	٥٣	٤٣	٥٣	٢١٣	% ٦٨,٢٧
ع المشروعات التطبيقية	٢٣	١٣	٣١	٣٢	٩٩	% ٣١,٧٣
المجموع	٨٧	٦٦	٧٤	٨٥	٣١٢	-

جدول (٢) عدد المشروعات الممولة (الاجتماعية والتطبيقية) في كل دورة

يتضح من الجدول السابق جدول (٢) أن إجمالي المشروعات المدعومة في مجال العلوم الاجتماعية خلال الدورات الأربع الأولى بلغ (٢١٣) بنسبة (٦٨,٢٧ %) من الإجمالي، كما بلغ إجمالي المشروعات المدعومة في مجال العلوم التطبيقية (٩٩) مشروعاً، بنسبة (٣١,٧٣ %) من الإجمالي. وتعود الزيادة العددية للمشروعات الممولة في المجالات الاجتماعية إلى:

– أن وحدة البحوث بكلية الهندسة، لم تنشأ إلا مع بداية الدورة الثالثة للتمويل، ووحدة البحوث بكلية الطب، لم تنشأ إلا مع بداية الدورة الثانية للتمويل. كما أن إجمالي البحوث الممولة لكل من الوحدتين على الترتيب (٩،٨) مشروعات بحثية من خلال المشاركة في دورتين تمويليتين فقط، ويعزى ذلك لحداثة إنشاء هاتين الكليتين وما يستتبع ذلك من تركيز أكثر على استيفاء الجوانب المرتبطة واستكمالها بالتعليم والطلاب أكثر من البحث العلمي، وخاصة المدعوم.

– أن معظم المشاركات في المشروعات الممولة في المجالات التطبيقية، جاءت من جانب وحدتي البحوث بكليتي الحاسب الآلي والعلوم؛ حيث حرص أعضاء هيئة التدريس بكل منهما المشاركة والاستفادة من فرص التمويل المتاحة بالبرنامج.

– زيادة عدد وحدات البحوث، وأعضاء هيئة التدريس في مجالات العلوم الاجتماعية (الإنسانية والشرعية والإدارية وغيرها)، فهناك (١٠) وحدات بحثية في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية والشرعية، في مقابل (٤) وحدات في المجالات التطبيقية (الطب– الهندسة–الحاسب– العلوم).

٣- أعداد المشروعات المقدمة و المعتمدة (الممولة) في الدورات من الأولى إلى الرابعة وفقاً لكل دورة تمويل:

يوضح الجدول التالي أعداد المشروعات المقدمة والمعتمدة لكل دورة من دورات التمويل الأربع، ونسبة المشروعات المعتمدة من المقدمة وترتيب الدعم .

الدورة / المجموع	مجموع المقدمة	مجموع الممولة	نسبة دعم المشروعات الممولة إلى المقدمة لكل دورة	ترتيب نسبة الدعم من الأعلى للأقل
الدورة ١	١٠٤	٨٧	% ٨٣,٦٥	١
الدورة ٢	٩٦	٦٦	% ٦٨,٧٥	٢
الدورة ٣	١٣٧	٧٤	% ٥٤,٠١	٣
الدورة ٤	١٧٩	٨٥	% ٤٧,٤٩	٤
المجموع	٥١٦	٣١٢	% ٦٠,٤٧	–

جدول (٣) أعداد المشروعات المقدمة و المعتمدة في الدورات من الأولى إلى الرابعة

ويلاحظ من جدول (٣) السابق أن:

– المتوسط العام لنسبة دعم المشروعات بلغ (٦٠,٤٧ %) وهي نسبة جيدة تعبر عن الحرص على تمويل المشروعات الجيدة والرصينة التي تخدم أهداف الجامعة والمجتمع.

– ليست كل المشروعات المقدمة للتمويل تحظى بالدعم، فبعض المشروعات تمول والبعض الأخر يعتذر عن تمويله لاعتبارات ترتبط بجودة المشروعات المقدمة، و مدى مناسبتها لأهداف برنامج التمويل، وتوجهات الجامعة.

– أن الدورة الأولى كانت الأعلى في نسبة الدعم؛ حيث تم تمويل (٨٢,٦٥ %) من المشروعات المقدمة خلالها وذلك لتشجيع وتحفيز الباحثين على التقدم للبرنامج بمشروعاتهم، والاستفادة من الفرص المتاحة للدعم، والتوعية بالبرنامج، والإعلام عنه، ثم تناقصت نسبة الدعم في الدورة الثانية (٦٨,٧٥ %) لانشغال عدد كبير من الباحثين الحاصلين دعم في انجاز مشروعاتهم في الدورة الأولى، ثم الثالثة (٥٤,٠١ %) وذلك لاعتبارات ترتبط بالحرص على مزيد من الجودة في انتقاء المشروعات التي تدعم واختيارها، رغم ازدياد عدد المشروعات المقدمة للحصول على دعم خلال الدورة الثالثة والرابعة، وكانت نسبة الدعم في الدورة الرابعة (٤٧,٤٩ %).

– أن التناقص في أعداد المشروعات المدعومة عاد إلى الزيادة – تدريجياً– مرة أخرى خلال الدورات الثانية والثالثة والرابعة (٦٦,٧٤,٨٥) على الترتيب. ويعزى ذلك إلى ازدياد عدد الوحدات البحثية وتوجه البرنامج –في ضوء رؤية الجامعة– نحو الاهتمام بدعم المشروعات البحثية. فضلاً عن زيادة عدد الباحثين الراغبين في الحصول على دعم لمشروعاتهم وربما يعود ذلك إلى نتشار ثقافة المشروعات المدعومة، وما صاحبها من سمعة طيبة للبرنامج والقائمين عليه والمشاركين فيه.

٤- أعداد المشروعات المعتذر عنها (المرفوضة) في الدورات من الأولى إلى الرابعة:

يوضح الجدول (٤) التالي أعداد المشروعات المعتذر عنها من اللجنة الدائمة لتمويل المشروعات البحثية، وأعداد المشروعات المعتذر عنها من المحكمين والإجمالي.

المشروعات /الدورات	المقدمة	الممولة	المعتذر عنها من اللجنة	المرفوضة من التحكيم	لم تستكمل من الباحثين	إجمالي المشروعات المعتذر عنها من اللجنة والتحكيم	نسبة المعتذر عنها من اللجنة والتحكيم إلى المقدمة
د١	١٠٤	٨٧	٦	٩	٢	١٥	%١٤,٤٢
د٢	٩٦	٦٦	١٨	٩	٣	٢٧	%٢٨,١٣
د٣	١٣٧	٧٤	٤٣	١٧	٣	٦٠	%٤٣,٨٠
د٤	١٧٩	٨٥	٧٤	١٩	١	٩٣	%٥١,٩٦
المجموع	٥١٦	٣١٢	١٤١	٥٤	٩	١٩٥	%٣٧,٧٩

جدول (٤) أعداد المشروعات المعتذر عنها في الدورات من الأولى إلى الرابعة

بلغت جملة المشروعات المعتذر عنها من اللجنة والمحكمين معاً خلال الدورات الأربع (١٩٥) مشروعاً، من أصل (٥١٦) مشروعاً تم التقدم بها لبرنامج التمويل، منها (١٤١) مشروعاً اعتذرت عن تمويلها اللجنة الدائمة للتمويل، و (٥٤) مشروعاً رفضت من التحكيم، وبلغت نسبة إجمالي المشروعات المعتذر عنها من إجمالي المشروعات المقدمة خلال الدورة الأولى (١٤,٤٢%)، وخلال الثانية (٢٨,١٣ %)، وخلال الثالثة (٤٣,٨٠%)، وخلال الرابعة (٥١,٩٦ %). وبمتوسط نسبة بلغ (٣٧,٧٩ %) للدورات الأربع ككل.

ويلحظ أن هناك زيادة في أعداد المشروعات ونسبهاالمعتذر عنها، خاصة من الدورة الثانية إلى الرابعة سواء كان الاعتذار من اللجنة الدائمة، أو من التحكيم العلمي، أو من إجمالي الاثنين معاً، ويعزى ذلك للحرص على ترشيد فرص الدعم المتاحة للمشروعات البحثية في إطار توجهات الجامعة نحو جودة البحث العلمي.

ويتضح من خلال إجراء بعض التحليلات البسيطة بلوغ نسبة إجمالي المشروعات المعتذر عنها من اللجنة من إجمالي المعتذر عنها والمرفوضة معاً (٧٢,٣١ %). وبلوغ نسبة المشروعات المرفوضة من التحكيم من إجمالي المعتذر عنها والمرفوضة معاً (٢٧,٦٩ %). وبلوغ نسبة المشروعات المرفوضة من التحكيم من إجمالي المشروعات المرسلة للتحكيم وقدرها (٣٦٦) مشروعاً خلال الورات الأربع (١٤,٧٥ %). وتعكس تلك النسب مقدار الجهد الكبير الذي تبذله اللجنة الدائمة لتمويل المشروعات البحثية في دراسة المشروعات المقدمة لها ومراجعتها وانتقاء الأفضل منها والأنسب في ضوء توجهات الجامعة واهتماماتها وتوصيات وحدات البحوث بالكليات والمعاهد بالجامعة.

٥- إجمالي أعداد وفئات الفرق البحثية المشاركة في الدورات من الأولى إلى الرابعة:

يوضح الجدول التالي أعداد وفئات الفرق المشاركة في المشروعات البحثية خلال الدورات من الأولى إلى الرابعة بالبرنامج.

وحدة البحوث	باحث رئيس	باحث مشارك	مستشار	مساعد باحث			مجموع المشاركين من كل الفئات	نسبة المستشارين لمجموع الباحثين من فئتي رئيس ومشارك	نسبة إجمالي المساعدين لمجموع الباحثين من فئتي رئيس ومشارك
				ماجستير	بكالوريوس	طالب جامعي			
دورة ١	٨٧	٢٧	١٧	١٨	١٣	١٢	١٧٤	%١٤,٩١	%٣٧,٧٢
دورة ٢	٦٦	٣٥	١٥	١١	١٨	١٠	١٥٥	%١٤,٨٥	%٣٨,٦١
دورة ٣	٧٤	٤٧	١٢	١٣	١١	٣	١٦٠	%٩,٩٢	%٢٢,٣١
دورة ٤	٨٥	٥٢	١٢	٢١	١٤	٤٠	٢٢٤	%٨,٧٦	%٥٤,٧٤
المجموع	٣١٢	١٦١	٥٦	٦٣	٥٦	٦٥	٧١٣	%١١,٨٤	%٣٨,٩٠

جدول (٥) إجمالي أعداد وفئات الفرق البحثية المشاركة في الدورات من الأولى إلى الرابعة

يتضح من الجدول السابق رقم (٥) أن جملة المشاركين من فئة باحث رئيس بلغت (٣١٢) باحثاً رئيساً، وجملة المشاركين من فئة الباحث المشارك بلغت (١٦١) باحثاً مشاركاً. كما بلغ عدد المستشارين (٥٦) مستشاراً. وبالتالي بلغ العدد الكلي للمشاركين في المشروعات البحثية خلال الدورات الأربع (٥٢٩) عضو هيئة تدريس بين باحث رئيس، ومشارك، ومستشار، كما بلغ عدد المشاركين من فئات مساعد الباحث (ماجستير- بكالوريوس- طالب جامعي)، (٦٣، ٥٦، ٦٥) على الترتيب خلال الدورات الأربع ككل، وبإجمالي قدرة (١٨٤) مساعد باحث من الفئات المختلفة، وبلغ الإجمالي الكلي للمشاركين في المشروعات من مختلف الفئات ككل (٧١٣) مشاركاً أو مستفيداً.

و بلغت نسبة المستشارين لمجموع الباحثين من فئتي رئيس ومشارك خلال الدورات من الأولى للرابعة وككل (١٤,٩١%)، (١٤,٨٥%)، (٩,٩٢%)، (٨,٧٦%)، (١١,٨٤%) على الترتيب، ويرى الباحث أنها نسبة كبيرة تعكس عدم توظيف الاستشارات الأكاديمية بالمشروعات الممولة توظيفاً ملائماً وفعالاً.

كما بلغت نسبة إجمالي المساعدين من فئاتهم المختلفة لمجموع الباحثين من فئتي رئيس ومشارك خلال الدورات من الأولى إلى الرابعة وكل (٣٧,٧٢ %)، (٣٨,٦١ %)، (٢٢,٣١ %)، (٥٤,٧٤ %)، (٣٨,٩٠ %) على الترتيب، ويرى الباحث أنها نسب مرتفعة تدل على حرص الباحثين وإدارة البرنامج على دمج أكبر قدر ممكن من المساعدين والطلاب في العملية البحثية لتدريبهم على مهارات وفنيات البحث العلمي، ويلحظ ارتفاع هذه النسبة خاصة في مشروعات الدورة الخامسة ،نظراً إلى توجه اللجنة الدائمة لتمويل المشروعات البحثية نحو التوسع في دمج الطلاب، وخاصة من المستوى الخامس فما فوق في العملية البحثية من أجل صقل مهاراتهم الأكاديمية والبحثية.

٦- إجمالي أعداد وفئات المشاركين بالمشروعات ونسبتهم للمجتمع الأصل بالجامعة في الدورات من الأولى إلى الرابعة:

يوضح الجدول التالي رقم (٦) مجموع المشاركين في المشروعات من حملة الدكتورة (باحث رئيس / مشارك / مستشار) ومجموع المشاركين في المشروعات من مساعدي الباحث (ماجستير ومعيد) ونسبة كل منهما من إجمالي الفئات المناظرة بالجامعة.

الدورة	مجموع المشاركين في المشروعات من حملة الدكتورة (باحث رئيس / مشارك / مستشار)	نسبتهم إلى إجمالي حاملي الدكتوراه في الجامعة ١٢٢٩**	مجموع المشاركين في المشروعات من مساعدي الباحث (ماجستير ومعيد)	نسبتهم إلى إجمالي الهيئة المعاونة في الجامعة ١٠٧٠**
دورة ١	١٣١	١٠,٦٦ %	٣١	٢,٩٠ %
دورة ٢	١١٦	٩,٤٤ %	٢٩	٢,٧١ %
دورة ٣	١٣٣	١٠,٨٢ %	٢٤	٢,٢٤ %
دورة ٤	١٤٩	١٢,١٢ %	٣٥	٣,٢٧ %
المجموع	٥٢٩	٤٣,٠٤ %*	١١٩	١١,١٢ %*
متوسط نسبة الأربع دورات	–	١٠,٧٦ %	–	٢,٧٨ %

جدول (٦) أعداد المشاركين بالمشروعات ونسبتهم للمجتمع الأصل بالجامعة

* مع اعتبار أن هناك تكرار في الفرق البحثية، فقد يكون الفرد مشاركاً في أكثر من فريق بحثي في نفس الدورة التمويلية . وهناك مشاركات متعددة في أكثر من دورة تمويلية لبعض الأفراد، كما أن هناك مشاركات محدودة من خارج الجامعة . لذا اعتمد الباحث هنا على حساب الفرصة المتاحة للمشاركة في البرنامج بصرف النظر عن التكرار، أو أي اعتبارات أخرى.

** الرقم محسوب من الإحصاءات الواردة بدليل أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعيدين بجامعة الإمام للعام ١٤٣٢/١٤٣١هـ، الإدارة العامة للدراسات والمعلومات، وكالة الجامعة للدراسات والتطوير والاعتماد الأكاديمي. ص ص: ١١-١٥.

وقد بلغ مجموع المشاركين في المشروعات من حملة الدكتورة (باحث رئيس / مشارك / مستشار) خلال الدورات الأربع وكل على الترتيب (١٣١)،(١١٦)،(١٣٣)،(١٤٩)،(٥٢٩). و كانت نسبتهم من إجمالي حاملي الدكتوراه في الجامعة سعوديين وغير سعوديين وفقاً لإحصاء١٤٣١/ ١٤٣٢هـ خلال الدورات الأربع وكل على الترتيب (١٠,٦٦ %)، (٩,٤٤ %)، (١٠,٨٢%)، (١٢,١٢%)، (*٤٣,٠٤ %) . وبلغ متوسط نسبة مشاركات حاملي الدكتوراه (١٠,٧٦ %) من إجمالي تلك الفئة.

و يلحظ مايلي:

– أن متوسط نسبة المستفيدين السنوية من فرص الدعم المتاحة بالبرنامج هي (١٠,٧٦%) من إجمالي حاملي الدكتوراه في الجامعة(١٢٢٩) وهي نسبة معقولة، لكنها تتضمن مشاركات متتالية لبعض الباحثين ،حيث تتيح اللوائح المنظمة لعمل البرنامج ذلك. وهنا يتوجب الاهتمام بترشيد المشاركات والتدقيق في تشكيل الفرق البحثية.

– فرص استفادة المشاركين الجدد السنوية بالبرنامج للمرة الأولى، تعتبر قليلة،حيث توجد فئة من الباحثين أكثر نشاطاً، وقدرة على الاستفادة من الفرص المتاحة لتمويل المشروعات.

– أن هناك تكرارا في تشكيل الفرق البحثية، وميل نسبي لتكوين نفس الفرق وإن اختلفت مسميات المشاركين في المشروعات، ويعود ذلك إلى وجود درجة عالية من التناغم الأكاديمي بين بعض المشاركين،مما يدفعهم للعمل معاً، كما يمكن أن يعود إلى طبيعة العلاقات الشخصية والاجتماعية التي تؤثر– بشكل كبير– في تكوين فرق البحث العلمي في البيئات الأكاديمية،خاصة مع انخفاض المخصصات المالية.

وقد بلغ مجموع المشاركين في المشروعات من مساعدي الباحث (ماجستير ومعيد) خلال الدورات الأربع إجمالا على الترتيب (٣١)،(٢٩)،(٢٤)،(٣٥)،(١١٩). و كانت نسبتهم من إجمالي (محاضر ومعيد) وفقاً لاحصاء١٤٣١/ ١٤٣٢هـ خلال الدورات الأربع وكل على الترتيب (٢,٩٠ %)، (٢,٧١ %)،(٢,٢٤ %)، (٣,٢٧ %)، (١١,١٢%) . وبلغ متوسط نسبة المشاركات لهم (٢,٧٨ %) من إجمالي تلك الفئة.

وهنا يلحظ مايلي:

– أن متوسط نسبة المستفيدين السنوية من فرص الدعم المتاحة بالبرنامج من تلك الفئة من إجمالي (ماجستير وبكالوريوس) هي (٢,٧٨ %) وهي نسبة قليلة، كما أنها تتضمن مشاركات متتالية لبعض الباحثين حيث تتيح اللوائح المنظمة لعمل البرنامج ذلك. وهنا يتوجب الاهتمام بالعمل على دمج المزيد من المشاركين من هذه الفئة.

– أن هناك مشاركات للطلاب في البرنامج لم تدخل في حسابات استخلاص تلك النسب.

٧- إجمالي المشروعات المقدمة والممولة خلال الدورات الأربع لكل وحدة بحوث:

يوضح الجدول التالي رقم (٧) إجمالي المشروعات المقدمة والممولة خلال الدورات الأربع لكل وحدة / مركز بحوث، كما يوضح نسبة المشروعات الممولة من المقدمة لكل وحدة خلال تلك الدورات مجتمعة، و نسبة دعم إجمالي المشروعات الممولة لكل وحدة من الإجمالي الكلي الممول لكل الوحدات خلال تلك الدورات مجتمعة.

الوحدة /العدد	إجمالي المشروعات المقدمة	إجمالي المشروعات الممولة	نسبة المشروعات الممولة إلى المقدمة لكل وحدة	الترتيب من الأعلى [على]	نسبة دعم إجمالي المشروعات الممولة لكل وحدة إلى الإجمالي الكلي الممول لكل الوحدات	الترتيب من الأعلى
الطب	١١	٨	% ٧٢,٧٣	٣	% ٢,٥٦]	١٣
الهندسة	١٥	٩	% ٦٠,٠٠	٩	% ٢,٨٨	١٢
العلوم	٦٣	٤٠	% ٦٣,٤٩	٨	% ١٢,٨٢	٣
الحاسب	٧١	٤٢	% ٥٩,١٥	١٠	% ١٣,٤٦	٢
معهد القضاء	١٧	١٠	% ٥٨,٨٢	١١	% ٣,٢١	١٠
الشريعة	٣١	٢٦	% ٨٣,٨٧	٢	% ٨,٣٣	٦
أصول الدين	٣٦	١٦	% ٤٤,٤٤	١٢	% ٥,١٣	٧
اللغة العربية	٥١	٣٦	% ٧٠,٥٩	٤	% ١١,٥٤	٤
الدعوة والإعلام	٦	٤	% ٦٦,٦٧	٧	% ١,٢٨	١٤

الوحدة /العدد	إجمالي المشروعات المقدمة	إجمالي المشروعات الممولة	نسبة المشروعات الممولة إلى المقدمة لكل وحدة	الترتيب من الأعلى [أعلى]	نسبة دعم إجمالي المشروعات الممولة لكل وحدة إلى الإجمالي الكلي الممول لكل الوحدات	الترتيب من الأعلى
العلوم الاجتماعية	٧٥	٥٢	% ٦٩,٣٣	٥	% ١٦,٦٧	١
اللغات والترجمة	٣٨	١٦	% ٤٢,١١	١٣	% ٥,١٣	٨
الشريعة بالإحساء	٧٢	٣٠	% ٤١,٦٧	١٤	% ٩,٦٢	٥
معهد اللغة العربية	١١	١٠	% ٩٠,٩١	١	% ٣,٢١	١١
الاقتصاد	١٩	١٣	% ٦٨,٤٢	٦	% ٤,١٧	٩
المجموع	٥١٦	٣١٢	% ٦٠,٤٧	–	-	–

جدول (٧) إجمالي المشروعات المقدمة والممولة خلال الدورات الأربع لكل وحدة / مركز بحوث

بلغ إجمالي المشروعات البحثية المعتمدة (٣١٢) مشروعاً من (٥١٦) مشروعاً تم التقدم بها . وبلغت نسبة الدعم (٦٠,٤٧٪) وهي نسبة تدلل على حرص القائمين على البرنامج على جودة ما يتم اعتماده وتمويله.ويلاحظ من الجدول السابق ارتفاع نسب إجمالي المشروعات الممولة من إجمالي المقدمة لكل وحدة / بحوث . وكانت أعلى نسبة (٩٠,٩١ %) لوحدة البحوث بمعهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، تلتها وحدة البحوث لكلية الشريعة (٨٣,٨٧ %)، ثم مركز البحوث بكلية الطب (٧٢,٧٣ %). ويمكن بيان ذلك الترتيب لوحدات / مراكز البحوث كما يلي: معهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها– الشريعة– الطب– اللغة العربية –العلوم الاجتماعية – الاقتصاد – الدعوة والإعلام– العلوم – الهندسة – الحاسب الآلي والمعلومات – المعهد العالي للقضاء – أصول الدين – اللغات والترجمة – الشريعة والدراسات الإسلامية بالإحساء.

و بلغت نسبة إجمالي المشروعات الممولة من إجمالي المقدمة لوحدة البحوث بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالإحساء (٤١,٦٧ %) وهي أقل النسب. وتدل هذه النسبة على العلاقة بين ما قدمته كل وحدة من مشروعات لتمويلها وما قُبِل واعتُمِد منها للتمويل لكل وحدة / مركز بحوث خلال الأربع دورات السابقة. ويجب ملاحظة أن: ارتفاع النسبة يشير إلى جودة ما يقدم من مشروعات، الأمر الذي يؤدى لاعتماد تمويلها.

وان ارتفاع النسبة لا يعني ارتفاع عدد المشروعات المقدمة للتمويل. والذي يشير إلى مدى نشاط أعضاء هيئة التدريس بالكلية وحرصهم على الإفادة من فرص التمويل المتاحة عبر البرنامج.

وفيما يتعلق بنسبة دعم إجمالي المشروعات الممولة خلال الدورات الأربع لكل وحدة من الإجمالي الكلي الممول لكل الوحدات (نصيب الدعم المخصص لوحدة البحوث من الدعم الكلي خلال الدورات الأربع وفقاً لعدد المشروعات) وفقاً لعدد المشروعات وليس المبلغ المخصص للدعم المالي: بلغت أعلى نسبة دعم للمشروعات وفقاً للعدد المدعوم من المشروعات (١٦,٦٧%) لوحدة البحوث بكلية العلوم الاجتماعية. وأقلها (١,٢٨%) لوحدة البحوث بكلية الدعوة والإعلام. ويمكن ترتيب الوحدات البحثية وفقاً لنسبة دعم إجمالي المشروعات الممولة لكل منها من الإجمالي الكلي الممول لكل الوحدات (وفقاً لعدد المشروعات) كما يلي: العلوم الاجتماعية– الحاسب الآلي– العلوم– اللغة العربية– الشريعة والدراسات الإسلامية بالإحساء– الشريعة– أصول الدين– اللغات والترجمة– الاقتصاد والعلوم الإدارية– المعهد العالي للقضاء– معهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها– الهندسة– الطب– الدعوة والإعلام.

ويلحظ أن:

–الترتيب وفقاً لعدد البحوث وليس المبلغ المالي المخصص لها.

– الترتيب المتقدم يعكس مدى نشاط الوحدات، ومدى اهتمام وحرص أعضاء هيئات التدريس بكل كلية على الاستفادة من فرص التمويل المتاحة عبر البرنامج. وفي المقدمة، جاءت كلية العلوم الاجتماعية خاصة قسمي الاجتماع والجغرافيا، تلتها كلية الحاسب الآلي والمعلومات خاصة قسم علوم الحاسب، ثم كلية العلوم وخاصة قسم الرياضيات، ثم كلية اللغة العربية التي احتلت الترتيب الرابع. ثم الشريعة والدراسات الإسلامية في الترتيب الخامس.

–أما كليتا الطب والهندسة فقد تأخر ترتيبهما، نظراً إلى تأخر المشاركة وذلك لحداثة إنشاء الكليتين فقد شاركت كلية الطب بدءاً من الدورة الثانية، وكلية الهندسة بدءاً من الدورة الثالثة. فضلاً عن تأخر تأمين التجهيزات والمواد للمشروعات التطبيقية حتى بدء الدورة الرابعة للتمويل.

– كلية الدعوة والإعلام، وقد شغلت الترتيب الأخير، ويعزى ذلك إلى ضعف المشاركة بالبرنامج.

٨- أعداد المشروعات (التطبيقية والاجتماعية) المقدمة والممولة لكل الدورات:

يوضح الجدول (٨) إجمالي المشروعات (التطبيقية والاجتماعية) المقدمة والممولة للدورات من الأولى إلى الرابعة، ونسبة المشروعات الممولة المعتمدة من المقدمة للتمويل، و نسبة الممولة لكل نوع من إجمالي الممول. وتشير المشروعات التطبيقية إلى المشروعات البحثية المقدمة في مجالات (الطب– الهندسة– الحاسب الآلي – العلوم) وتمثلها وحدات البحوث بالكليات المناظرة لكل منها بالجامعة، بينما تشير المشروعات في مجال العلوم الاجتماعية إلى المشروعات البحثية المقدمة في مجالات (العلوم الشرعية–العلوم الإنسانية–العلوم اللغوية) وتمثلها وحدات البحوث بباقي كليات الجامعة وعددها (١٠) وحدات.

المشروعات / العدد	عدد المشروعات المقدمة	عدد المشروعات الممولة	نسبة الممول في كل مجال إلى المقدم في نفس المجال	نسبة الممول في كل مجال إلى إجمالي الممول في كل المجالات
التطبيقية	١٦٠	٩٩	٦١,٨٨ %	٣١,٧٣ %
الاجتماعية	٣٥٦	٢١٣	٥٩,٨٣ %	٦٨,٢٧ %
المجموع	٥١٦	٣١٢	٦٠,٤٧ %	١٠٠,٠٠ %

جدول (٨) إجمالي المشروعات (التطبيقية والاجتماعية) المقدمة والممولة لكل الدورات

بلغ عدد المشروعات المقدمة خلال الدورات الأربع في المجالات التطبيقية (١٦٠) مشروعاً، ودعم منها (٩٩) مشروعاً، بنسبة دعم –وفقاً للعدد– بلغت (٦١,٨٨ %). كما بلغ عدد المشروعات المقدمة خلال الدورات الأربع في المجالات الاجتماعية (٣٥٦) مشروعاً، ودعم منها (٢١٣) مشروعاً، بنسبة دعم –وفقاً للعدد– بلغت (٥٩,٨٣ %). ويدل ذلك على ما يبذل من جهد في اختيار وانتقاء المشروعات التي تحظى بالدعم والتمويل. كما بلغت نسبة المشروعات الممولة في مجالات العلوم التطبيقية من

إجمالي عدد المشروعات الممولة إجمالا (٣١,٧٣ %)، وبلغت نسبة المشروعات الممولة في مجالات العلوم الاجتماعية من إجمالي عدد المشروعات الممولة إجمالا (٦٨,٢٧ %). ويد ذلك على زيادة أعداد المشروعات الممولة في المجالات الاجتماعية عنها في التطبيقية خلال الدورات التمويلية الأربع.

ويعزى ارتفاع النسبة لعدد المشروعات الممولة في المجالات الاجتماعية عنها في المجالات التطبيقية إلى مايلى:

– زيادة عدد الوحدات البحثية في المجالات الاجتماعية، عنها في المجالات التطبيقية فمن أصل (١٤) وحدة / مركز بحوث تغطي أربع فقط منها المجالات التطبيقية. بينما تغطي العشرة وحدات بحثية الباقية مختلف مجالات المشروعات الاجتماعية. ومن ثم فمن الطبيعي أن تزداد أعداد المشروعات المقدمة والمعتمدة من وحدات البحوث الاجتماعية ومنسوبي كلياتها العشرة عن أعداد المشروعات المقدمة والمعتمدة من مراكز البحوث التطبيقية.

– تأخر مشاركة مركزي البحوث بكليتي الطب والهندسة في المشاركة بالبرنامج، لاعتبارات سبق الإشارة إليها. ومن الجدير بالذكر أن ارتفاع عدد المشروعات البحثية المعتمدة والممولة في المجالات الاجتماعية عنها في التطبيقية لا يعني بالضرورة ارتفاع المخصصات المالية المعتمدة لها.

٩- أعداد ونسب عضوات هيئات التدريس من فئة باحث رئيس لكل الدورات:

يوضح الجدول (٩) أعداد ونسب المشاركة من فئة باحث رئيس في المشروعات المعتمدة خلال الدورات من الأولى إلى الرابعة. والنسب المئوية المقابلة لها.

دورة التمويل	عدد المشروعات الممولة	جملة باحث رئيس	جملة باحث رئيس ممول من النساء	نسبة تمويل النساء
دورة ١	٨٧	٨٧	٢	% ٢,٣٠
دورة ٢	٦٦	٦٦	٠	% ٠,٠٠
دورة ٣	٧٤	٧٤	٤	% ٥,٤١
دورة ٤	٨٥	٨٥	١	% ١,١٨
المجموع	٣١٢	٣١٢	٧	% ٢,٢٤

جدول (٩) أعداد عضوات هيئات التدريس من فئة باحث رئيس لكل الدورات

بلغ عدد عضوات هيئات التدريس من فئة باحث رئيس ممن شاركن في البرنامج بمشروعات تم اعتمادها لهن من الدورة الأولي إلى الرابعة: (٢)، (٠)، (٤)، (١) على الترتيب، وبإجمالي قدره (٧) باحثات من النساء. وكانت نسب الدعم التي حظت بها تلك المشاركات من العدد الكلي المدعوم لكل دورة تمويلية من الأولي إلى الرابعة وكل هي: (٢,٣٠ %)، (٠,٠٠ %)، (٥,٤١ %)، (١,١٨ %)، (٢,٢٤ %) على الترتيب. وتدل تلك النسب على الضعف الشديد لمشاركة عضوات هيئات التدريس من فئة باحث رئيس في المشروعات المقدمة للبرنامج.

ويعود ذلك إلى أسباب كثيرة منها: ضعف التواصل بين الوحدات البحثية ومراكز دراسة الطالبات، حيث توجد وتعمل عضوات هيئات التدريس، الاكتفاء بالمشاركة ضمن فئتي باحث مشارك ومساعد باحث.

١٠- أعداد المشروعات المنفردة والمشتركة لكل وحدة بحوث في الدورات من الأولى للرابعة:

يوضح الجدول (١٠) أعداد المشروعات المعتمدة المنفردة والمشتركة لكل وحدة بحوث في الدورات من الأولى إلى الرابعة.

وحدة البحوث/عدد المشروعات في الدورة	ع المشروعات في الدورة ١		ع المشروعات في الدورة ٢		ع المشروعات في الدورة ٣		ع المشروعات في الدورة ٤		المجموع للدورات من الأولى للرابعة	
	منفرد	مشترك	منفرد	مشترك	منفرد	مشترك	منفرد	مشترك	إجمالي منفرد	إجمالي مشترك
الطب	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٧	٠	٨
الهندسة	٠	٠	٠	٠	١	٢	٠	٦	١	٨
العلوم	٧	٥	٣	٣	٧	٩	٣	٣	٢٠	٢٠
الحاسب	٦	٥	٢	٤	٠	١٢	٤	٩	١٢	٣٠
معهد القضاء	٣	٠	١	٣	٠	٠	٣	٠	٧	٣
الشريعة	١٠	٢	٥	٠	٥	٠	٤	٠	٢٤	٢
أصول الدين	٧	٢	١	١	٢	١	٢	٠	١٢	٤
اللغة العربية	٠	٧	١٢	٠	٨	١	٦	٢	٢٦	١٠

وحدة البحوث/عدد المشروعات في الدورة	ع المشروعات في الدورة ١		ع المشروعات في الدورة ٢		ع المشروعات في الدورة ٣		ع المشروعات في الدورة ٤		المجموع للدورات من الأولى للرابعة	
	منفرد	مشترك	منفرد	مشترك	منفرد	مشترك	منفرد	مشترك	إجمالي منفرد	إجمالي مشترك
الدعوة والإعلام	١	١	٠	٠	٠	٠	١	١	٢	٢
العلوم الاجتماعية	١٤	٦	٧	٤	٤	٣	٧	٧	٣٢	٢٠
اللغات والترجمة	١	١	١	١	٤	٤	١	٣	٧	٩
الشريعة بالإحساء	٤	٢	٧	٤	٣	٢	٦	٢	٢٠	١٠
معهد اللغة العربية	٠	٠	٤	٢	٠	٠	١	٣	٥	٥
الاقتصاد	٢	١	٠	٠	٥	١	١	٣	٨	٥
المجموع	٥٥	٣٢	٤٣	٢٣	٣٩	٣٥	٣٩	٤٦	١٧٦	١٣٦
الإجمالي	٨٧		٦٦		٧٤		٨٥		٣١٢	

جدول (١٠) أعداد المشروعات المعتمدة المنفردة والمشتركة

ويشير الجدول السابق إلى أن إجمالي المشروعات المعتمدة في الدورة الأولى للتمويل (٨٧) مشروعاً في كل الوحدات البحثية مجتمعة، منها (٥٥) مشروعاً منفرداً، و(٣٢) مشروعاً مشتركاً. إجمالي المشروعات المعتمدة في الدورة الثانية للتمويل (٦٦) مشروعاً في كل الوحدات البحثية مجتمعة، منها (٤٣) مشروعاً منفرداً، و(٢٣) مشروعاً مشتركاً. إجمالي المشروعات المعتمدة في الدورة الثالثة للتمويل (٧٤) مشروعاً في كل الوحدات البحثية مجتمعة، منها (٣٩) مشروعاً منفرداً، و(٣٥) مشروعاً مشتركاً. إجمالي المشروعات المعتمدة في الدورة الرابعة للتمويل (٨٥) مشروعاً في كل الوحدات البحثية مجتمعة، منها (٣٩) مشروعاً منفرداً، و(٤٦) مشروعاً مشتركاً. كما يشير الجدول السابق إلى أن إجمالي المشروعات المعتمدة المنفردة في الدورات الأربع في كل الوحدات البحثية (١٧٦) مشروعاً، إجمالي المشروعات المعتمدة المشتركة في الدورات الأربع في كل الوحدات البحثية (١٣٦) مشروعاً.

ويلحظ هنا:

– الانخفاض التدريجي في أعداد المشروعات المعتمدة المنفردة، خاصة في الدورات من الأولى إلى الثالثة.

– ازدياد عدد المشروعات المشتركة عن عدد المشروعات المنفردة في الدورة الرابعة للتمويل.

– أن الإجمالي العام للمشروعات المنفردة لكل الوحدات البحثية في الدورات التمويلية الأربع (١٧٦) مشروعاً، لا يزال أكبر من الإجمالي العام للمشروعات المشتركة لكل الوحدات البحثية في الدورات التمويلية الأربع (١٣٦) مشروعاً.

– أن المشروعات المعتمدة في المجالات التطبيقية غالبيتها من فئة المشروعات المشتركة، خاصة في مجالات الطب، الهندسة، والحاسب، والعلوم على الترتيب. ويعزى ذلك الحاجة إلى تضافر أكثر من تخصص تطبيقي في المشروع الواحد، ولأن المشروعات المشتركة هي الأكثر اعتبارا وتقديرا لدى الباحثين ومؤسسات البحث العلمي في المجالات التطبيقية.

– أن المشروعات المعتمدة في المجالات الاجتماعية، تميل إلى فئة المشروعات المنفردة خاصة في المجالات الشرعية، والإنسانية، واللغوية، ويعزى ذلك لطبيعة البحث في هذه المجالات، وما ترتبط به من أطياف واسعة من المنطلقات، والأفكار والرؤى التي تتباين وتتنوع من باحث لأخر، الأمر الذي يفضل معه كل باحث العمل منفرداً، وربما الاستعانة ببعض المستشارين والمساعدين.

١١- إجمالي أعداد المشروعات المعتمدة المنفردة والمشتركة لكل دورة تمويلية من الأولى إلى الرابعة:

يوضح الجدول رقم (١١) أعداد المشروعات المعتمدة المنفردة والمشتركة لكل دورة من الدورات من الأولى إلى الرابعة، و نسبة المشروعات المنفردة في كل دورة من إجمالي المشروعات المنفردة، و نسبة المشروعات المشتركة في كل دورة من إجمالي

المشتركة، ونسبة المشروعات المعتمدة إجمالا في كل دورة من عدد المشروعات الكلي لكل الدورات الأربع.

دورة التمويل	عدد المشروعات المفردة	نسبة المشروعات المنفردة إلى إجمالي المنفردة	عدد المشروعات المشتركة	نسبة المشروعات المشتركة إلى إجمالي المشتركة	الإجمالي	نسبة المشروعات المعتمدة في كل دورة إلى عدد المشروعات الكلي المعتمد لكل الدورات الأربع
دورة ١	٥٥	% ٣١,٢٥	٣٢	% ٢٣,٥٣	٨٧	% ٢٧,٨٨
دورة ٢	٤٣	% ٢٤,٤٣	٢٣	% ١٦,٩١	٦٦	% ٢١,١٥
دورة ٣	٣٩	% ٢٢,١٦	٣٥	% ٢٥,٧٤	٧٤	% ٢٣,٧٢
دورة ٤	٣٩	% ٢٢,١٦	٤٦	% ٣٣,٨٢	٨٥	% ٢٧,٢٤
إجمالي	١٧٦	% ١٠٠,٠٠	١٣٦	% ١٠٠,٠٠	٣١٢	% ١٠٠,٠٠

جدول (١١) أعداد المشروعات المعتمدة المنفردة والمشتركة لكل دورة تمويلية

ويمكن الإشارة في ضوء الجدول السابق إلى:

– أن نسبة المشروعات المعتمدة المنفردة في كل دورة تمويلية من إجمالي المنفردة للدورات الأربع – أي من الأولى إلى الرابعة– هي على الترتيب: (٣١,٢٥ %)،(٢٤,٤٣ %)،(٢٢,١٦ %)، (٢٢,١٦ %). ويلحظ أن هذه النسب تنخفض تدريجياً. مما يؤكد النتائج السابقة حيث وجود ميل عام نحو المشروعات المشتركة.

– أن نسبة المشروعات المعتمدة المشتركة في كل دورة تمويلية من إجمالي المشروعات المشتركة للأربع دورات من الأولى إلى الرابعة هي على الترتيب (٢٣,٥٣ %)،(١٦,٩١ %)، (٢٥,٧٤ %)، (٣٣,٨٢ %) . ويلاحظ أن هذه النسب ترتفع تدريجياً. مما يؤكد النتائج السابقة مرة أخرى حيث وجود ميل عام نحو المشروعات المشتركة.

– أن نسبة المشروعات المعتمدة في كل دورة تمويلية من إجمالي المشروعات المعتمدة للأربع دورات من الأولى إلى الرابعة هي على الترتيب (٢٧,٨٨ %)، (٢١,١٥%)،(٢٣,٧٢ %)، (٢٧,٢٤ %). ويلاحظ أن هذه النسب متقاربة نوعاً ما، حيث تتراوح بين (٢٢%) و(٢٨%). ويدل ذلك على الاستمرارية والأداء المتوازن للبرنامج.

– أن نسبة عدد المشروعات المعتمدة المنفردة (١٧٦) مشروعاً إلى العدد الكلي المعتمد من المشروعات (٣١٢) مشروعاً هي (٥٦,٤١ %). كما أن نسبة عدد المشروعات المعتمدة المشتركة (١٣٦) مشروعاً إلى العدد الكلي المعتمد من المشروعات هي (٤٣,٥٩ %). وهذه النتيجة تدل على أن هناك ميلاً عاماً نحو المشروعات المشتركة على الرغم من الزيادة الملحوظة في نسب المشروعات المنفردة عن المشتركة.

١٢- إجمالي ميزانية دعم مشروعات البحوث خلال الدورات من الأولى إلى الرابعة:

يوضح الجدول التالي إجمالي ميزانية دعم مشروعات البحوث خلال الدورات من الدورة الأولى إلى الدورة الرابعة.

الدورة	الدورة الأولى	الدورة الثانية	الدورة الثالثة	الدورة الرابعة	الإجمالي الكلي للدعم المالي للدورات الأربع
إجمالي الدعم المالي للدورة	٤٠٠،٩١٩،٣	٢٠٠،٣٥٥،٣	٢٠٠،٧٥٩،٢	٧٠٠،٩١٨،٤	٥٠٠،٩٥٢،١٤

جدول (١٢) إجمالي ميزانية دعم مشروعات البحوث خلال الدورات

بلغ إجمالي ميزانية مشروعات البحوث في الدورة الأولى للتمويل خلال العام الجامعي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٣، ٩١٩، ٤٠٠،٠٠) ريال. وفي الدورة الثانية ١٤٢٩/١٤٣٠هـ (٣، ٣٥٥، ٢٠٠) ريال، وفي الدورة الثالثة ١٤٣٠/١٤٣١هـ (٢، ٧٥٩، ٢٠٠) ريال، وفي الدورة الرابعة ١٤٣١/١٤٣٢هـ (٤، ٩١٨، ٧٠٠) ريال. كما بلغ إجمالي الاعتماد المالي المخصص لدعم مشروعات البحوث في الدورات التمويلية الأربع (١٤، ٩٥٢، ٥٠٠) ريال.وقد خصصت هذه المبالغ المالية لدعم مشروعات البحوث المعتمدة من البرنامج في كافة المجالات البحثية . واقتربت ميزانية الدورة الرابعة وحدها من خمسة ملايين ريال خصصت لدعم المشروعات الاجتماعية والتطبيقية بما تتطلبه من مواد وتجهيزات.

١٣- إجمالي دعم البحوث لكل وحدة بحوث خلال الدورات من الأولى إلى الرابعة:

يوضح الجدول التالي إجمالي الدعم المالي لمشروعات البحوث لكل وحدة بحوث خلال الدورات من الأولى إلى الرابعة، و نسبة الدعم المالي للوحدة البحثية من الدعم

المالي الكلي، و نسبة الدعم المالي للوحدة من إجمالي الدعم الخاص لنوع المشروعات (تطبيقية– اجتماعية).

الوحدة المبلغ	إجمالي الدعم المالي للوحدة في الدورات من الأولى للرابعة	نسبة الدعم المالي للوحدة إلى الدعم الكلي	الترتيب	نسبة الدعم المالي للوحدة إلى إجمالي الدعم الخاص لنوع المشروعات (تطبيقية– اجتماعية)	الترتيب
الطب	٨٠٠،٢٢٦،٢	%١٤,٨٩٢	٢	% ٣٣,١٦١	١
الهندسة	٥٠٠،٨٥٤	% ٥,٧١٥	٧	% ١٢,٧٢٥	٧
العلوم	٦٠٠،٤٨٤،١	% ٩,٩٢٩	٤	% ٢٢,١٠٨	٤
الحاسب	٢٠٠،١٤٩،٢	%١٤,٣٧٤	٣	% ٣٢,٠٠٥	٣
معهد القضاء	٢٠٠،٣٧٩	% ٢,٥٣٦	١٣	% ٤,٦٠٣	١٣
الشريعة	٤٠٠،٥٩٤	% ٣,٩٧٥	١٠	% ٧,٢١٦	١٠
أصول الدين	٨٠٠،٥٩٤	% ٣,٩٧٨	٩	% ٧,٢٢١	٩
اللغة العربية	٠٠٠،٠٩٢،١	% ٧,٣٠٣	٦	%١٣,٢٥٧	٦
الدعوة والإعلام	٢٠٠،٢٦١	%١,٧٤٧	١٤	% ٣,١٧١	١٤
العلوم الاجتماعية	٢٠٠،٧٢٦،٢	%١٨,٢٣٢	١	% ٣٣,٠٩٥	٢
اللغات والترجمة	٠٠٠،٦٠٣	% ٤,٠٣٣	٨	% ٧,٣٢٠	٨
الشريعة بالإحساء	٢٠٠،١١٤،١	% ٧,٤٥٢	٥	%١٣,٥٢٦	٥
معهد اللغة العربية	٤٠٠،٠٠،٣٩٨	% ٢,٦٦٤	١٢	% ٤,٨٣٦	١٢
الاقتصاد	٠٠٠،٤٧٤	% ٣,١٧٠	١١	% ٥,٧٥٤	١١
الإجمالي	٥٠٠،٩٥٢،١٤	-	–	–	

جدول (١٣) إجمالي الدعم المالي لمشروعات البحوث لكل وحدة بحوث خلال الدورات من الأولى للرابعة

أ– فيما يتعلق بنسبة الدعم المالي لوحدة البحوث من الدعم الكلي:

يلحظ من الجدول (١٣) أن نسبة الدعم المالي للوحدة من الدعم الكلي خلال الدورات الأربع تباينت من وحدة بحوث إلى أخرى، وكانت أعلى النسب في الترتيب الأول لوحدة / مركز البحوث بكلية العلوم الاجتماعية بنسبة (١٨,٢٣٢%). يليها مركز البحوث بكلية الطب بنسبة (١٤,٨٩٢%). يليها مركز البحوث بكلية الحاسب الآلي

والمعلومات بنسبة (١٤,٣٧٤%)، يليها مركز البحوث بكلية العلوم بنسبة (٩,٩٢٩ %) في الترتيب الرابع، يليها وحدة البحوث بكلية الشريعة بالإحساء بنسبة (٧,٤٥٢ %) في الترتيب الخامس. يليها وحدة البحوث بكلية اللغة العربية في الترتيب السادس بنسبة (٧,٣٠٣ %). يليها مركز البحوث بكلية الهندسة في الترتيب السابع بنسبة (٥,٧١٥ %). يليها في الترتيب الثامن وحدة البحوث بكلية اللغات والترجمة بنسبة (٤,٠٣٣ %). يليها في الترتيب التاسع وحدة البحوث بكلية أصول الدين بنسبة (٣,٩٧٨ %). يليها في الترتيب العاشر وحدة البحوث بكلية الشريعة بنسبة (٣,٩٧٥ %). يليها في الترتيب الحادي عشر وحدة البحوث بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بنسبة (٣,١٧٠ %). يليها في الترتيب الثاني عشر وحدة البحوث بمعهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها بنسبة (٢,٦٦٤ %). يليها في الترتيب الثالث عشر وحدة البحوث بالمعهد العالي للقضاء بنسبة (٢,٥٣٦ %). يليها في الترتيب الرابع عشر وحدة البحوث بكلية الدعوة والإعلام بنسبة (١,٧٤٧%). وبالتالي فتترتب وحدات / مراكز البحوث وفقاً لمقدار الدعم المالي المخصص لكل منها ونسبته من إجمالي الدعم المالي المعتمد خلال الدورات الأربع على النحو التالي: العلوم الاجتماعية – الطب– الحاسب – العلوم – الشريعة بالإحساء – اللغة العربية – الهندسة –اللغات والترجمة – أصول الدين – الشريعة – الاقتصاد – معهد اللغة العربية –معهد القضاء –الدعوة والإعلام.

ويلحظ هنا أن:

– وحدة البحوث بكلية العلوم الاجتماعية جاءت في الترتيب الأول، ويعود ذلك ،لأنها أكثر الوحدات مشاركة بمشروعات بحثية معتمدة بلغت (٥٢) مشروعاً خلال أربع دورات تمويلية.

– أن وحدة البحوث بكلية الطب جاءت في الترتيب الثاني رغم مشاركتها بثمان مشروعات بحثية فقط خلال دورتين تمويليتين هما: الثانية والرابعة، ويعزى للسماح بدعم التجهيزات ،والمواد للكليات التطبيقية، والذي بدأ تنفيذه من الدورة الرابعة.

– أن مركز البحوث التطبيقية بكليات الطب والحاسب الآلي، والمعلومات والعلوم والهندسة جاءت في الترتيب (٢–٣–٤ –٧) على الترتيب. ويعزى ذلك للسماح بدعم التجهيزات والمواد ،حيث حرصت الجامعة على توفيرها خدمة للبحث العلمي.

– أن الترتيب الخاص بالوحدات البحثية في كليات أصول الدين والشريعة والمعهد العالي للقضاء، كان على الترتيب (٩–١٠–١٣) ،نظراً إلى قلة عدد المشروعات المشاركة والميل للبحوث المنفردة، وعدم وجود تجهيزات ومواد يتطلب دعمها في تلك المجالات.

ب– فيما يتعلق بنسبة الدعم المالي لوحدة البحوث من إجمالي الدعم الخاص لنوع المشروعات: يلحظ من الجدول السابق ما يلي:

– أن نسبة الدعم المالي للمراكز البحثية في المجالات التطبيقية من إجمالي الدعم المالي المعتمد للمشروعات التطبيقية فقط خلال الدورات الأربع تباينت من مركز بحوث إلى آخر، وفقاً لمجال المشروعات ونوعيتها (منفردة– مشتركة) والتجهيزات والمواد المطلوبة. وجاءت كما يلي: في الترتيب الأول مركز البحوث بكلية الطب بميزانية (٢، ٧٢٦، ٢٠٠) ريال، و بلغت نسبة الدعم من إجمالي ميزانية المشروعات التطبيقية (٣٣,١٦١%). في الترتيب الثاني مركز البحوث بكلية الحاسب بميزانية (٢، ١٤٩، ٢٠٠) ريال، و بلغت نسبة الدعم من إجمالي ميزانية المشروعات التطبيقية (٣٢,٠٠٥ %). في الترتيب الثالث مركز البحوث بكلية العلوم بميزانية (١، ٤٨٤، ٦٠٠) ريال، و بلغت نسبة الدعم من إجمالي ميزانية المشروعات التطبيقية (٢٢,١٠٨ %). في الترتيب الرابع مركز البحوث بكلية الهندسة بميزانية (٨٥٤، ٥٠٠) ريال، و بلغت نسبة الدعم من إجمالي ميزانية المشروعات التطبيقية (١٢,٧٢٥ %).

– أن نسبة الدعم المالي للوحدات البحثية في المجالات الاجتماعية من إجمالي الدعم المالي المعتمد للمشروعات في هذه المجالات (الاجتماعية) خلال الأربع دورات تباينت من وحدة بحوث إلى أخرى، وفقاً لمجال المشروعات ونوعيتها (منفردة–

مشتركة) وتشكيلات فرق العمل بها. وجاءت كما يلي: في الترتيب الأول وحدة البحوث بكلية العلوم الاجتماعية بميزانية (٢، ٧٢٦، ٢٠٠) ريال، و بلغت نسبة الدعم من إجمالي ميزانية المشروعات الاجتماعية (٣٣,٠٩٥ %). في الترتيب الثاني وحدة البحوث بكلية الشريعة بالإحساء بميزانية (١، ١١٤، ٢٠٠) ريال، و بلغت نسبة الدعم من إجمالي ميزانية المشروعات الاجتماعية (١٣,٥٢٦%). في الترتيب الثالث وحدة البحوث بكلية اللغة العربية بميزانية (١، ٠٩٢، ٠٠٠) ريال، و بلغت نسبة الدعم من إجمالي ميزانية المشروعات الاجتماعية (١٣,٢٥٧%). في الترتيب الرابع وحدة البحوث بكلية اللغات والترجمة بميزانية (٦٠٣، ٠٠٠) ريال، و بلغت نسبة الدعم من إجمالي ميزانية المشروعات الاجتماعية (٧,٣٢٠ %). في الترتيب الخامس وحدة البحوث بكلية أصول الدين بميزانية (٥٩٤، ٨٠٠) ريال، و بلغت نسبة الدعم من إجمالي ميزانية المشروعات الاجتماعية (٧,٢٢١ %). في الترتيب السادس وحدة البحوث بكلية الشريعة بميزانية (٥٩٤، ٤٠٠) ريال، و بلغت نسبة الدعم من إجمالي ميزانية المشروعات الاجتماعية (٧,٢١٦ %). في الترتيب السابع وحدة البحوث بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بميزانية (٤٧٤، ٠٠٠) ريال، و بلغت نسبة الدعم من إجمالي ميزانية المشروعات الاجتماعية (٥,٧٥٤ %). في الترتيب الثامن وحدة البحوث بكلية معهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها بميزانية (٣٩٨، ٤٠٠) ريال، و بلغت نسبة الدعم من إجمالي ميزانية المشروعات الاجتماعية (٤,٨٣٦٪). في الترتيب التاسع وحدة البحوث بكلية المعهد العالي للقضاء بميزانية (٣٧٩، ٢٠٠) ريال، و بلغت نسبة الدعم من إجمالي ميزانية المشروعات الاجتماعية (٤,٦٠٣ %). في الترتيب العاشر وحدة البحوث بكلية الدعوة والإعلام بميزانية (٢٦١، ٢٠٠) ريال، و بلغت نسبة الدعم من إجمالي ميزانية المشروعات الاجتماعية (٣,١٧١ %).

١٤- إجمالي نسب الدعم المالي للبحوث في كل دورة وفقاً لنوعية المشروعات (الاجتماعية والتطبيقية):

يوضح الجدول رقم (١٤) نسب الدعم المالي للمشروعات في كل دورة وفقاً لنوعية المشروعات (الاجتماعية والتطبيقية) من إجمالي ميزانية كل دورة، و نسبة إجمالي الميزانية لكل نوع مشروعات من إجمالي الميزانية لكل المشروعات.

الوحدة /نسبة الدعم	النسبة إلى إجمالي ميزانية الدورة ١	النسبة إلى إجمالي ميزانية الدورة ٢	النسبة إلى إجمالي ميزانية الدورة ٣	النسبة إلى إجمالي ميزانية الدورة ٤	إجمالي ميزانية كل نوع إلى المشروعات في كل الدورات	نسبة إجمالي ميزانية كل نوع مشروعات إلى إجمالي الميزانية لكل المشروعات
إجمالي التمويل للمشروعات الاجتماعية	% ٧٢,٩٠	% ٧٤,٧١	% ٥٠,٥٧	% ٣٠,٠٥	٤٠٠,٠٠ ،٢٣٧، ٨	% ٥٥,٠٩
إجمالي التمويل للمشروعات التطبيقية	% ٢٧,١٠	% ٢٥,٢٩	% ٤٩,٤٣	% ٦٩,٩٥	١٠٠,٠٠ ،٧١٥، ٦	% ٤٤,٩١

جدول (١٤) نسب الدعم المالي للبحوث في كل دورة وفقاً لنوعية المشروعات (الاجتماعية والتطبيقية)

يلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

– أن نسب الدعم المالي للمشروعات في المجالات الاجتماعية من إجمالي ميزانية الدورات من الأولى إلى الرابعة على الترتيب: (٧٢,٩٠ %)، (٧٤,٧١ %)، (٥٠,٥٧ %)، (٣٠,٠٥ %). بينما بلغت نسب الدعم المالي للمشروعات في المجالات التطبيقية من إجمالي ميزانية الدورات من الأولى إلى ا لرابعة على الترتيب: (٢٧,١٠ %)، (٢٥,٢٩ %)، (٤٩,٤٣ %)، (٦٩,٩٥ %).

– أن نسبة الدعم المالي للمشروعات في المجالات الاجتماعية للدورات الأربع كلها من إجمالي ميزانية الدورات الأربع (٥٥,٠٩ %) . بينما نسب الدعم المالي للمشروعات في المجالات التطبيقية للدورات الأربع إجمالا من إجمالي ميزانية للدورات الأربع (٤٤,٩١ %).

ويمكن تفسير ذلك على النحو التالي:

– أنه خلال الدورتين (الأولى والثانية)كان هناك زيادة كبيرة في المشروعات في المجالات الاجتماعية المختلفة عنها في المجالات التطبيقية، الأمر الذي أدى إلى الازدياد الكبير في المخصصات المالية المعتمدة للمشروعات في المجالات الاجتماعية.

– أنه خلال الدورة الثالثة يوجد تساوى – تقريباً– في إجمالي المخصصات المالية المعتمدة لتمويل كل نوع من المشروعات. ويعزى ذلك إلى ازدياد عدد المشروعات المعتمدة في الدورة الثالثة في المجالات التطبيقية عما اعتمد في الدورتين السابقتين، فضلاً عن التوجه نحو البحوث المشتركة في تلك المجالات (العلوم –الحاسب الآلي – الهندسة).

– أنه خلال الدورة الرابعة لوحظ ازدياد كبير في الميزانية المخصصة لتمويل المشروعات في المجالات التطبيقية عنها في المجالات الاجتماعية على الرغم من تمويل نفس العدد –تقريباً –من المشروعات التطبيقية، ويعزى ذلك السماح بتمويل التجهيزات والمواد ودعمها للمشروعات التطبيقية.

– أن جزءاً كبيراً من الدعم الموجه إلى المشروعات التطبيقية يذهب في صورة تجهيزات ومواد، سوف يعود جزء منها خاصة الأجهزة العلمية إلى المعامل والمختبرات الجامعية، ليسهم في دعم البنية التحتية وتنميتها للمعامل والمختبرات، فضلاً عن إمكانية استخدام تلك الأجهزة في مشروعات وبحوث أخرى تتبع، أو لا تتبع برنامج التمويل، فضلاً عن الإسهام في تحديث المعامل البحثية، ومعامل الطلاب، وهذا الجانب يعد مهماً للغاية، ومن أبرز إيجابيات زيادة التمويل المخصص للمشروعات تحت بند التجهيزات والمواد.

وبالتالي يمكن القول أن هناك توجهاً واضحاً لدعم المشروعات البحثية في المجالات التطبيقية، وتوفير احتياجاتها من المواد والتجهيزات اللازمة لتحقيق أهداف

هذه المشروعات. بدأ من الدورة الثالثة، واستمر خلال الدورة الرابعة، الأمر الذي يتطلب إيجاد قدر من التوازن بين تمويل كافة المشروعات من مختلف المجالات.

١٥- نسبة مكافآت فرق المشروعات البحثية من الميزانية المعتمدة لدعم المشروعات:

يوضح جدول (١٥) أن إجمالي الميزانية المعتمدة في الدورات الأولى والثانية والثالثة كانت بالكامل مخصصة لمكافئات الفرق البحثية في المشروعات التي تم اعتمادها، أما ميزانية الدورة الرابعة فقد خصص منها (٦٨,٥٨ %) لمكافآت الفرق البحثية في المشروعات المعتمدة لهذه الدورة، وذلك لوجود تجهيزات ومواد لمشروعات البحوث التطبيقية تم دعمها.

الدورة /المبالغ المعتمدة	المبلغ الكلي المعتمد للدورة	النسبة المئوية لرواتب فرق البحث من إجمالي ميزانية الدورة
الدورة الأولى	٤٠٠،٩١٩،٣	% ١٠٠,٠٠
الدورة الثانية	٢٠٠،٣٥٥،٣	% ١٠٠,٠٠
الدورة الثالثة	٢٠٠،٧٥٩،٢	% ١٠٠,٠٠
الدورة الرابعة	٧٠٠،٩١٨،٤	% ٦٨,٥٨
المجموع خلال الدورات الأربع	٥٠٠،٩٥٢،١٤	% ٨٩,٦٦

جدول (١٥) نسبة مكافئات فرق المشروعات البحثية من الميزانية المعتمدة لدعم المشروعات

وعلى مستوى الدورات الأربع كلها بلغت النسبة المئوية لإجمالي مكافآت فرق البحث خلال الدورات الأربع من الإجمالي الكلي لميزانية التمويل خلال الدورات الأربع وقدرها (١٤،٩٥٢،٥٠٠ ريال) (٨٩,٦٦ %). ويدل ذلك على حرص الجامعة على تحفيز الباحثين، وتشجيعهم على القيام بمشروعات بحثية، على الرغم من بقاء تلك المكافآت في حدها الأدنى.

١٦- تكاليف تحكيم المخططات والمشروعات البحثية ومتوسط تكلفة المشروع:

يوضح الجدول(١٦) تكاليف تحكيم مخططات المشروعات وتكاليف الفحص النهائي لها، والتكلفة الإجمالية للمشروعات البحثية المعتمدة لكل دورة، ومتوسط تكلفة المشروع الواحد.

الدورة /المبالغ المعتمدة	المبلغ الكلي المعتمد للدورة	تكلفة تحكيم مخططات	عدد المشروعات	متوسط مبلغ الفحص	التكلفة الكلية للمشروعات (دعم+تحكيم+ فحص)	متوسط تكلفة المشروع
ميزانية الدورة ١	٤٠٠،٩١٩،٣	٥٠٠،٠٠،١٣٠	٨٧	٣٠٠،٧٨	٢٠٠،١٢٨،٤	٤٥٠،٥٧،٤٧
ميزانية الدورة ٢	٢٠٠،٣٥٥،٣	٠٠٠،٠٠،٩٩	٦٦	٤٠٠،٥٩	٦٠٠،٥١٣،٣	٢٣٦،٣٦،٥٣
ميزانية الدورة ٣	٢٠٠،٧٥٩،٢	٠٠٠،١١١	٧٤	٦٠٠،٦٦	٨٠٠،٩٣٦،٢	٦٨٦،٤٩،٣٩
ميزانية الدورة ٤	٧٠٠،٩١٨،٤	٠٠٠،١١٢	٨٥	٥٠٠،٧٦	٢٠٠،١٠٧،٥	٠٨٤،٧١،٦٠
المجموع الكلي	٥٠٠،٩٥٢،١٤	٥٠٠،٤٥٢	٣١٢	٨٠٠،٢٨٠	٨٠٠،٦٨٥،١٥	٢٧٥،٠٠،٥٠

جدول (١٦) تكاليف تحكيم المخططات والمشروعات البحثية ومتوسط تكلفة المشروع

يتضح من الجدول السابق مايلي:

– أن إجمالي المبلغ المعتمد لتحكيم مخططات المشروعات بلغ خلال الدورات الأربع (٤٥٢، ٥٠٠) ريال؛ حيث أرسل للتحكيم (٣٧٥) مشروعاً بحثياً من إجمالي المشروعات المقدمة للجنة الدائمة لتمويل المشروعات البحثية. وأسفر تحكيم المخططات عن قبول (٣١٢) مشروعاً واعتماد ميزانية إجمالية لها خلال الدورات الأربع بلغت (١٤، ٩٥٢، ٥٠٠) ريال في صورة دعم مباشر بصفته مكافئات فرق بحثية وتجهيزات ومواد.

– كما يمكن تقدير إجمالي المبلغ المعتمد لفحص المشروعات البحثية عند انتهائها بحوالي (٢٨٠، ٨٠٠) ريال. وذلك وفقاً لقواعد صرف مستحقات المحكمين والفاحصين؛ حيث تم احتساب متوسط قيمة مكافأة الفحص المستحقة وفقاً لعدد

صفحات المشروع البحثي بين قمتي الحد الأدنى للصفحات (٦٠٠ ريال) والحد الأعلى للصفحات (١٢٠٠ ريال). وتخصيص فاحص واحد لكل مشروع بحثي منتهي، وفي حال الرفض يمكن اللجوء لفاحص ثان، وثالث للترجيح في بعض الحالات،حيث متوسط مبلغ الفحص = متوسط قيمة مكافأة الفحص * عدد الفاحصين * عدد المشروعات الكلي.

– بلغت التكلفة الكلية للمشروعات (١٥، ٦٨٥، ٨٠٠) ريال. تضمن حسابها كل من تكلفة التحكيم لمخططات المشروعات البحثية، و تكلفة الدعم المباشر وتكلفة الفحص النهائي، ولم يؤخذ في الاعتبار عند احتساب التكاليف أي جوانب أخرى مثل: (مستحقات الجهات الإدارية المعنية بالبرنامج / المستلزمات الإدارية و المكتبية للبرنامج / تكاليف الدعاية والإعلان..إلي غير ذلك)، على اعتبار أنها ذات قيمة محدودة – غالباً – وأنها متوافرة في بيئة العمل، وتستخدم في أكثر من مجال.

– بلغ متوسط تكلفة المشروع خلال دورة تمويلية واحدة والمحسوب من إجمالي التكلفة التقديرية لكل دورة والمتعلقة بإجمالي بنود التحكيم والدعم والفحص مقسوماً على عدد المشروعات المعتمدة خلال نفس الدورة. (٤٧، ٤٥٠,٥٧) ريال للمشروع من الدورة الأولى للتمويل. و (٥٣، ٢٣٦,٣٦) ريال للمشروع من الدورة الثانية للتمويل، و (٣٩، ٦٨٦,٤٩) ريال للمشروع من الدورة الثالثة للتمويل، و (٠٨٤,٧١,٦٠) ريال للمشروع من الدورة الرابعة للتمويل. وبلغ المتوسط العام لتكلفة المشروع خلال الأربع دورات (٥٠، ٢٧٠) ريال.

– ويلاحظ ازدياد قيمة متوسط تكلفة المشروع البحثي في الدورة الرابعة للتمويل عن المتوسط في الدورات السابقة، ويعود ذلك لزيادة المخصصات المالية خلال تلك الدورة نظراً للسماح بدعم المشروعات العلمية بالتجهيزات والمواد.

١٧- تكاليف المشروعات البحثية حسب نوعيتها خلال الدورات الأربع:

يوضح الجدول التالي رقم (١٧) تكاليف تحكيم مخططات المشروعات البحثية وتكاليف الفحص النهائي لها، والتكلفة الإجمالية للمشروعات البحثية المعتمدة خلال

الدورات الأربع مجتمعة وفقاً لنوعية المشروعات (التطبيقية والاجتماعية)، ومتوسط تكلفة المشروع الواحد من كل نوع، وقد تم حساب تكلفة التحكيم لمخططات المشروعات بضرب عدد المشروعات المعتمدة X٣ X ٥٠٠ ويلاحظ أن تكلفة التحكيم الكلية هي تقريباً نفس السابقة.

نوعية المشروعات	تكلفة الدعم المباشر	تحكيم مخططات	عدد المشروعات	متوسط مبلغ الفحص	التكلفة الكلية للمشروعات (دعم+تحكيم+ فحص)	متوسط تكلفة المشروع
التطبيقية	٦ ، ٧١٥ ، ١٠٠	٥٠٠ ،١٤٨	٩٩	٨٩ ، ١٠٠	٧٠٠ ،٩٥٢ ،٦	٧٠ ، ٢٢٩,٢٩
الاجتماعية	٨ ، ٢٣٧ ، ٤٠٠	٥٠٠ ،٣١٩	٢١٣	١٩١ ، ٧٠٠	٦٠٠ ،٧٤٨ ،٨	٤١ ، ٠٧٣,٢٤
المجموع	١٤ ، ٩٥٢ ، ٥٠٠	٠٠٠ ،٤٦٨	٣١٢	٢٨٠ ، ٨٠٠	٣٠٠ ،٧٠١ ،١٥	٥٠ ، ٣٢٤,٦٨

جدول (١٧) تكلفة المشروعات (التطبيقية والاجتماعية) المعتمدة حسب نوعية المشروعات خلال الدورات الأربع

ويلحظ أن متوسط تكلفة المشروع من فئة المشروعات التطبيقية (٧٠، ٢٢٩,٢٩) ريال وأن متوسط تكلفة المشروع من فئة المشروعات الاجتماعية (٤١، ٠٧٣,٢٤) ريال. وأن متوسط تكلفة المشروع بصفة عامة (٥٠، ٣٢٤,٦٨) ريال وهو تقريباً نفس الرقم المحسوب من الجدول السابق (٥٠، ٢٧٠) ريال

١٨- أعداد المشروعات المنجزة والجارية حتى الدورة الرابعة:

يوضح الجدول (١٨) أعداد المشروعات الجارية والمنجزة ونسب الانجاز من المشروعات المعتمدة لكل وحدة / مركز بحوث في الدورات من الأولى إلى الرابعة مجتمعة.

الوحدة /عدد المشروعات	عدد المعتمدة	عدد المنجزة	عدد الجارية	نسبة الانجاز	الترتيب
الطب	٨	١	٧	% ١٢,٥٠	١٣
الهندسة	٩	١	٨	% ١١,١١	١٤
العلوم	٤٠	٢٦	١٤	% ٦٥,٠٠	٢
الحاسب	٤٢	١٨	٢٤	% ٤٢,٨٦	٧
معهد القضاء	١٠	٥	٥	% ٥٠,٠٠	٤
الشريعة	٢٦	١٧	٩	% ٦٥,٣٨	١

الوحدة /عدد المشروعات	عدد المعتمدة	عدد المنجزة	عدد الجارية	نسبة الانجاز	الترتيب
أصول الدين	١٦	٩	٧	% ٥٦,٢٥	٣
اللغة العربية	٣٦	١٦	٢٠	% ٤٤,٤٤	٦
الدعوة والإعلام	٤	١	٣	% ٢٥,٠٠	١٢
العلوم الاجتماعية	٥٢	٢٠	٣٢	% ٣٨,٤٦	٩
اللغات والترجمة	١٦	٦	١٠	% ٣٧,٥٠	١٠
الشريعة بالإحساء	٣٠	١٤	١٦	% ٤٦,٦٧	٥
معهد اللغة العربية	١٠	٤	٦	% ٤٠,٠٠	٨
الاقتصاد	١٣	٤	٩	% ٣٠,٧٧	١١
الإجمالي	٣١٢	١٤٢	١٧٠	% ٤٥,٥١	–

جدول (١٨) عدد المشروعات المنجزة والجارية حتى الدورة الرابعة

ويلاحظ من الجدول السابق مايلي:

– أن أعلى نسبة إنجاز كانت لوحدة / مركز البحوث بكلية الشريعة وقيمتها (٦٥,٣٨ %).

– أن أقل نسبة انجاز كانت لوحدة / مركز البحوث بكلية الهندسة وقيمتها (١١,١١ %).

– أن ترتيب الوحدات / المراكز وفقاً لنسبة إنجاز المشروعات البحثية جاء كما يلي: وحدة البحوث بكلية الشريعة– وحدة البحوث بكلية العلوم– وحدة البحوث بكلية أصول الدين– وحدة البحوث بكلية معهد القضاء – وحدة البحوث بكلية الشريعة بالإحساء– وحدة البحوث بكلية اللغة العربية– وحدة البحوث بكلية الحاسب– وحدة البحوث بكلية معهد اللغة العربية– وحدة البحوث بكلية العلوم الاجتماعية– وحدة البحوث بكلية اللغات والترجمة– وحدة البحوث بكلية الاقتصاد– وحدة البحوث بكلية الدعوة والإعلام– وحدة البحوث بكلية الطب– وحدة البحوث بكلية الهندسة.

– أن نسبة الإنجاز الكلية للمشروعات التطبيقية بلغت (٤٦,٤٦ %).

– أن نسبة الإنجاز الكلية للمشروعات الاجتماعية بلغت (٤٥,٠٧ %).

– أن نسبة الإنجاز الكلية بلغت (٤٥,٥١ %) وهى نسبة منخفضة ويعود ذلك إلى: الحاجة إلى تفعيل عمليات المتابعة، الحاجة إلى تفعيل، وتسريع عمليات وإجراءات الفحص النهائي للمشروعات المنتهية، أن مشروعات الدورة الرابعة بالكامل، وجزء من مشروعات الدورة الثالثة، لم يحن بعد موعد انتهائها وإنجازها، وكذلك مشروعات بحوث الدورة الرابعة.

* * *

الجزء الرابع: الدراسة الميدانية، والتحليل الإحصائي والنتائج والتفسيرات:

أولا: هـدف الدراسـة الميدانيـة: هـدفت الدراسـة الميدانيـة إلـى الوقـوف علـى أهـم المشـكلات التي واجهـت أعـضاء هيئـة التـدريس مـن البـاحثين ممـن حـصلوا علـى تمويـل لمشـروعاتهم البحثية .

ثانياً: أداة الدراسـة الميدانية: اعتمدت الدراسـة على الاسـتبانة بصفتها وسـيلة لجمع البيانـات، وتكونـت الاسـتبانة مـن خمسـة محـاور تناولـت المشـكلات التي تواجـه أعـضاء هيئة التدريس من الحاصلين على تمويل لمشروعاتهم، ويوضح الجدول (١٩) وصف أداة الدراسـة (المحاور وعدد المفردات، حيث بلغ عـدد مفـردات الاسـتبانة (٢٧) مفـردة ركـزت على أهـم المشـكلات، ويمكـن التعـرف علـى مفرداتهـا ومقيـاس اسـتجاباتها الخماسـي (**مهمـة جـداً، مهمـة، متوسـطة، قليلـة الأهميـة، غيـر مهمـة**)،حيـث تكونـت فـي صـورتها النهائية بعد تحكيمها، وتعديلها من المحاور التالية:

جدول (١٩)وصف أداة الدراسـة (المحاور وعدد المفردات)

مسلسل	مسمى المحور	عدد المفردات
١	مشكلات تحكيم مخططات المشروعات البحثية	٧
٢	مشكلات الاتصال مع وحدات البحوث	٤
٣	مشكلات إدارية	٥
٤	مشكلات مادية ومالية	٣
٥	مشكلات إجرائية	٨
	مجموع المفردات	٢٧

ثالثا:عينة الدراسـة: تـم تطبيـق الدراسـة علـى عينـة عمديـة مـن جميـع أعـضاء هيئـة التدريس من الباحثين الحاصلين على مشروعات بحثية ممولة، حيث تم إرسال الاستبانة إلي أفراد العينة بالبريد الإلكتروني، وبعد تلقي الاسـتبانات الواردة وفرز الصالح منها، بلغ عدد الاسـتبانات الصالحة (٩٢) اسـتبانة. والجـدول التالي يوضح توصيف العينـة وفقـاً لبعض المتغيرات (التخصص العلمي،الدرجة الوظيفية، عدد سنوات الخبرة، الحصول على تمويل من جهات أخرى).

التخصص	العدد	الدرجة العلمية	العدد	عدد سنوات الخبرة	العدد	تمويل من جهات أخرى	العدد
علوم شرعية	٢٣	أستاذ مساعد	٤٤	أقل من ١٠	٢٣	لديه	٥١
علوم إنسانية	٢٨	أستاذ مشارك	٣٠	من ١٠– ٢٠ سنة	٢٥	ليس لديه	٤١
علوم لغوية	٢٠	أستاذ	١٨	أكبر من ١٠	٤٤	–	–
علوم تطبيقية	٢١	–	–	–	–	–	–
المجموع	٩٢		٩٢		٩٢		٩٢

رابعاً: المعالجات الإحصائية: عولجت البيانات التي تم الحصول عليها، عن طريق تطبيق الأساليب الإحصائية التي تناسب طبيعة، و أهداف الدراسة، وذلك بالاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، الإصدار السابع عشر (SPSS V.١٧)، حيث قام الباحث بإدخال البيانات على جهاز الحاسوب ومعالجتها إحصائيًا، كما تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسبة المئوية للمتوسطات، ودرجة التقدير بالنسبة لكل مفردة من مفردات الاستبانة كما يلي في جدول (٢١)، حيث النسبة المئوية للمتوسط عبارة عن النسبة بين المتوسط وأعلى درجة للمفردة، وبالاعتماد على معيار تقسيم قيمة المتوسط إلى ٥ فئات تم حساب درجات التقدير كما يلي:

جدول (٢٠) وصف وتوزيع عينة الدراسة

المتوسط	النسبة المئوية للمتوسط	درجة التقدير
١– لأقل من ١,٨	٢٠% لأقل من ٣٦%	غير مهمة
١,٨– لأقل من ٢,٦	٣٦% لأقل من ٥٢%	قليلة الأهمية
٢,٦ لأقل من ٣,٤	٥٢% لأقل من ٦٨%	متوسطة
٣,٤ لأقل من ٤,٢	٦٨% لأقل من ٨٤%	مهمة
٤,٢ – ٥	٨٤% – ١٠٠	مهمة جداً

خامساً: الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة:

فيما يتعلق بثبات أداة الدراسة: تم التأكد من ثبات أداة الدراسة بطريقة ألفا كرونباخ، وذلك بحساب معامل الثبات لكل عبارة، ومعامل الثبات للمحور الذي تنتمي إليه العبارة، و معامل الثبات الكلي للأداة.

جدول (٢١) المتوسط ونسبته المئوية ودرجة التقدير المقابلة له

م الثبات / المحور	التحكيم	الاتصال	إدارية	مادية	إجرائية	الكلي
معامل ثبات ألفا	٠,٨١٩	٠,٧٩٢	٠,٧٨٦	٠,٨٦٠	٠,٩١٣	٠,٨٣٤
معامل الثبات المعياري	٠,٨٣٠	٠,٧٩٨	٠,٧٨٨	٠,٨٦١	٠,٩١٣	٠,٨٣٨

جدول (٢٢) معاملات ثبات محاور الاستبيان ومعامل الثبات الكلي (ن٣٠)

التحكيم		الاتصال		إدارية		مادية		إجرائية	
م	معامل الثبات	م	معامل الثبات	م	معامل الثبات	م	معامل الثبات	م	معامل الثبات
١	٠,٨٠٧	١	٠,٧٨٢	١	٠,٧٥٧	١	٠,٧٢٥	١	٠,٩٠١
٢	٠,٨٠٢	٢	٠,٦٦٨	٢	٠,٧٧٣	٢	٠,٨٠٠	٢	٠,٩٠٩
٣	٠,٨٠١	٣	٠,٧١٧	٣	٠,٧٧٠	٣	٠,٨٦٠	٣	٠,٩٠٩
٤	٠,٧٦٥	٤	٠,٧٨٥	٤	٠,٧٢٣			٤	٠,٩٠٥
٥	٠,٨٠٢			٥	٠,٦٩٧			٥	٠,٨٩٦
٦	٠,٧٦٧							٦	٠,٨٩٧
٧	٠,٧٩٦							٧	٠,٩٠١
								٨	٠,٨٩٦

يتضح من الجدولين السابقين أن قيم معاملات الثبات لعبارات كل محور جاءت أقل من أو تساوي معامل ثبات المحور في حال حذف العبارة، مما يدل على أن حذف أي عبارة يؤثر سلباً على ثبات المقياس، كما تم حساب معامل ثبات ألفا الكلي للأداة والذي بلغ (٠,٨٣٤) مما يدل على ثبات الأداة، وقابليتها للتطبيق. وتوضح نتائج حساب معاملات الثبات الخاصة بمفردات محاور الأداة المستخدمة أن معاملات ثبات المفردات، والمحسوبة بطريقة ألفا كرونباخ، جاءت مرتفعة حيث تراوحت لمفردات المحاور ككل بين (٠,٦٦٨ و ٠,٩٠٩) وهي قيم مرتفعة تدل على درجة عالية من الثبات، يمكن الاطمئنان إليها، كما توضح نتائج حساب معاملات الثبات الخاصة بمحاور أجزاء الأداة المستخدمة أن معاملات ثبات المحاور المختلفة، والمحسوبة بطريقة ألفا كرونباخ

جاءت مرتفعة ؛حيث تراوحت بين(٠,٧٩٩ و ٠,٩٦٢)، وهي قيم مرتفعة تدل على درجة عالية من الثبات يمكن الاطمئنان إليها.

فيما يتعلق بصدق أداة الدراسة: تم التأكد من صدق الاستبانة من خلال:

صدق المحتوى (المحكمين): تم عرض الاستبيان أثناء إعداده على مجموعة من المحكمين، وقد أبدى بعض المحكمين ملحوظات تطلبت إجراء تغيير في صياغة بعض العبارات، وحذف أخرى للتركيز على المشكلات الفعلية، وليس المشكلات العامة الشائعة، وقام الباحث بتعديل ما طُلب منه وإعادة عرض الاستمارة، وبلغت نسب الاتفاق على عبارات الاستمارة ما بين (٨٠% إلى ١٠٠%) وهى نسب اتفاق مقبولة.

صدق التمييز القدرة التمييزية (التفريقية) لمفردات الاستبانة تعني: قدرة المفردة على التمييز بين المستجيبين ذوي الدرجة العالية في تحديد المشكلة، أو المفردة المراد قياسها، والمستجيبين الحاصلين على درجات منخفضة في تحديد المشكلة، أو المفردة المراد قياسها، والهدف من هذه الخطوة هو الإبقاء على المشكلات ذات التمييز العالي فقط، ويوضح الجدول التالي معايير معاملات التمييز.

جدول (٢٣) معاملات الثبات لعبارات محاور الاستبيان (ن=٣٠)

القيم معامل التمييز	التوصية
من –١ إلى أقل من صفر	تحذف
من صفر إلى ٠,١٩	تحذف أو تعدل
من ٠,٢٠ إلى ٠,٣٩	تحسّن
من ٠,٤٠ إلى ١	جيدة يتم الاحتفاظ بها

جدول (٢٤) معايير معامل التمييز

التحكيم		الاتصال		إدارية		مادية		إجرائية	
م	معامل التمييز	م	معامل التمييز	م	معامل التمييز	م	معامل التمييز	م	معامل التمييز
١	٠,٣٩٨	١	٠,٣٢٣	١	٠,٣٣٩	١	٠,٦٩٠	١	٠,٦٢٨
٢	٠,٥٣٥	٢	٠,٥٦٨	٢	٠,٣٤٥	٢	٠,٦٢١	٢	٠,٦٣٠
٣	٠,٦٩٨	٣	٠,٤٧١	٣	٠,٣٥٥	٣	٠,٤٥١	٣	٠,٥٣٥
٤	٠,٦٩٨	٤	٠,٢٨٦	٤	٠,٥٩٧			٤	٠,٥٩٢
٥	٠,٥٤٠			٥	٠,٥٨٦			٥	٠,٧٦٢
٦	٠,٦٥٢							٦	٠,٦٨١
٧	٠,٦٢٨							٧	٠,٦٨٧
								٨	٠,٧١٣

وتوضح قيم معاملات التمييز قدرة مفردات الاستبانة على التمييز فيما يتعلق بالمشكلات التي تم التركيز عليها.

الاتساق الداخلي: تم حساب صدق الاستبانة، ويمكن عرض النتائج الخاصة بالصدق (بطريقة الاتساق الداخلي: معامل الارتباط "r" بين درجة كل مفردة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي المفردة له على النحو التالي:

جدول (٢٥) معاملات تمييز عبارات محاور الاستبيان

التحكيم		الاتصال		إدارية		مادية		إجرائية	
م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
١	٠,٥٧٢	١	٠,٧٨٤	١	٠,٧٤٥	١	٠,٩٢٨	١	٠,٨٠٢
٢	٠,٦٤٦	٢	٠,٨٦٦	٢	٠,٦٤٢	٢	٠,٨٨٨	٢	٠,٧١٩
٣	٠,٦٨٢	٣	٠,٨١٠	٣	٠,٦٨١	٣	٠,٨٣٨	٣	٠,٧٢٨
٤	٠,٨٢٢	٤	٠,٦٩٠	٤	٠,٧٧٥			٤	٠,٧٤٦
٥	٠,٦٧٥			٥	٠,٨٣٢			٥	٠,٨٤٠
٦	٠,٨٣٢							٦	٠,٨٣٠
٧	٠,٦٨٥							٧	٠,٨٠١
								٨	٠,٨٤٧

جدول (٢٦) معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة، ودرجة المحور الذي تنتمي إليه العبارة

كما تم حساب معاملات الارتباط بين أبعاد الاستمارة بعضها البعض وبينها وبين الدرجة الكلية، وفقاً للجدول التالي:

المحور	التحكيم	الاتصال	إدارية	مادية	إجرائية	الدرجة الكلية
التحكيم	١,٠٠٠					
الاتصال	**٠,٨٧٨	١,٠٠٠				
إدارية	**٠,٩٠٢	**٠,٨٤٤	١,٠٠٠			
مادية	**٠,٧٣٣	**٠,٦٥٥	**٠,٧٦٩	١,٠٠٠		
إجرائية	**٠,٨٤٠	**٠,٨١٤	**٠,٨٥٦	**٠,٨٠٣	١,٠٠٠	
الدرجة الكلية	**٠,٩٤٩	**٠,٩٠٥	**٠,٩٤٧	**٠,٨٤٨	**٠,٩٤٩	١,٠٠٠

جدول (٢٧) معاملات الارتباط بين أبعاد الاستمارة بعضها البعض وبينها وبين الدرجة الكلية

يتضح من الجدولين السابقين أن قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة، والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي له العبارة، قيم أكبر من القيمة الجدولية (عند مستوى دلالة (٠,٠١)، مما يدل على وجود علاقة ارتباطيه قوية بين درجة المفردة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي له، مما يدل على اتساق داخلي مرتفع يعكس قدراً جيداً من الصدق لأداة الدراسة.

سادساً:التحليل الإحصائي والنتائج والتفسيرات:

لتحديد المشكلات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس ممن تقدموا للحصول على تمويل لمشروعاتهم البحثية، تم حساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والنسبة المئوية لكل مفردة من المفردات التي تعبر عن كل مشكلة، وكذلك تم حساب النسبة المئوية لكل متوسط بالرجوع للقيمة القصوى لدرجة المفردة، ومن ثم أمكن تحديد تقدير درجة أهمية كل مشكلة. كما تم ترتيب المشكلات وفقاً لدرجة أهميتها (لنسبتها المئوية) داخل كل محور، وعلى مستوى الاستبانة برمتها، و يوضح الجدول التالي قيم المعالجات الخاصة بكل مفردة من المفردات وكل محور من المحاور.

١- المحور الأول: مشكلات تحكيم مخططات المشروعات البحثية:

م	المشكلة	م	ع	% للمتوسط	الترتيب للمحور	الترتيب للاستبانة	التقدير
١	إحالة المشروعات البحثية لمحكمين من الزملاء داخل الجامعة (في ذات الكلية أو القسم العلمي) لتحكيمها.	٣,٨٤	١,٠٥	٧٦,٧٤	١	٢	مهمة
٢	وجود تضارب بين التقييم الكمي والكيفي للمحكم.	٣,١٧	٠,٨٦	٦٣,٤٨	٢	٨	متوسطة
٣	إرسال المشروعات البحثية لمحكمين أقل من الباحثين في الدرجة العلمية	٣,٠٧	١,٤٤	٦١,٣	٥	١٣	متوسطة
٤	إرسال المشروعات لباحثين ولمحكمين غير متخصصين بشكل	٢,٣٢	١,٥٨	٤٦,٣	٧	٢٧	قليلة الأهمية

م	المشكلة	م	ع	% للمتوسط	الترتيب للمحور	الترتيب للاستبانة	التقدير
	أصيل في المشروعات المقدمة لهم لتحكيمها.						
٥	تأخر الإعلان عن نتائج التحكيم	٣,١٥	١,٣٧	٦٣,٠٤	٣	١٠	متوسطة
٦	غياب معايير التحكيم المطورة التي تتناسب مع نوعية المشروع ومجاله التطبيقي	٣,٠٩	١	٦١,٧٤	٤	١١	متوسطة
٧	تقديم المحكم لتقرير التحكيم بشكل سريع دون وضوح وتفصيل كاف.	٢,٦١	١,١٨	٥٢,١٧	٦	٢٢	متوسطة
	المحور ككل	٣,٠٣	٠,٨٠	٦٠,٦٦	–	–	متوسطة

جدول (٢٨)**المتوسطات، والانحرافات المعيارية، وقيمة "ت"، والترتيب، والأهمية للمحور الأول "مشكلات التحكيم"**

يوضح جدول (٢٨) النسب المئوية الخاصة بمشكلات التحكيم. وتترتب هذه المشكلات من الأكثر حدة إلى الأقل، وبالمستويات التالية مرتبة من الأعلى إلى الأقل:

١– إحالة المشروعات البحثية لمحكمين من الزملاء داخل الجامعة (في ذات الكلية أو القسم العلمي) لتحكيمها. بنسبة وجود(٧٦,٧٤ %)، ومستوى أهمية (مهمة).

٢– وجود تضارب بين التقييم الكمي والكيفي للمحكم. بنسبة(٦٣,٤٨ %)، ومستوى (متوسطة).

٣– تأخر الإعلان عن نتائج التحكيم. بنسبة وجود (٦٣,٠٤ %)، ومستوى أهمية (متوسطة).

٤– غياب معايير التحكيم المطورة التي تتناسب مع نوعية المشروع ومجاله التطبيقي. بنسبة وجود (٦١,٧٤ %)، ومستوى أهمية (متوسطة).

٥– إرسال المشروعات البحثية لمحكمين أقل من الباحثين في الدرجة العلمية. بنسبة (٦١,٣ %)، ومستوى (متوسطة).

٦– تقديم المحكم لتقرير التحكيم –بشكل سريع – دون وضوح وتفصيل كاف. بنسبة وجود(٥٢,١٧ %)، ومستوى أهمية (متوسطة).

٧- إرسال المشروعات البحثية لمحكمين غير متخصصين -بشكل أصيل -في المشروعات المقدمة لهم لتحكيمها. بنسبة وجود (٤٦,٣ %)، ومستوى أهمية (قليلة الأهمية).

أما محور مشكلات التحكيم برمتها بلغت النسبة المئوية له (٦٠,٦٦ %) ومستوى أهمية (متوسطة).

وتعود هذه المشكلات إلى: ضعف القواعد لبيانات المحكمين وقدمها، الميل لتحكيم المشروعات البحثية لدى محكمين محددين سبق التعامل معهم، أو ينتمون للجامعة، أو معروفون لدى من يختارهم، عدم الاهتمام بالدرجة العلمية للمحكم وقدرته على التحكيم، والفصل في الموضوعات المطروحة عليه. انشغال المحكمين -بشكل دائم- بين أعباء التدريس، والعمل الإداري، وأعمال اللجان وغير ذلك، ضعف المردود المادي للتحكيم (مكافأة التحكيم).

٢- المحور الثاني: مشكلات الاتصال مع وحدات البحوث:

م	المشكلة	م	ع	% للمتوسط	الترتيب للمحور	الترتيب للاستبانة	التقدير
١	ضعف التواصل مع رئيس وحدة البحوث بالكلية.	٢,٣٩	١,٥١	٤٧,٨٣	٤	٢٦	قليلة الأهمية
٢	بطء الاتصالات البريدية وعدم تفعيل أساليب حديثة للتواصل الإداري والأكاديمي	٢,٦٣	١,١٣	٥٢,٦١	٣	٢١	متوسطة
٣	غياب قواعد البيانات الخاصة بالباحثين والمحكمين	٣,١٦	١,٠٥	٦٣,٢٦	١	٩	متوسطة
٤	ضعف رغبة الباحثين للمشاركة في البحوث الممولة من الجامعة	٢,٦٧	٠,٩٤	٥٣,٤٨	٢	٢٠	متوسطة
	المحور ككل	٢,٧١	٠,٩٠	٥٤,٢٩	-	-	متوسطة

جدول (٢٩)المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة "ت" والترتيب والأهمية للمحور الثاني "مشكلات الاتصال"

يوضح جدول (٢٩) النسب المئوية الخاصة بمشكلات الاتصال، وتترتب هذه المشكلات من الأكثر حدة إلى الأقل، وبالمستويات التالية مرتبة من الأعلى إلى الأقل:

١- غياب قواعد البيانات الخاصة بالباحثين والمحكمين. بنسبة وجود (٦٣,٢٦ %)، ومستوى أهمية (متوسطة).

٢- ضعف رغبة الباحثين للمشاركة في البحوث الممولة من الجامعة. بنسبة وجود (٥٣,٤٨ %)، ومستوى أهمية (متوسطة).

٣- بطء الاتصالات البريدية، وعدم تفعيل أساليب حديثة للتواصل الإداري والأكاديمي. بنسبة وجود(٥٢,٦١%)، ومستوى أهمية (متوسطة).

٤- ضعف التواصل مع رئيس وحدة البحوث بالكلية. بنسبة وجود(٤٧,٨٣ %)، ومستوى أهمية (متوسطة).

أما محور مشكلات الاتصال مع وحدات البحوث برمتها فقد بلغت النسبة المئوية له (٥٤,٢٩ %) ومستوى أهمية (متوسطة).

ويعود ذلك إلى التالي: الاعتماد على الوسائل التقليدية الورقية في الاتصال الأكاديمي والإداري بين أعضاء هيئة التدريس، ضعف إمكانات وحدات البحوث البشرية والمالية، عدم وجود خطة عمل، وجدول زمني يحدد نشاطات وحدة البحوث على مدار العام الجامعي، حاجة القائمين على وحدات البحوث إلى التدريب على أعمال إدارة البحوث العلمية ومهامها، والتعامل مع الباحثين. عدم قيام وحدات البحوث بمهام متابعة المشروعات البحثية والإشراف عليها.

٣- المحور الثالث: مشكلات إدارية:

م	المشكلة	م	ع	% للمتوسط	الترتيب للمحور	الترتيب للاستبانة	التقدير
١	ضعف فعالية بعض وحدات البحوث في كليات الجامعة.	٢,٧٤	١,٤٧	٥٤,٧٨	٣	١٩	متوسطة
٢	ضعف آليات المتابعة العلمية والمالية لمشروعات البحوث المعتمدة والجارية.	٢,٤٠	١,٠٤	٤٨,٠٤	٥	٢٥	قليلة الأهمية
٣	انشغال الباحثين بالتدريس والعمل الطلابي بدرجة كبيرة	٣,٠٢	١,٢٥	٦٠,٤٣	١	١٤	متوسطة
٤	تدخل لجان الفحص لمخططات المشروعات البحثية في الجوانب الأكاديمية والفنية للمشروعات البحثية.	٢,٩٧	١,١٤	٥٩,٣٥	٢	١٦	متوسطة
٥	غياب معايير الجودة في اختيار المشروعات البحثية المقدمة ودعمها	٢,٥٧	١,٢٨	٥١,٣	٤	٢٤	قليلة الأهمية
	المحور برمته	٢,٧٤	٠,٨٩	٥٤,٧٨		–	متوسطة

جدول (٣٠) المتوسطات، والانحرافات المعيارية، وقيمة "ت"، والترتيب، والأهمية للمحور الثالث " المشكلات الإدارية"

يوضح جدول (٣٠) النسب المئوية الخاصة بالمشكلات الإدارية. وتترتب هذه المشكلات من الأكثر حدة إلى الأقل، وبالمستويات التالية مرتبة من الأعلى إلى الأقل:

١- انشغال الباحثين بالتدريس، والعمل الطلابي -بدرجة كبيرة- بنسبة وجود (٦٠,٤٣%)، ومستوى أهمية (متوسطة).

٢- تدخل لجان الفحص لمخططات المشروعات البحثية في الجوانب الأكاديمية والفنية للمشروعات البحثية. بنسبة وجود (٥٩,٣٥ %)، ومستوى أهمية (متوسطة).

٣- ضعف فعالية بعض وحدات البحوث في كليات الجامعة. بنسبة وجود(٥٤,٧٨%)، ومستوى أهمية (متوسطة).

٤- غياب معايير الجودة في اختيار المشروعات البحثية المقدمة ودعمها، بنسبة وجود (٥١,٣ %)، ومستوى أهمية (قليلة).

٥- ضعف آليات المتابعة العلمية والمالية لمشروعات البحوث المعتمدة والجارية. بنسبة وجود(٤٨,٠٤ %)، ومستوى أهمية (قليلة).

أما محور المشكلات الإدارية برمتها فبلغت النسبة المئوية له (٥٤,٧٨%) ومستوى (متوسطة).

ويعود ذلك إلى لتالي: طبيعة الهيكل الإداري لوحدات البحث العلمي بالكليات الجامعية، والحاجة لتطويره، ضرورة وجود معايير لاختيار المشاركين في لجان ووحدات البحث العلمي، الحاجة لمزيد من الدعم المالي والمادي من تجهيزات وأدوات ومختبرات، ضرورة توفير نظام لمتابعة المشروعات البحثية المعتمدة والجارية، والرقابة عليها، الحاجة لنظام فعال للبيانات، والمعلومات المتعلقة بالبحوث، والباحثين، والمحكمين، الحاجة لتطوير اللوائح، والإجراءات المنظمة للعمل في برنامج المشروعات البحثية وتمويلها.

٤- الرابع: مشكلات مادية

م	المشكلة	م	ع	% للمتوسط	الترتيب للمحور	الترتيب للاستبانة	التقدير
١	ضعف العائد المادي لمكافآت رئيس الفريق البحثي وأعضائه	٣,٩٢	١,٠٧	٧٨,٤٨	١	١	مهمة
٢	عدم وجود مخصصات مالية للتجهيزات والمستلزمات التي تتطلبها المشروعات البحثية	٣,٧٣	١,٢١	٧٤,٥٧	٢	٣	مهمة
٣	التأخر في صرف المستحقات المالية لفرق المشروعات البحثية	٣,٠٩	١,٢٣	٦١,٧٤	٣	١١	متوسطة
	المحور برمته	٣,٥٨	١,٠٠	٧١,٦١	–	–	مهمة

جدول (٣١) **المتوسطات، والانحرافات، المعيارية، وقيمة "ت"، والترتيب، والأهمية للمحور الرابع " المشكلات المادية"**

يوضح جدول (٣١) النسب المئوية الخاصة بالمشكلات المادية. وتترتب هذه المشكلات من الأكثر حدة إلى الأقل، وبالمستويات التالية مرتبة من الأعلى إلى الأقل:

١- ضعف العائد المادي لمكافآت رئيس الفريق البحثي وأعضائه. بنسبة وجود (٧٨,٤٨%)، ومستوى أهمية (مهمة).

٢- عدم وجود مخصصات مالية للتجهيزات والمستلزمات التي تتطلبها المشروعات البحثية. بنسبة وجود (٧٤,٥٧ %)، ومستوى أهمية (مهمة).

٣- التأخر في صرف المستحقات المالية لفرق المشروعات البحثية. بنسبة وجود(٦١,٧٤%)، ومستوى أهمية (متوسطة).

أما محور المشكلات المادية برمته فقد بلغت النسبة المئوية له (٧١,٦١%) ومستوى (مهمة).

ويعود ذلك إلى التالي: محدودية ميزانية البحث العلمي للجامعات -بصفة عامة -على رغم الزيادة المستمرة. ضعف الالتزام بمعايير صارمة للجودة، والفعالية لترشيد الإنفاق على البحوث العلمية، الالتزام بجدول مكافآت وزارة التعليم العالي، نقص عدد المسئولين عن تجهيز المستحقات المالية وصرفها، عدم وجود وحدة مستقلة للحسابات ضمن عمادة البحث العلمي، الحاجة لتطوير قواعد صرف المستحقات وإجراءاته، والسلف المالية، ونفقات التجهيزات، والمواد.

٥- المحور الخامس: مشكلات إجرائية:

م	المشكلة	م	ع	% للمتوسط	الترتيب للمحور	الترتيب للاستبانة	التقدير
١	غموض نماذج التمويل للمشروعات البحثية و صعوبة التعامل معها	٢,٥٩	١,١٦	٥١,٧٤	٨	٢٣	قليلة الأهمية
٢	مرور المشروعات البحثية بإجراءات كثيرة لتحكيمها وقبولها	٣,٤٨	١,١٣	٦٩,٥٧	٢	٥	مهمة
٣	ضعف قدرة بعض الباحثين من الأجانب على التعامل مع	٣,١٩	١,١٧	٦٣,٧	٤	٧	متوسطة

م	المشكلة	م	ع	% للمتوسط	الترتيب للمحور	الترتيب للاستبانة	التقدير
	نماذج التمويل باللغة العربية						
٤	صعوبة نشر مشروعات البحوث الممولة المنتهية	٢,٧٨	٠,٩٩	٥٥,٦٥	٧	١٨	متوسطة
٥	الاعتذار عن تمويل مشروعات البحوث دون إبداء مبررات محددة	٢,٩٠	١,١٤	٥٨,٠٤	٦	١٧	متوسطة
٦	ضعف التوعية ببرنامج تمويل المشروعات البحثية	٣,٠١	١,١٥	٦٠,٢٢	٥	١٥	متوسطة
٧	التأخر في قبول المشروعات وإبرام العقود مع الباحثين	٣,٥٢	١,١	٧٠,٤٣	١	٤	مهمة
٨	بطء إجراءات تسيير العمل بشكل عام	٣,٣٤	١,٠٣	٦٦,٧٤	٣	٦	متوسطة
	المحور برمته	٣,١٠	٠,٨٤	٦٢,٠٧	–	–	متوسطة

جدول (٣٢) **المتوسطات، والانحرافات، المعيارية، وقيمة "ت"، والترتيب، والأهمية للمحور الرابع " المشكلات المادية"**

يوضح جدول (٣٢) النسب المئوية الخاصة بالمشكلات المادية. وتترتب هذه المشكلات من الأكثر حدة إلى الأقل، وبالمستويات التالية مرتبة من الأعلى إلى الأقل:

١– التأخر في قبول المشروعات، وإبرام العقود مع الباحثين. بنسبة وجود (٧٠,٤٣ %)، ومستوى أهمية (مهمة).

٢– مرور المشروعات البحثية بإجراءات كثيرة لتحكيمها وقبولها. بنسبة وجود (٦٩,٥٧%)، ومستوى أهمية (مهمة).

٣– بطء إجراءات تسيير العمل بشكل عام. بنسبة (٦٦,٧٤%)، ومستوى أهمية (متوسطة).

٤– ضعف قدرة بعض الباحثين من الأجانب على التعامل مع نماذج التمويل باللغة العربية. بنسبة وجود (٦٣,٧ %)، ومستوى أهمية (متوسطة).

٥– ضعف التوعية ببرنامج تمويل المشروعات. بنسبة (٦٠,٢٢ %)، ومستوى (متوسطة).

٦– الاعتذار عن تمويل مشروعات البحوث دون إبداء مبررات محددة. بنسبة وجود (٥٨,٠٤ %)، ومستوى أهمية (متوسطة).

٧- صعوبة نشر مشروعات البحوث المنتهية. بنسبة (٥٥,٦٥%)، ومستوى أهمية (متوسطة).

٨- غموض نماذج التمويل للمشروعات البحثية، و صعوبة التعامل معها. بنسبة وجود (٥١,٧٤ %)، ومستوى أهمية (قليلة).

أما محور المشكلات الإجرائية برمته، فبلغت النسبة المئوية له (٦٢,٠٧%) ومستوى (متوسطة).

ويعود ذلك إلى التالي: تأخر المحكمين في الرد على المشروعات البحثية المرسلة لهم، كما أن استبدالهم بآخرين يتطلب وقتاً غير قليل وفقاً لنظام وإجراءات التمويل المعمول بها، ضعف قواعد البيانات والمعلومات والحاجة لتطويرها وتحديثها، الحاجة لتطوير إجراءات العمل في برنامج تمويل المشروعات البحثية بالجامعة، الحاجة لتوظيف التقنيات الإدارية الحديثة من خلال بناء وتشغيل نظام الكتروني يغطي كل مراحل المشروعات البحثية المدعومة في خطواتها وإجراءاتها، الحاجة لتطوير النماذج المستخدمة في البرنامج، تفعيل وحدات البحوث في الكليات ،لتكون حلقة وصل فعالة بين الباحثين، وعمادة البحث العلمي.

٦- ترتيب المشكلات على مستوى محاور الاستبانة (كل المحاور):

م	المشكلة	م	ع	% للمتوسط	الترتيب للاستبانة	التقدير
١	مشكلات التحكيم	٣,٠٣	٠,٨٠	٦٠,٦٦	٣	متوسطة
٢	مشكلات الاتصال	٢,٧١	٠,٩٠	٥٤,٢٩	٥	متوسطة
٣	مشكلات إدارية	٢,٧٤	٠,٨٩	٥٤,٧٨	٤	متوسطة
٤	مشكلات مادية	٣,٥٨	١,٠٠	٧١,٦١	١	مهمة
٥	مشكلات إجرائية	٣,١٠	٠,٨٤	٦٢,٠٧	٢	متوسطة

جدول (٣٣) **المتوسطات، والانحرافات المعيارية، وقيمة "ت"، والترتيب، والأهمية لمحاور الاستبانة**

يوضح جدول (٣٣) النسب المئوية الخاصة بكل محور من محاور الاستبانة. وتترتب المشكلات الخاصة بكل محور برمته من الأكثر إلى الأقل، وبالمستويات التالية:

١- المشكلات المادية: هي رأس المشكلات، حيث بلغت النسبة المئوية لتوفرها وفقاً لرأى العينة (٧١,٦١ %)، وبمستوى تقدير (مهمة).

٢- المشكلات الإجرائية: هي ثاني المشكلات،حيث بلغت النسبة المئوية لتوفرها وفقاً لرأى العينة (٦٢,٠٧ %)، وبمستوى تقدير (متوسطة).

٣- مشكلات التحكيم: هي ثالث المشكلات،حيث بلغت النسبة المئوية لتوفرها وفقاً لرأى العينة (**٦٠,٦٦ %**)، وبمستوى تقدير (متوسطة).

٤- المشكلات الإدارية: هي رابع المشكلات،حيث بلغت النسبة المئوية لتوفرها وفقاً لرأى العينة (**٥٤,٧٨ %**)، وبمستوى تقدير (متوسطة).

٥- مشكلات الاتصال: هي خامس المشكلات،حيث بلغت النسبة المئوية لتوفرها وفقاً لرأى العينة (**٥٤,٢٩ %**)، وبمستوى تقدير (متوسطة).

ويعود ذلك إلى: انخفاض قيمة المكافأة التي يتقاضاها عضو فريق المشروع العلمي، وخاصة عند مقارنتها بمؤسسات علمية أخرى داخل المملكة، أو جامعات أخرى، وعدم وجود مصادر إضافية لدعم المشروعات البحثية الممولة، الحاجة لتطوير نظم البيانات والمعلومات الخاصة بإدارة المشروعات البحثية، ضعف استخدام نظم الاتصال الإلكترونية الحديثة، الحاجة لنظام إلكتروني خبير لإدارة المشروعات البحثية المدعومة.

٧- ترتيب المشكلات على مستوى بنود الاستبانة (كل البنود):

كما يمكن عرض المشكلات مرتبة على مستوى الاستبانة كله من الأعلى إلى الأقل وفقاً لما يلي:

أ- مشكلات مهمة تراوحت نسبتها المئوية بين (٧٨,٤٨ %) و (٦٩,٥٧ %).

١- ضعف العائد المادي لمكافآت رئيس الفريق البحثي وأعضائه.

٢- إحالة المشروعات البحثية لمحكمين من الزملاء داخل الجامعة (في ذات الكلية أو القسم العلمي) لتحكيمها.

٣- عدم وجود مخصصات مالية للتجهيزات والمستلزمات التي تتطلبها المشروعات البحثية.

٤- التأخر في قبول المشروعات، وإبرام العقود مع الباحثين.

٥- مرور المشروعات البحثية بإجراءات كثيرة لتحكيمها وقبولها.

ب- مشكلات متوسطة الأهمية تراوحت نسبتها المئوية بين (٦٣,٧ %) و (٥٢,١٧ %).

٦- بطء إجراءات تسيير العمل بشكل عام.

٧- ضعف قدرة بعض الباحثين من الأجانب على التعامل مع نماذج التمويل باللغة العربية.

٨- وجود تضارب بين التقييم الكمي والكيفي للمحكم.

٩- غياب قواعد البيانات الخاصة بالباحثين والمحكمين.

١٠- تأخر الإعلان عن نتائج التحكيم.

١١- التأخر في صرف المستحقات المالية لفرق المشروعات البحثية.

١١- غياب معايير التحكيم المطورة التي تتناسب مع نوعية المشروع ومجاله التطبيقي.

١٣- إرسال المشروعات البحثية لمحكمين أقل من الباحثين في الدرجة العلمية.

١٤- انشغال الباحثين بالتدريس، والعمل الطلابي بدرجة كبيرة.

١٥- ضعف التوعية ببرنامج تمويل المشروعات البحثية.

١٦- تدخل لجان الفحص لمخططات المشروعات البحثية في الجوانب الأكاديمية والفنية للمشروعات البحثية.

١٧- الاعتذار عن تمويل مشروعات البحوث دون إبداء مبررات محددة .

١٨- صعوبة نشر مشروعات البحوث الممولة المنتهية .

١٩- ضعف فعالية بعض وحدات البحوث في كليات الجامعة.

٢٠- ضعف رغبة الباحثين للمشاركة في البحوث الممولة من الجامعة.

٢١- بطء الاتصالات البريدية، وعدم تفعيل أساليب حديثة للتواصل الإداري والأكاديمي

٢٢- تقديم المحكم لتقرير التحكيم – بشكل سريع – دون وضوح وتفصيل كاف.

ج- مشكلات قليلة الأهمية تراوحت نسبتها المئوية بين (٥١,٧٤ %) و (٤٦,٣ %).

٢٣- غموض نماذج تمويل المشروعات البحثية، و صعوبة التعامل معها

٢٤- غياب معايير الجودة في اختيار المشروعات البحثية المقدمة ودعمها

٢٥- ضعف آليات المتابعة العلمية، والمالية لمشروعات البحوث المعتمدة والجارية.

٢٦- ضعف التواصل مع رئيس وحدة البحوث بالكلية.

٢٧- إرسال المشروعات لمحكمين غير متخصصين- بشكل أصيل- في المشروعات المقدمة لهم.

* * *

الجزء الخامس/ التصور المقترح:

مقدمة: هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع البرنامج لتمويل المشروعات البحثية ومشكلاته بجامعة الإمام، والعمل على تقديم تصور مقترح يسهم في تطوير البرنامج، في إطار أبرز الاتجاهات المعاصرة في تمويل البحوث العلمية الجامعية. وإدراتها، ويمكن تناول التصور المقترح وفق المحاور الآتية:-

أولاً: منطلقات التصور المقترح: ينطلق التصور المقترح من الآتي:

- أهمية البحث العلمي الجامعي ودوره الإستراتيجي في تحقيق أهداف الجامعة.
- المراجعات النظرية، ونتائج الدراسات السابقة حول تمويل مشروعات البحوث العلمية وإدارتها.
- الواقع الكمي والكيفي للبرنامج القائم حالياً.
- نتائج الدراسة الميدانية، والتي أشارت لوجود مجموعة من المشكلات ذات الطبيعة الإدارية.
- الأهداف التي ينطلق منها برنامج تمويل المشروعات البحثية بالجامعة، وخاصة دعم الباحثين وتشجيعهم من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة على القيام ببحوث علمية ذات جودة عالية.
- مراعاة الاتجاهات المعاصرة لتمويل البحوث العلمية الجامعية وإدارتها.
- تحقيق التنسيق والتكامل بين الجهات الإدارية المسئولة عن برنامج تمويل المشروعات البحثية بالجامعة.

ثانياً: أهداف التصور المقترح: يهدف التصور المقترح لتحقيق الآتي:-

- تقديم إجراءات من شأنها تطوير برنامج تمويل المشروعات البحثية بالجامعة.
- تقديم مقترحات لضمان تحقيق تلك الإجراءات.

ثالثاً: إجراءات التصور المقترح: لتحقيق أهداف التصور المقترح، يقترح الباحث القيام بالخطوات الإجرائية التالية لتطوير برنامج تمويل المشروعات البحثية بالجامعة:

تطوير الهيكل التنظيمي لإدارة برنامج تمويل المشروعات البحثية:

إعادة تنظيم الهيكل الإداري لوكالة عمادة البحث العلمي لشئون مراكز البحوث، وقواعد المعلومات بحيث تكون وفقاً للتالي:

– وكيل العمادة لمراكز البحوث، وقواعد المعلومات، ويكون مسئولاً عن برنامج تمويل المشروعات البحثية أمام عميد البحث العلمي، بالإضافة لباقي أعمال ومهام الوكالة الأخرى، ويتعاون معه في هذا الصدد كل من رؤساء الوحدات ومراكز البحوث بالكليات الجامعية المختلفة، واللجنة الدائمة لتمويل المشروعات البحثية، حيث يرأسها، ويباشر أعمالها وفقاً لقواعد وإجراءات تمويل المشروعات البحثية.

– مدير وحدة تمويل المشروعات البحثية، ويكون مسئولاً –بشكل مباشر– أمام وكيل عمادة البحث العلمي عن برنامج تمويل المشروعات البحثية، وأميناً للجنة الدائمة لتمويل المشروعات البحثية، حيث يتابع موضوعاتها، وتوصياتها المختلفة المتعلقة بالبحوث العلمية الممولة، وما يرتبط بها من موضوعات علمية وإدارية تتخذ اللجنة بشأنها توصيات، ترفع لمجلس عمادة البحث العلمي لاتخاذ القرارات الإدارية وفقاً للنظام المعمول به.

– تقسيم برنامج تمويل المشروعات البحثية إلى برنامجين: فنظراً إلى ا ختلاف الطبيعة، ومتطلبات البحوث العلمية في مجال العلوم الطبيعية –تحديداً –عن نظيراتها في مجال البحوث الشرعية، واللغوية، والإنسانية (الاجتماعية)، يقترح الباحث هذا التقسيم،ليكون هناك برنامجان لتمويل المشروعات البحثية يرأس كل منهما مدير تنفيذي. أحدهما: برنامج تمويل مشروعات البحوث التطبيقية، والآخر: برنامج تمويل مشروعات البحوث الاجتماعية، ويرفع كل مدير تنفيذي تقارير بسير العمل في كل برنامج لمدير وحدة تمويل المشروعات البحثية وينسق معه للقيام بالمهام والأعمال المختلفة. ويعاون كل مدير تنفيذي موظف إداري.

– إنشاء وحدات معاونة تتبع وكيل عمادة البحث العلمي لمراكز البحوث وعميد البحث العلمي:

١. وحدة الإحصاء و قواعد البيانات: وتهتم بإعداد الإحصاءات، وإنشاء وتطوير قواعد البيانات الخاصة بالبرنامج / العمادة.

٢. وحدة التوثيق والتقارير: وتهتم بإعداد التقارير الدورية، والسنوية عن سير العمل، ومنجزات البرنامج، كما تقوم بإعداد التقارير النوعية والخاصة وفقاً لما يطلب منها، وتقوم كذلك بتوثيق كافة أنشطة البرنامج والعمادة.

٣. وحدة المتابعة والتقويم: وتقوم تلك الوحدة بأعمال المتابعة وتقويم الأداء على مستوى البرنامج والعمادة جميعا، وتزويد كافة العاملين بالتغذية الراجعة التي تفيد في تحسين الأداء، وإنجاز الأعمال.

٤. وحدة المحاسبة المالية: وتقوم بمهام الصرف المالي للفرق البحثية والمحكمين والفاحصين، وتسوية السلف والمراجعة والتدقيق المالي والحساب الختامي لكل سنة مالية، فضلاً عن إعداد الميزانية التقديرية للبرنامج، وترتبط هذه الوحدة – بشكل مباشر –بعميد البحث العلمي.

ويوضح الشكل (١) الهيكل التنظيمي المقترح، ولضمان الفعالية التنظيمية لهذا الهيكل المقترح يتطلب الأمر: توفير العدد الكافي من الإداريين، تحديد المهام –بدقة– لكل فرد، تحديد معايير ومعدلات للأداء، المحاسبة والتحفيز الفعال للإداريين والعاملين (مادياً ومعنوياً).

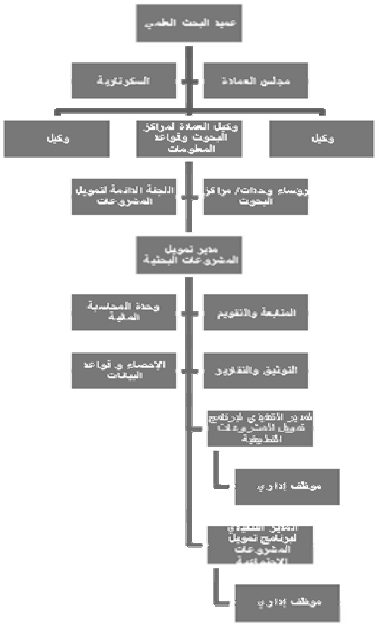

شكل (١) هيكل تنظيمي مقترح لبرنامج تمويل المشروعات البحثية بالجامعة

٢- إعادة تشكيل اللجنة الدائمة لتمويل المشروعات البحثية: ويتوجب في هذا الصدد مايلي:

– اختيار أفضل العناصر من أعضاء هيئة التدريس بالكليات الجامعية لعضوية اللجنة.

– تحديد مهام اللجنة –بكل دقة– والالتزام بها.

– تنويع الخبرات العلمية والإدارية داخل اللجنة من أعضاء هيئة التدريس المهتمين بالحث العلمي وغير المشاركين في تشكيل وحدات البحوث ومراكزها بالكليات، أو رؤساء الأقسام العلمية حتى تتاح الفرصة أمام الخبرات الأخرى، وبما يضمن الحيادية والموضوعية.

٣- تطوير مراكز ووحدات البحوث بالكليات الجامعية وتفعيل دورها في المشاركة في إدارة مشروعات البحوث العلمية: ويتوجب في هذا الصدد مايلي:

- إعادة النظر في تشكيلها الذي يجب أن يضم عضو هيئة تدريس من كل قسم أكاديمي بالكلية، أو رئيس القسم الأكاديمي.
- تزويد الوحدات، والمراكز البحثية بالتجهيزات، والنفقات اللازمة لمباشرة عملها.
- توسيع صلاحيات الوحدات، والمراكز البحثية بالكليات، خاصة فيما يتعلق بالجانب العلمي الأكاديمي.
- تحديد مهام الوحدات والمراكز البحثية بالكليات –بدقة – والتأكيد على ضرورة التزامها بالأعمال والمهام المحددة، لتكون بالفعل حلقة اتصال فعالة بين الباحث وعمادة البحث العلمي.

٤- تطوير بعض العمليات الإدارية لمواجهة المشكلات المرصودة في برنامج تمويل المشروعات البحثية:

أ– إجراءات تطوير عملية التحكيم العلمي:

–إنشاء قواعد بيانات حديثة للمحكمين، تحتوي على البيانات الكاملة الخاصة بكل محكم.

– إرسال مشروعات البحوث المراد تحكيمها لمحكمين من درجة أستاذ، أو أستاذ مشارك على الأقل، من المتخصصين في مجال البحث.

– استبدال محكم – مباشرة–بأخر في حال تأخر نتيجة التحكيم.

– الاعتماد على البريد الإلكتروني فقط في التحكيم (إرسال واستقبال).

– الاختيار الموضوعي للمحكمين في ضوء تخصصاتهم الدقيقة، وإسهاماتهم العلمية.

– عدم قبول نتائج تقارير التحكيم غير مرفقة بتقرير نوعي مفصل عما تمت قراءته وتحكيمه.

– إيضاح مبررات القبول، أو الرفض بشكل مفصل.

– صرف مستحقات المحكم المالية وفقاً لجودة التحكيم، وما يضيفه من ملاحظات علمية جوهرية.

– إيجاد نماذج مطورة للتحكيم تعتمد على معايير علمية رصينة لجودة المخططات البحثية المقدمة، أو البحوث المنجزة، وفقاً لكل مجال من مجالات البحث(التطبيقية والاجتماعية).

ب– إجراءات تطوير عملية الاتصال الإداري:

– الاعتماد على الحاسب وتطبيقات الإنترنت في عمليات الاتصال الأكاديمي والإداري.

– تفعيل دور وحدات ومراكز البحوث بالكليات ويتطلب ذلك تطوير أهدافها ومهامها.

– التواصل مع الباحثين العازفين عن المشاركة بالبرنامج، و تحفيزهم على البحث العلمي.

– التوعية ببرنامج تمويل المشروعات، وما يقدمه من دعم مادي وعلمي للباحثين من خلال الفعاليات الجامعية، والمطبوعات، والإعلانات، والملصقات.

– دراسة أوضاع الباحثين في الكليات المختلفة، والعمل على التواصل معهم وتقديم الدعم العلمي والإداري لهم.

٥- تطوير الإجراءات والنماذج لبرنامج تمويل المشروعات البحثية:

– تشكيل لجنة لتطوير قواعد وإجراءات برنامج تمويل المشروعات البحثية وبنود اتفاقيات التمويل، وفقاً للهيكلية المقترحة للبرنامج، وبما يؤكد على مراعاة طبيعة البحوث العلمية التطبيقية والاجتماعية، وما يرتبط بكل منها من قضايا تتعلق بالنشر، والملكية الفكرية، والفرق البحثية.

– إيجاد نماذج جديدة تتناسب حقولها وبياناتها مع نوعي مشروعات البحوث الممولة.

– توفير نماذج التمويل، وخاصة في المشروعات التطبيقية باللغة الإنجليزية، حيث يصعب على بعض الباحثين ملء النماذج العربية باللغة الإنجليزية، كما يصعب على البعض- وخاصة من الأجانب– قراءتها والتفاعل معها باللغة العربية.

– ترجمة قواعد وإجراءات التمويل والعقود باللغة الإنجليزية.

– ترجمة نماذج تحكيم المخططات البحثية ونماذج الفحص الدوري والنهائي إلى اللغة الإنجليزية للتواصل مع المحكمين الأجانب والمشروعات المقدمة للتمويل باللغة الإنجليزية.

٦- تطوير الجوانب المالية والمحاسبية لبرنامج تمويل المشروعات البحثية:

أ– إيجاد عن مصادر إضافية لزيادة الدعم المالي المقدم للباحثين –خاصة– على بند المكافآت:

ويمكن تدبير ذلك من خلال إسهامات كراسي البحث، عوائد الاستشارات والتدريب، مناقلات بعض بنود ميزانية الجامعة، إتاحة بعض مرافق الجامعة بمقابل لمؤسسات المجتمع، الشراكة العلمية مع بعض مؤسسات الصناعة والتجارة الوطنية.

ب– ترشيد الدعم المالي الحالي:

– دعم مشروعات البحوث العلمية ذات الجودة التنافسية العالية، مع مراعاة أولويات البحث العلمي بالجامعة.

– إيجاد توازن معقول بين المخصصات المالية لوحدات البحوث العلمية المختلفة بالجامعة.

– التدقيق في تشكيل الفرق البحثية من حيث العدد والتخصصات ومهام كل فرد.

– التدقيق في المدى الزمني لكل مشروع بحثي.

– التقليص من بعض النفقات الجامعية الموجهة للجوانب الاجتماعية والمناسبات العامة.

ج– الاعتماد على آليات جديدة للصرف المالي:

يمكن استخدام آليات الصرف تبتعد عن التعقيدات الحكومية، وتضمن في الوقت نفسه جودة المراقبة، والتدقيق المالي مثل: الشيكات البنكية والحوالات البنكية، والتي تتسم بالسرعة، والمرونة عن الإيداع المباشر في الحسابات البنكية التي يلحظ أنها تتأخر لأسباب عديدة.

د– تقديم دعم مالي للبحوث الاجتماعية لتغطية بعض نفقات الدراسات الميدانية:

يخصص الدعم لتغطية تكاليف مثل: التحليلات الإحصائية، جمع البيانات، الانتقالات، كما يجب توجيه جزء من الدعم المالي لشراء بعض الكتب، والمراجع العلمية اللازمة للبحث العلمي، على أن تسلم لاحقاً لمكتبات الجامعة لتعميم الإفادة منها.

٧- تطوير التقنيات المستخدمة في برنامج تمويل المشروعات البحثية:

يمكن الإفادة من بعض البرمجيات الجاهزة والمتاحة عبر شركات الحلول الذكية، والتي تعتمد على تطبيقات النظم الخبيرة، والذكاء الصناعي في إدارة برنامج المشروعات البحثية، وإدارة الجوانب المالية، كما يمكن الاستعانة ببعض الخبرات

المتوافرة بكلية علوم الحاسب والمعلومات في تطوير برامج خاصة بالجامعة بدلاً من شراء البرامج الجاهزة من الشركات.

أ- استخدام البرمجيات الذكية في التطوير الإداري:

تتيح تلك البرامج المميزات التالية: تحليل البيانات، مراقبة الوضع الراهن للمشروعات، التخطيط المستقبلي للمشروعات، تقويم الأداء، إصدار التقارير، عمل الرسوم البيانية، دعم قواعد البيانات، التوثيق الإلكتروني، مراقبة مدد العمل في الفرق البحثية، التغذية الراجعة، دعم الاتصال الإداري والأكاديمي.

ب- استخدام البرمجيات الذكية في التطوير المالي المالي:

تتيح تلك البرامج المميزات التالية: مراقبة الحسابات، مراقبة الحدود القصوى للصرف، التحكم في الفترات المحاسبية،هيكلة الحسابات،توفير نظم مالية مستقلة للمشتريات، والأجور والمستودعات، والعهد، إمكانية تطبيق الجزاءات، تسوية السلف المالية.

ج- الإفادة من تطبيقات الإدارة الكمية:

يمكن الإفادة من بعض البرمجيات الشائعة لتطبيقات أساليب الإدارة الكمية مثل: تطبيق بيرت (PERT)، حيث تمكن من تقييم المشروعات ومراجعتها، وخاصة الكبيرة، وذات الكلفة العالية، والتي تستخدم في حساب تكلفة المشروعات البحثية، كما يمكن استخدام تطبيق المسار الحرج (C.P) في تحديد التكلفة المناسبة، والفترة الزمنية المناسبة لكل مشروع بحثي، كما يمكن الإفادة من تطبيق خرائط جانيت (Gantt Charts) في تحديد الأنشطة وترتيبها، ومن يقوم بها في الفترات المختلفة للمشروع، بمعني جدولة كل مشروع بحثي زمنياً.

د- إنشاء موقع إلكتروني على بوابة الجامعة خاص ببرنامج التمويل:

يخصص الموقع لتقديم طلبات التمويل، والمخططات، ومتابعة المراحل التي يمر بها مخطط البحث، والإجابة عن التساؤلات، وتقديم المقترحات والشكاوى، وعرض

التعليمـات، والإعلانـات، ونـشر القواعـد، والإجـراءات، والمعـايير، وعـرض الأولويـات، والنماذج.

٨- توكيد الجودة:

وذلك من خلال الإجراءات التالية:

أ- معايير الجودة:

- صياغة معايير لجودة البحوث الممولة، يتم في ضوئها اختيار المخططات البحثية التي يمكن تمويلها؛ حيث يمثل ذلك أحد المرتكزات الرئيسية لتوكيد وضمان الجودة.

- ضرورة الإعلان عن هذه المعايير في كل وحدات البحوث بالكليات المختلفة.

-التزام وحدات البحوث ومراكزهابالكليات واللجنة الدائمة لتمويل المشروعات البحثية بهذه المعايير، والحرص على الوفاء بها.

ب- اعتمـاد مبـدأ التنافـسية: بوصـفه مبـدأ حـاكم وموجـه فـي اختيـار أفـضل المشروعات البحثية لدعمها.

ج- المتابعة الفعالة:

تلعـب المتابعـة الفعالـة لمهـام البرنـامج، وأنـشطته، ومنجزاتـه دوراً هاماً فـي إنجـاز الأعمال وفقاً لمعدلات الأداء المتوقعة، والحد من المشكلات التي تعوق العمل والانجاز، ويؤدي تفعيل وحدة المتابعة المقترحة ضمن الهيكل المطور للبرنامج إلى ضمان الجودة وتوكيـدها للبرنـامج، وتـتم المتابعـة للمحكمـين والبـاحثين، والمـشروعات مـن خـلال الاعتماد على وسـائل الاتصال الحديثة، وقواعـد البيانـات، والمعلومات المتاحـة بالبرنـامج ضمن الهيكل المطور.

د- التوثيق:

يتم توثيق كافة الأنشطة، والفعاليات الخاصة بأعمال البرنامج، وما يرتبط به من وحدات، ومراكز، ولجان، والاحتفاظ بكل ذلك بوصفه سجلا يمكن العودة إليه للتدقيق،

والمراجعة، والتطوير، ويؤدي تفعيل وحدة التوثيق المقترحة ضمن الهيكل المطور للبرنامج إلى ضمان، وتوكيد الجودة بالبرنامج.

هـ- التحفيز:

يمكن تحفيز الباحثين للمشاركة الفعالة ببحوث ذات جودة عالية ضمن البرنامج من خلال تقديم بعض الحوافز المعنوية، أو المادية التالية:

- منح جائزة مالية لأفضل مشروع بحثي.
- منح شهادات تقدير للباحثين ذوي المشاركات الفعالة في البرنامج.
- منح جائزة لأفضل محكم.

٩- إنشاء قواعد بيانات لبرنامج تمويل المشروعات البحثية:

تمكن قواعد البيانات المطورة من تحسين عمليات الاتصال الإداري والأكاديمي، والحد من مشكلات التحكيم، والاتصال، فضلاً عما توفره من مزايا عديدة حال استخدامها مع البرمجيات، والتطبيقات الإدارية الحديثة، لعل أبرزها: تسهيل الإجراءات، والتمكين من التحول الإلكتروني لنظام العمل وإجراءاته والتخلص من الدورة الورقية، والاعتماد على المستندات الإلكترونية. وفي هذا الصدد يمكن اتخاذ الإجراءات التالية:

- إنشاء قواعد بيانات للمحكمين، تتضمن بياناتهم الأساسية، واهتماماتهم البحثية، وتخصصاتهم الدقيقة، ويتم تحديث تلك القاعدة، وتنميتها بصفة دورية.
- إنشاء قاعدة بيانات للباحثين المشاركين في البرنامج.
- إنشاء قاعدة بيانات للمشروعات، تتضمن العنوان، والتكلفة، والمشاركين والمدة الزمنية.
- إتاحة إمكانية الربط بين قواعد البيانات المختلفة.
- وضع قاعدة بيانات المحكمين على الإنترنت وإتاحة إمكانية تحديثها من قبل كل محكم، وتصفيتها ،لتكوين قائمة بالمحكمين المعتمدين لدى البرنامج.

١٠- دعم البنية التحتية للبحث العلمي بالجامعة: من خلال الإجراءات المقترحة التالية:

– الإسراع في استكمال البنية التحتية للكليات العلمية في الجامعة (أجهزة وتقنيات ومختبرات).

– التخطيط لإنشاء معامل، ومختبرات مركزية للبحث العلمي على مستوى الجامعة.

– الإفادة من المصادر، والموارد الجامعية البديلة في دعم البنية التحتية للبحث العلمي بالجامعة.

– توفير مخصصات مالية أكبر لدعم المشروعات التطبيقية على أن تخصص نسبة كبيرة منها لا تقل عن ٧٠% لشراء أجهزة ومستلزمات ومواد للمشروع، حيث تؤول ملكيتها في نهاية المشروع للمختبرات المركزية بالجامعة، أو مختبرات الكليات المقابلة.

– أيلولة ملكية الكتب، والمراجع العلمية المؤمنة لأغراض البحث العلمي إلى مكتبات الجامعة.

– أيلولة ملكية البرمجيات الحاسوبية المؤمنة لأغراض البحث العلمي إلى إدارة البرمجيات والتقنيات بالجامعة.

رابعاً: ضمانات تحقيق التصور المقترح: لضمان تحقيق الإجراءات السابقة التي تكفل بلوغ أهداف التصور المقترح،ينبغي توفير المتطلبات الآتية:

– الانتهاء من مراجعة وتطوير قواعد وإجراءات برنامج تمويل للمشروعات البحثية.

– اعتماد الهيكل التنظيمي المطور لبرنامج تمويل المشروعات البحثية.

– التحول الإلكتروني، والتخلص من التعاملات الورقية.

– الانتهاء من إنشاء قواعد البيانات وتطويرها، وخاصة قاعدة بيانات المحكمين.

– تفعيل وتطوير وحدات ومراكز للبحوث العلمية بالكليات.

– الإعلان والدعاية الملائمة عن برنامج تمويل المشروعات البحثية، وما يوفره من مزايا عديدة.

– التحفيز المادي والمعنوي للمحكمين، والباحثين، كما سبقت الإشارة له.

– زيادة الدعم المالي –خاصة –على بند المكافآت البحثية.

– الانتهاء من استكمال البنية التحتية للمختبرات، والمعامل.

– الالتزام بمعايير التنافسية، والجدارة في اختيار المشروعات البحثية الممولة.

– تطوير أولويات البحث العلمي للأقسام العلمية، وتقديمها بصورة متخصصة وليست مجالات بحثية عامة لا ترتبط كثيراً بالخطط الإستراتيجية للجامعة، أو المجتمع المحيط بها.

* * *

مراجع الدراسة

– أبو علام، رجاء محمود (٢٠١١). **مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية**. دار النشر للجامعات، القاهرة، ط٧.

– الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي (١٩٩٩). **اللائحة الموحدة للبحث العلمي في الجامعات**. الفقرة (ب) المادة (٦)، الطبعة الأولى، الرياض، ١٤١٩هـ.

– البار، حامد عمر، "إدارة وإنجاز مشروع بحثي" **وقائع ندوة تخطيط وإدارة البحوث**، ٢٧–٢٩ رجب ١٤١٩هـ الموافق ١٦–١٨– نوفمبر ١٩٩٨م، الرياض، الناشر: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

– البوهي، فاروق شوقي (٢٠١١). **أساليب ومناهج البحث في التربية وعلم النفس**. دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الأسكندرية، ط١.

– الحراحشة، محمد عبود. (٢٠١١)، "المشكلات التي تواجه الأستاذ الجامعي في مجال البحث العلمي"، **مؤتمر الرؤيا المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتنمية، الأردن.

– الخليلي، خليل يوسف (٢٠١٠)، "التحديات التي تواجه البحث التربوي في الوطن العربي"، **المؤتمر العلمي العاشر لكلية التربية بالفيوم (البحث التربوي في الوطن العربي. رؤى مستقبلية)**، المجلد الأول.

– الرواشدة، علاء زهير، (٢٠١١)، "مشكلات التعليم الجامعي (الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، وإدارة الجامعة، والبحث العلمي، والترقية)"، **مؤتمر الرؤيا المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتنمية، الأردن..

– السالم، سالم محمد (١٩٩٧). **واقع البحث العلمي في الجامعات. دراسة لاتجاهات أعضاء هيئات التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**، الإدارة العامة للثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١.

– السلامات، محمد خير محمود، والزبون، حابس سعد (٢٠١٢)، "مشكلات البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الطائف"، **مجلة كلية التربية بأسوان**، العدد(١٢٦).

– العنقري، سليمان عبدالرحمن (٢٠٠٧)، **البحث العلمي التربوي. طبيعته، مشكلاته، ومعوقاته التطبيقية**، الرياض، مطابع الحميضي، ط١.

– القصبي، راشد صبري (٢٠١٣)، **نحو تطوير التعليم الجامعي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، ط٢.

– المجيدل، عبدالله، و شماس سالم، "معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس (دراسة ميدانية– كلية التربية بصلاله أنموذجاً)، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد (٢٦).

– المهدي، مجدي صلاح طه (٢٠١٣)، **مناهج البحث التربوي بين التقليدية والحداثة**، دار الجامعة الجديدة، الأسكندرية، ط١.

– الهاشم، عبدالله بن عقلة (٢٠٠٧)، "التحديات والفرص المتاحة"، **المنتدى العربي الرابع للتربية والتعليم– التعليم واحتياجات سوق العمل**، الأردن.

– جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (٢٠٠٧)، عمادة البحث العلمي، **قواعد وإجراءات تمويل المشروعات البحثية (النسخة الأولى)**، ١٤٢٨هـ.

– جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (٢٠٠٨)، عمادة البحث العلمي، وكالة العمادة لمراكز البحوث وقواعد المعلومات، **القواعد المنظمة لوحدات البحوث بالجامعة**، ١٤٢٩هـ.

– جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (٢٠١١)، عمادة البحث العلمي، **قواعد تمويل المشروعات البحثية وإجراءاتها (النسخة الثانية)**، ١٤٣٢هـ.

– جامعة الملك سعود، عمادة البحث العلمي، (٢٠١٠)، **نشرة البحث العلمي**، العدد ١٢، ربيع الأول ١٤٣١هـ .

– جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، (٢٠٠٩)، **رسالة البحث العلمي**، نشرة دورية تصدرها عمادة البحث العلمي، العدد ٣، محرم ١٤٣٠هـ .

– جاى، ل. ر.؛ ميلز، جيوفري؛ ايراسيان، بيتر(٢٠١٢)، **البحث التربوي. كفايات للتحليل والتطبيقات**، (ترجمة: صلاح الدين محمود علام)، دار الفكر، الأردن، عمان، ط١.

– خضر، محسن (٢٠١٠)، "الجامعات العربية من الأزمة إلى الإصلاح"، **مجلة التربية**، البحرين، العدد (٢٨).

– سكران، محمد (٢٠١٠)، "البحث التربوي من منظور نقدي"، **المؤتمر العلمي العاشر لكلية التربية بالفيوم (البحث التربوي في الوطن العربي. رؤى مستقبلية)**، المجلد الأول.

– عاشور، محمد، و العمري بسام (٢٠٠٣)، "تصورات أعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم التربوية في الجامعات الحكومية الأردنية لمدى ارتباط الأبحاث العلمية بتطوير النظام التربوي"، دراسات الجامعة الأردنية، **العلوم التربوية**، المجلد (٣٠)، العدد (١).

– عامر، طارق عبدالرؤوف (٢٠١٠)، **البحث العلمي والبحث التربوي**، مؤسسة طيبه، القاهرة، ط١.

– عباس، محمد خليل ؛ نوفل، محمد بكر؛ العبسي، محمد مصطفي، أبو عواد، فريال محمد (٢٠٠٧)، **مدخل إلى مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، عمان، ط١.

– فطاني، محمد نور ياسين، "إدارة المشاريع البحثية الوطنية" **وقائع ندوة تخطيط وإدارة البحوث**، ٢٧–٢٩ رجب ١٤١٩هـ الموافق ١٦–١٨– نوفمبر ١٩٩٨م، الرياض، الناشر: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

– مدكور، علي أحمد (٢٠٠٥)، "تطوير التعليم العالي في الوطن العربي: الطريق إلى المستقبل" **حولية كلية المعلمين في أبها**، العدد (٦).

– مطر، سيف الإسلام علي (١٩٩٠)، "دراسة تحليلية لبعض أوجه القصور في قيام الجامعات العربية بوظائفها"، **مجلة بحوث تربوية**، القاهرة، عدد (٢٧).

– مطر، سيف الإسلام علي، "العوامل التي تؤثر على كفاءة البحث التربوي"، **التربية المعاصرة**، عدد (٥)، ١٩٨٦، ص ص. ١٢٦– ١٤٨.

- Al-Ahram Gate. (٢٠١٢). http://www.alahram.org.eg/news/٩٧٢/٣٣/٢٣٦٩٧٤.

- Ali ،Mir M. Bhattacharyya ،Partha ،and Olejniczak ،Antony J. (٢٠١٠). "The Effects of Scholarly Productivity and Institutional Characteristics on the Distribution of Federal Research Grants" ،Journal of Higher Education. Vol.٨١،Iss. ٢،٢٠١٠ .

- Author R.K.(٢٠١٢). "Fraud in Research Grants Brings a Federal Crackdown"،U.S. News & World Report،Vol. ٨٤ ،Iss. ٢٢.
- Boden،Rebecca and Epstien،Debbie.(٢٠٠٥). Winning and Managing Research Funding،Academic's Support Kit (ASK)،Sage Publications Ltd.، ١st. ed. ٢٠٠٥.
- Bowers،Lynne Jordan،Elliot،W. and Caldwell،Laura E. (٢٠١٢) "Competitive Research Grants in Texas: The Advanced Research Program and Advanced Technology Program"،Journal of the Society of Research Administrators،Vol.٢٢ ،Iss. ٣.
- Boyack،Kevin W.& Borner،Katy. (٢٠٠٣). "Indicator-Assisted Evaluation and Funding of Research: Visualizing the Influence of Grants on the Number and Citation Counts of Research Papers"،Journal of the American Society for Information Science and Technology،Mar. ٢٠٠٣، Vol. ٤٥ ،Iss. ٥.
- Bradley،Bert E.(٢٠١٢). "Research Grants and Their Role in Promotion and Tenure"،ACA Bulletin،Iss. ٦٧.
- Bushaway،Robert W.(٢٠٠٣). Managing Research،Open University Press، McGraw-hill Education،Berkshire،England،١st. ed.
- California Post Secondary Education Commission. (٢٠٠٨) "The Improving Teacher Quality: ٢٠٠٨ Grants and Current Research. Commission Report ٠٨–١٧"،ProQuest Eric،ID: ٦١٩٨٥٤١١،Sep. ٢٠٠٨.
- Chronister،Lynne U. and Killoren،Robert.(٢٠٠٦) "The Organization of the Research Enterprise"،In: Kulakowski،Elliot C.،and Chronister،Lynne U.

(eds) ،Research Administration and Management ،Jones and Barlett Publishers Inc. ،London ،١st. ed.

- Cornell ،Helen (٢٠٠٦). "Significance of Institution- Wide Research" ،In: Cornell ،Helen. (ed.) ،University Research Management. Meeting the Institutional Challenge ،Organization for Economic Co-operational Development (OECD).
- Dingerson ،Michael R. (٢٠٠٦). "University Research Development and the Role of Chief Research Officer" ،In: Kulakowski ،Elliot C. ،and Chronister ، Lynne U. (eds) ،Research Administration and Management ،Jones and Barlett Publishers Inc. ،London ،١st. ed
- Donaldson ،Leon Mathew ،"The Influence of Federal Grants on Research and Instruction in the Sciences as Perceived by Selected Predominantly Black Private Institutions" ،Dissertation Theses ،ProQuest Eric ،ID: ٦٣٩٨٩٣١٤.
- Dorsett ،Rebecca A. ،and Weiler ،William C.(١٩٨٢) "The Impact of an Institution's Federal Research Grants on Its State" ،Journal of Higher Education ،Vol. ٥٣ ،Iss. ٤.
- Elonen ،Suvi and Artto ،Karlos A.(٢٠٠٣). "Problems in Managing Internal Development Projects in Multi-Project Environments" ،International Journal of Project Management ،No.(٢١).
- Ferreira ،William F. (٢٠١١). "Academic- Industry Collaboration under Federal Grants and Cooperative Agreements: Financial ،Administrative ،

and Regulatory Compliance" ،Research Management Review ،Vol. ١٨ ،Iss. ١ ،Spr-Sum ٢٠١١ .

- Gilmore ،Robert J. ،Marsh ،Susan-Marie and Garza ،Sylvia ،"U.S. Department of Education Office of Special Education Programs ،Division of Research to Practice ،Leadership Grants Funded from ١٩٩٠–١٩٩٩. Revised" ،١٩٩٩ ،ProQuest Eric ،ID: ٦٢٤١٦٧٦٣.
- Hall ،Jermy L.(٢٠٠٩). Grant Management: Funding For Public and Nonprofit Programs ،Jones and Bartlett Publishers LLC. ،MA. ،١st. ed.
- Hast ،Robert H.(١٩٩٩) "Federal Research Grants: Compensation Paid to Graduate Students at the University of Carolina" Report to the Chairman ، Committee on Commerce ،House of Representative ،June ١٩٩٩ ،ProQuest Eric ،ID: ٦٢٣٩٢٩٧٩.
- Health ،Terri D. ،Adams ،Rebecca A. and Fravel ،Deborah Lewis. (٢٠١٢)"Small Research Grants and Academic Fellowships. How Student Can Compete?" ،ProQuest Educational Journal ،Vol. ٤٢ ،Iss. ٤.
- Hogan ،John and Clark ،Mark. (٢٠٠٠)."Postgraduate and Research Organization and Management" ،In: Warner ،David and Palfreyman ،David (eds) ،Higher Education Management. The Key Elements ،SRHE and Open University Press ،Philadelphia ،١st. ed.
- Johnson ،Peter (٢٠١٢). "Competitive Research Grants and Industry Collaboration: A Challenge for Universities in the ١٩٩٠s" ،Australian Universities' Review ،Vol. ٣٦ ،Iss. ١.

- Kelderman ،Eric.(٢٠١٢). "Scientists' Small Errors in Managing Research Grants Can Mean Big Penalties" ،Chronicle of Higher Education ،Sep. ٢٠١٢ ، ProQuest Eric ،ID: ١٣١٢٤١٩٦٦٣.

- Kulakowski ،Elliot C. (٢٠٠٦). "The future of Research Administration in the ٢١st. Century: Looking into Crystal Ball" ،In: Kulakowski ،Elliot C. ،and Chronister ،Lynne U. (eds) ،Research Administration and Management ، Jones and Barlett Publishers Inc. ،London ،١st. ed.

- Lecht ،Leonard A. (٢٠١٢). "Manpower Implications of New Legislation and New Federal Programs. Priorities for Research in Anticipating the State-Local Government Employment Resulting from the Federal Grants-in-Aid System" ،ProQuest Eric ،ID: ٦٤١٩٦٩٣٤.

-Leisey ،Monica ،Holton ،Valerie and Davey ،Timothy L.(٢٠١٢). "Community Engagement Grants: Assessing the Impact of University Funding and Engagements" ،Journal of Community Engagement and Scholarship ،Vol. ٥ ،Iss. ٢ ،Fall ٢٠١٢.

- Lyons ،Paul R.(١٩٨١). "Policy Development for Research Grants ،and Contracts Administration in the Small College or University" ،ProQuest Eric ،ID: ٦٣٦٥١١٨٤.

- MacPherson ،Randall T.(١٩٩٦) "External Funding Considerations for Obtaining Research and Training Grants" ،ProQuest Eric ،ID: ٦٢٦٠٤٢٩٤.

- National Research Council. (١٩٩٣). Committee on Environmental Research ، Research to Protect ،Restore ،and Manage Environment ،National Academy Press ،Washington D.C.

- National Science Foundation (NSF) .(٢٠٠٩) .Evaluation of NSF's Program of Grants and Vertical Integration of Research and Education in the Mathematical Sciences (VIGRE) .National Academic Press .Washington . DC.

- Numprasertchai .Somchai and Igel .Barbara. (٢٠٠٥). "Managing Knowledge through Collaboration: Multiple Case Studies of Managing Research in University Laboratories in Thailand" .Technovation .No. (٢٥).

- Polester .Claire.(٢٠٠٧) "The Nature and Implications of the Growing Importance of Research Grants to Canadian Universities and Academics" . Higher Education .Vol. ٥٣.

- Scurlock .Reagan. (١٩٧٥) "Government Contracts and Grants for Research. A Guide for Colleges and Universities" .Available at:http://www.eric.gov/ED١١٨٠١٨.

- Villalba .Jose A. and Young J. Scott. (٢٠١٢) "Externally Funded Counselor Education: An Overview of the Process" .Counselor Education and Supervision .Vol. ٥١ .Iss. ٢ .June ٢٠١٢.

- Villalba .Jose A. and Young J. Scott.(٢٠١٢). "Externally Funded Research in Counselor Education: An Overview of the Process" .Counselor Education and Supervision .Vol. ٥١ .Iss. ٢ .June ٢٠١٢.

* * *

-Sakran, M. (2010). "*Educational Research from the Perspective of Cash,"* Tenth Scientific Conference of the Faculty of Education in Fayoum (educational research in the Arab world. Visions of the future), the first volume.

-Salamat, M. the customer, &Saad,H. (2012). "*The Problems of Scientific Research from the Viewpoint of the Faculty Members at the University of Taif*," Journal of the College of Education in Aswan, (126).

-University of Imam Muhammad bin Saud Islamic University (2007*), Scientific Research, Rules and Procedures for Funding Research Projects* (the first version) 1428.

* * *

-Ashour, M.,& AL-Omari,B. (2003): *"Perceptions of Faculty Members in the Colleges of Science Education in the Public Universities of Jordan to the relevance of Scientific Research, the Development of the Educational System*," Studies, University of Jordan, Educational Sciences, Volume 30, Issue (1) .

-General Secretariat of the Council of Higher Education. (1999). *the Uniform Rules for scientific research in universities*, paragraph (b) of Article (6), first edition, Riyadh, 1419.

-Harahsheh, M. (2011). *"The Problems faced by a university professor in the field of scientific research," the vision of the future for the advancement of scientific research in the Arab world*, Jordan: the Arab Organization for Development.

- Hashem, A. (2007). "Challenges and Opportunities", *the fourth Arab Forum for Education and education-education and labor market needs*. Jordan.

- Jay, l. T.; Mills, G&Eerasyaan, P. (2012), Educational Research. Competencies for analysis and applications(Ed 1st) (translation: Salah al-Din Mahmoud Allam). Jordan: Dar Al-Fikr.

-Kadar, M. (2010). *"Arab universities from crisis to reform*", Journal of Education, Bahrain: number (28).

- King Fahd University of Petroleum and Minerals, (2009), the message of scientific research, a newsletter issued by the Deanship of Scientific Research, Issue 3, January 1430.

-Madkour, A. (2005): "the Development of Higher Education in the Arab World: The Road to the Future" Yearbook of Teachers College in Abha, Issue (6).

- Mahdi, M. (2013). *The Curricula of Educational Research Between the Traditional and the Modern*. (Ed 1st). Alexandria: the new University House.

-Matar, S. (1990). "An Analytical Study of Some of the Shortcomings in the Functioning of Arab Universities," Journal of Educational Research, Cairo, number (27).
-Matar, S. *"The Factors that Affect the Efficiency of Educational Research" Contemporary Education*, number (5), 1986, pp. 126-148.

-Phattani, N. *"The Management of National Research Projects" Proceedings of the Symposium Planning and Research Management* (1998). Riyadh: King Abdul-Aziz City for Science and Technology.

-Rawashda, A. (2011). *"the problems of university education (students, faculty, and the university administration, and scientific research, and promotion*)," the vision of the future for the advancement of scientific research in the Arab world, Jordan: the Arab Organization for Development.

List of References:

-Abbas,M.K; Nofal,M.B; Absi, M. & Ferial M. (2007), *Introduction to Research Methods in Education and Psychology*. (1st Ed). Dar Al Maseerah for publication and distribution, printing, Jordan, Amman.

-Abu `Allam, R. (2011). *Research methods in Psychological Science. (Ed 7) educational* publishing house of Universities: Cairo.

-Al Bouhy, F. (2011). *Methods and research Methods in Education and Psychology*. Alexandria: Dar Al WafaLadina for printing and publishing,

- Al- Imam Muhammad bin Saud Islamic University (2008*), Scientific Research, and the Vice-deanship for research centers anddata bases of information, the Rules Governing the Research Units of the University*, 1429.

- Al- Imam Muhammad bin Saud Islamic University (2011), *Scientific Research, the Rules of Funding Research Projects and Procedures* (Ed 2nd), 1432.

King Saud University, Deanship of Scientific Research, (2010), *Research Bulletin*, Issue 12, March 1431.

-Algasabi,,R. (2013). *Towards the Development of University Education*. (ED 2ND)Cairo: Dar `ulUloom for Publishing and Distribution.

-Al-Khalili, K. (2010) *"The challenges facing educational research in the Arab world,"* Tenth Scientific Conference of the Faculty of Education in Fayoum (educational research in the Arab world. Visions of the future), first volume.

-Allbar, H. (1419 AH- 1998 AD*)"Management and the completion of a research project," Proceedings of a symposium planning and management of research*. Riyadh: King Abdul-Aziz City for Science and Technology.

- Almojidel,A.,&Salem,S. *"Impediments to Scientific Research in Colleges of Education from the Viewpoint of Faculty Members (Faculty of Education study Medanih- Salalah model*), Damascus University Journal, Volume (26).

-ALSalem, S. (1997). *The reality of scientific research in universities. Study of the trends of faculty members at the University of Imam Muhammad bin Saud Islamic University*, the General Administration of Culture and Publishing. Riyadh: University of Imam Muhammad bin Saud Islamic University.

-Amer, T. (2010), Scientific Research and Educational Research Foundation, Thebes, Cairo, i 1.

-Angari, S. (2007). *Educational Research. Its Nature, its Problems, and Obstacles in its application*. (Ed 1st) Riyadh: presses Humaidhi.

Activating theFunding and Management ofUniversityScientific ResearchProjectsatAl-Imam Muhammad ibnSaud Islamic University A Case Study

Dr.Abdulrazzaq Muhammad Zayyan
Al-Imam Muhammad ibn Saud Islamic University

Abstract:

The study aimed to identify the reality and the problems of the experience of the program of funding research projects at Al-Imam Muhammad ibn Saud Islamic University in order toreviewit, and shed light on its findings and on the estimatedefforts of the university administrationto make it successful.This was done through an attempt to monitor the situation and identify existing problems, thus contributing to the development of research fundingprojectsprogram, and contributingto improve the quality of research, and achieve benefit from them in various fields of development, both atthe university and insociety. The studyhas highlighted thecontemporary trendsin thefunding and management ofscientific researchprojects, and the reality offunding and management ofuniversityscientificresearch projectsofImam Muhammad binSaud Islamic Universityatthe quantitativeand qualitative level, andhighlighted theadministrative problemsfaced by thebeneficiaries of theprogramfundingresearch projectsat the university.

The most importantfindings of the study arethat financial problemscomeon top ofthe problemsas a whole, followed byprocedural problems andthenarbitration and communication problems. The study also providesa proposal of a visionto activate thefunding and management of scientificresearch projects at the university in the framework ofthe most prominentcontemporary trendsfor thefunding and management of scientific research projectsThe suggested proposal is based on a number of proceduresincluding,most importantly:the development ofthe organizational structureof the management ofresearch funding program projects; a restructuring of the standing committee to financeresearch projects;developing research centers and units in colleges atthe university and activatingtheir role inparticipatingin the administration ofscientificresearch projects;developing some managerial processes, such asarbitration, communication, motivation, quality and competitiveness; further, developing procedures and formsforprogramfundingresearch projects anddeveloping techniques usedinprogramfundingresearch projects.